

Distr.: General
29 October 2020

ARABIC
Original: English and French

جمعية الدول الأطراف



الدورة التاسعة عشرة

لاهاي، 7-17 كانون الأول/ديسمبر 2020

البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

المحتويات

الصفحة	
4	خطاب الإحالة
5	بيان بشأن المراقبة المالية الداخلية
7	رأي المراجع المستقل للحسابات
9	البيان الأول - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
11	البيان الثاني - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
	البيان الثالث - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
12	البيان الرابع - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
14	البيان الخامس - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
15	الملاحظات الملحق بالبيانات المالية
16	1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها
19	2. ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية
32	3. النقد وما يعادل النقد
32	4. الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية
34	5. حسابات أخرى مستحقة القبض
35	6. المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول المتداولة الأخرى

35	7.	الممتلكات والمنشآت والمعدات
36	8.	الأصول غير الملموسة
37	9.	الحسابات المستحقة الدفع
37	10.	الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين
43	11.	القرض المقدم من الدولة المضيفة
43	12.	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
44	13.	المخصصات
45	14.	صافي الأصول/حقوق الملكية
45	15.	الإيرادات
46	16.	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
46	17.	المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة
47	18.	المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية
47	19.	المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين
47	20.	النفقات التشغيلية
47	21.	النفقات المتعلقة باللوازم والمواد
47	22.	الإهلاك والاستهلاك وضمحلل القيمة
48	23.	المصروفات المالية
48	24.	بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية
49	25.	الإبلاغ القطاعي
52	26.	الالتزامات والإيجارات التشغيلية
53	27.	الالتزامات الطارئة
53	28.	الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة
54	29.	شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقة القبض
54	30.	الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ
55		المرفقات:
55	الجدول 1:	حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
	الجدول 2:	حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
59	الجدول 3:	حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
60	الجدول 4:	حالة تسديد الاشتراكات لصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ...
64	الجدول 5:	حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
67	الجدول 6:	حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

- الجدول 7: حالة الصناديق الاستثمارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 71
تقرير المراجعة النهائية للبيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/
ديسمبر 2019 76

خطاب الإحالة

9 حزيران/يونيو 2020

وفقاً للبند 1-11 من النظام المالي، يقدم رئيس قلم المحكمة حسابات الفترة المالية إلى مراجع الحسابات. وأتشرف بأن أقدم البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية عن الفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

غيفلا أبيسادزي

رئيس قسم المالية

بيتر لويس

رئيس قلم المحكمة

Michel Camoin
External Audit Director
Cour des Comptes,
13 rue Cambon,
75100 Paris Cedex 01
France

بيان بشأن المراقبة المالية الداخلية

نطاق المسؤوليات

عملاً بالقاعدة 101-1 (ب) من القواعد المالية، يعدّ رئيس قلم المحكمة بصفته الموظف الإداري الرئيسي للمحكمة "مسؤولًا، ويساءل، عن كفاءة إدارة هذه القواعد على نحو مترابط من جانب جميع أجهزة المحكمة، بما في ذلك عن طريق اتخاذ الترتيبات المؤسسية الملائمة مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالمهام التنظيمية والإدارية التي تدرج ضمن سلطة هذا المكتب بموجب الفقرة 2 من المادة 42 من نظام روما الأساسي". وعملاً بالبند 11 من النظام المالي، والقاعدة 111-1، فإن رئيس قلم المحكمة مسؤول عن أمور منها الحسابات. وامثالاً لهذا البند وهذه القاعدة، دعوت إلى أعمال سجلات مالية وفرعية وأعملتها، ووضعت الإجراءات المحاسبية للمحكمة، وعينت الموظفين المسؤولين عن أداء المهام المحاسبية.

وطبقاً للبند 1-4 من النظام المالي للمحكمة، "ينفذ هذا النظام المالي بما يتفق مع مسؤوليات المدعي العام والمسجل على النحو المحدد في الفقرة (2) من المادة 42 والفقرة (1) من المادة 43 من نظام روما الأساسي. ويتعاون المدعي العام والمسجل، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية المدعي العام في ممارسة مهامه بموجب النظام الأساسي".

وإضافةً إلى ذلك، وفقاً للبند 10-1 من النظام المالي، تناط بي، بصفتي رئيس قلم المحكمة، المسؤولية عن ممارسة "رقابة مالية داخلية تسمح بالقيام أولاً بأول بفحص فعال و/أو استعراض المعاملات المالية لضمان مايلي:

'1' قانونية عمليات قبض جميع أموال المحكمة، ومواردها المالية الأخرى، وحفظها، والتصرف فيها؛

'2' اتفاق الالتزامات والنفقات مع الاعتمادات أو الأحكام المالية الأخرى، التي تقرها جمعية الدول الأطراف، أو مع الأغراض والقواعد المتعلقة بالصناديق الاستثنائية والحسابات الخاصة؛

'3' استخدام موارد المحكمة استخداماً اقتصادياً".

وإذ اتخذت الترتيبات المؤسسية الملائمة بالتعاون مع مكتب المدعي العام على النحو المنصوص عليه في القاعدة 101-1 (ب)، أنا متأكد من وجود نظم مناسبة للمراقبة المالية الداخلية طوال الفترة المالية لعام 2019.

استعراض فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية

تعتمد فعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية على المديرين التنفيذيين (موظفي التصديق) بالمحكمة.

ويسترشد الاستعراض الذي أجره فيما يتعلق بفعالية نظام المراقبة المالية الداخلية والامتثال للنظام المالي والقواعد المالية بالعمل الذي اضطلع به المراجعون الداخليون للحسابات حتى الآن، والتعليقات التي قدمها المراجعون الخارجيون للحسابات حتى الآن في تقاريرهم.

كما إنني متأكد بأنني تلقيت الضمانات اللازمة التي تؤكد وجود إطار مناسب للمراقبة المالية الداخلية خلال عام 2019.

بيتر لويس

رئيس قلم المحكمة

9 حزيران/يونيو 2020

رأي المراجع المستقل للحسابات

ديوان المحاسبة

France

الرئيس الأول

باريس، 30 حزيران/يونيو 2020

لعناية السيد بيتر لويس

رئيس قلم المحكمة

المحكمة الجنائية الدولية

رأي المراجع المستقل للحسابات

الرأي

انبرينا لمراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") عن فترة الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتشمل هذه البيانات المالية بياناً يتعلق بالوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبياناً يتعلق بالأداء المالي، وبياناً يتعلق بالتغيرات في صافي الأصول، وبياناً يتعلق بالتدفقات النقدية، وبياناً يتعلق بمقارنة الميزانية بالمبالغ الفعلية، وملاحظات تتضمن ملخص المبادئ المحاسبية وغير ذلك من المعلومات. كما أضيفت في مرفق البيانات المالية مجموعة تتألف من سبعة جداول تعرض بعض المعلومات الإضافية في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، وهي تقع خارج نطاق هذه المراجعة.

واستناداً إلى مراجعتنا، تعرض البيانات المالية الوضع المالي للمحكمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 عرضاً سليماً، وكذلك الأداء المالي والتغيرات في صافي الأصول والتدفقات النقدية ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية لفترة الشهور الاثني عشر المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أساس الرأي

لقد أجرينا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ووفقاً للصلاحيات الإضافية المحددة في البند 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالقواعد الأخلاقية والتخطيط لأعمال مراجعتنا وتنفيذها من أجل الحصول على ضمان معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. وعلى نحو ما يتطلبه ميثاق أخلاقيات ديوان المحاسبة الفرنسي، نضمن استقلال المراجعين وإنصافهم وحيادهم ونزاهتهم وكفاءتهم التقديرية المهنية. وإضافةً إلى ذلك، حرصنا

على الوفاء أيضاً بالتزاماتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمدونة قواعد السلوك للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ويرد وصف مسؤوليات مراجع الحسابات بمزيد من التفصيل في الجزء المعنون "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة البيانات المالية".

ونحن نعتقد أن أدلة المراجعة التي جُمعت كافية ومناسبة لتشكيل أساساً معقولاً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية

بموجب المادة 11 من النظام المالي، يتحمل رئيس قلم المحكمة المسؤولية عن إعداد البيانات المالية وعرضها. وتُعد هذه البيانات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المسؤولية وضع الضوابط الداخلية، وتنفيذها ورصدها، من أجل إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت تلك الأخطاء ناتجة عن الغش أم الغلط، وعرضها عرضاً نزيهاً. وتشمل هذه المسؤولية أيضاً إعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في ظل الظروف السائدة.

مسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات عن مراجعة البيانات المالية

يتمثل الهدف من مراجعة الحسابات في الحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناتجة عن الغش أم الخطأ، وإصدار تقرير لمراجعة الحسابات يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو ضمان رفيع المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن أية مراجعة تُجرى وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات ستؤدي دائماً إلى اكتشاف أي خطأ جوهري في حال وجوده. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهريّة إذا كان بالإمكان أن يتوقع منها بدرجة معقولة، منفردة أو مجتمعة، أن تؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون بناء على هذه البيانات المالية.

لذلك، تتمثل مراجعة الحسابات في تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات من أجل جمع أدلة المراجعة بشأن المبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية. ويراعي مراجع الحسابات الخارجي الضوابط الداخلية المعمول بها في المؤسسة فيما يتعلق بإنشاء وإعداد البيانات المالية، وذلك من أجل تحديد إجراءات التدقيق الملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي بشأن فعالية هذه المراقبة. ويستند اختيار إجراءات التدقيق إلى الحكم المهني لمراجع الحسابات الخارجي، كما هي الحال بالنسبة إلى تقييم مخاطر البيانات المالية، لتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، ولتقديم البيانات المالية بوجه عام.

(توقيع)

بيير موسكوفيسي

البيان الأول

المحكمة الجنائية الدولية - بيان الوضع المالي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

2019	2018 (أعيد حسابها)	ملاحظة
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية وما في حكمها		
18 892	14 5753	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
14 832	17 6304	حسابات أخرى مستحقة القبض
1 352	1 2435	المبالغ المدفوعة مقدما والأصول المتداولة الأخرى
2 935	2 7326	مجموع الأصول المتداولة
38 011	36 180	الأصول غير المتداولة
حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)		
31	254	الممتلكات والمنشآت والمعدات
179 103	168 6437	الأصول غير الملموسة
1 530	2 4488	الحق في الاسترداد
28 648	31 89710	مجموع الأصول غير المتداولة
209 312	203 013	مجموع الأصول
247 323	239 193	الخصوم
الخصوم المتداولة		
الحسابات المستحقة الدفع		
7 529	6 3309	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
10 129	11 34710	القرض المقدم من الدولة المضيفة
1 843	1 88711	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
6 955	7 74912	المخصصات
1 212	36313	مجموع الخصوم المتداولة
27 668	27 676	الخصوم غير المتداولة
الحسابات المستحقة الدفع		
636	2829	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
59 345	78 95610	القرض المقدم من الدولة المضيفة
68 865	66 97811	مجموع الخصوم غير المتداولة
128 846	146 216	مجموع الخصوم
156 514	173 892	صافي الأصول/حقوق الملكية
صندوق الطوارئ		
5 243	5 24214	صندوق رأس المال العامل
9 058	5 95114	أرصدة صناديق أخرى
76 508	54 10814	صافي الأصول/حقوق الملكية

90 809

65 301

مجموع الخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثاني

المحكمة الجنائية الدولية - بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر
2019 (بآلاف اليورو)

الملاحظة		2019	2018 (أعيد حسابها)
الإيرادات			
الإيرادات المقررة	143 122 ¹⁵	145 446	
التبرعات	1 998 ¹⁵	2 038	
إيرادات مالية	75 ¹⁵	158	
إيرادات أخرى	1 073 ¹⁵	413	
مجموع الإيرادات	146 268	148 055	
المصروفات			
المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين	114 892 ¹⁶	108 099	
السفر والضيافة	5 592 ¹⁷	5 668	
الخدمات التعاقدية	5 343 ¹⁸	6 158	
أتعاب المحامين	5 322 ¹⁹	5 603	
النفقات التشغيلية	14 063 ²⁰	12 969	
اللوازم والمواد	1 658 ²¹	2 456	
الإهلاك والاستهلاك	12 026 ²²	12 344	
المصروفات المالية	1 840 ²³	1 860	
مجموع المصروفات	160 736	155 157	
الفائض/(العجز) للفترة المعنية	(14 468)	(7 102)	

الملاحظات المصاحبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الثالث

المحكمة الجنائية الدولية - بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية للسنة المنتهية في
31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية	الصندوق							الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2018
	الصندوق العام							
	صناديق الالتزامات	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	
	صناديق الالتزامات	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	
	صناديق الالتزامات	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	
	صناديق الالتزامات	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	صناديق المتعلقة بالتزامات الموظفين	
98 825	1 695	105 142	(6 650)	(5 622)	479	3 764	17	
								الحركة في صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2018
(7 102)	325	(7 427)	-	-	-	-	-	الفائض/(العجز)
(1 391)	-	-	(1 391)	-	-	-	-	إعادة قياس مكاسب/(خسائر)
-	-	(15 926)	-	5 622	(216)	1 479	9 041	خطط ما بعد انتهاء الخدمة التحويلات
-	-	(2 993)	-	2 993	-	-	-	الفائض/(العجز) النقدي في السنة الماضية
476	-	476	-	-	-	-	-	فائض أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في عام 2016
(8 016)	325	(25 870)	(1 391)	8 615	(216)	1 479	9 041	مجموع الحركات أثناء العام
90 809	2 021	79 272	(8 041)	2 993	263	5 243	9 058	صافي الأصول/حقوق الملكية 31 كانون الأول/ديسمبر 2018
								حركات صافي الأصول/حقوق الملكية في عام 2019
(14 468)	193	(14 661)	-	-	-	-	-	الفائض/(العجز)
(11 511)	-	-	(11 511)	-	-	-	-	إعادة قياس مكاسب/(خسائر)
-	-	6 040	-	(2 993)	29	-	(3 076)	خطط ما بعد انتهاء الخدمة التحويلات
-	-	1 439	-	(1 439)	-	-	-	الفائض/(العجز) النقدي في السنة الماضية
(32)						(1)	(31)	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة

								فائض أمانة الصندوق
505	-	505	-	-	-	-	-	الاستثماني للمحني عليهم في عام -
								2017
								مجموع الحركات
(25 506)	193	(6 677)	(11 511)	(4 432)	29	(1)	(3 107)	أثناء العام
								مجموع صافي الأصول/حقوق
65 301	2 213	72 594	(19 552)	(1 439)	292	5 242	5 951	الملكية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الرابع

المحكمة الجنائية الدولية - بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر
2019 (بآلاف اليورو)

2018 (أعيد حسابها)	2019	الملاحظة
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
(7 102)	(14 468)	فائض/(عجز) عن الفترة (البيان الثاني)
(56)	(8)	فروق لم تتحقق في أسعار صرف العملات
-	-	الخصم من قرض الدولة المضيفة
12 344	12 026	الإهلاك والاستهلاك
23	-	(الكسب)/الخسارة من التصرف في الممتلكات والمنشآت والمعدات
1 784	1 742	مصرفات الفائدة
9 605	9 605	(زيادة)/الانخفاض في حسابات مستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية
(224)	109	(زيادة)/الانخفاض في حسابات أخرى مستحقة القبض
(637)	205	(زيادة)/الانخفاض في مبالغ مدفوعة مقدما وأصول متداولة أخرى
40	(3 249)	(زيادة)/الانخفاض في حق الاسترداد
662	(1 082)	زيادة/(انخفاض) في حسابات مستحقة الدفع
4 198	20 829	زيادة/(انخفاض) في التزامات استحقاقات الموظفين
(1 391)	(11 511)	إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر في خطط مابعد انتهاء الخدمة
(158)	794	زيادة/(انخفاض) في إيرادات مؤجلة ومصروفات مستحقة
(1 168)	(849)	زيادة/(انخفاض) في المخصصات
(110)	(75)	ناقص: إيرادات الفوائد
17 810	1 670	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
133	73	زائد: الفوائد المتلقاة
-	-	عائدات بيع ممتلكات ومنشآت ومعدات
(1 790)	(1 159)	شراء ممتلكات ومنشآت ومعدات
(814)	(1 324)	شراء أصول غير ملموسة
(2 471)	(2 410)	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة المالية
-	(32)	تسديد قرض الدولة المضيفة
	32	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المالية
(3 585)	(3 585)	صافي الزيادة/(الانخفاض) في النقدية وما في حكمها
(3 585)	(3 585)	3 النقدية وما في حكمها في بداية الفترة المالية
11 754	(4 325)	مكاسب/(خسائر) النقدية وما في حكمها التي لم تتحقق في أسعار صرف العملات
7 082	18 892	3 النقدية وما في حكمها في 31 كانون الأول/ديسمبر (البيان الأول)

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

البيان الخامس

المحكمة الجنائية الدولية - بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019 (بآلاف اليورو)

المصرفات									
الاعتمادات التي جرت الموافقة عليها	المصرفات المحملة على الصندوق العام								
1	2	3	4	5	6	7	8	9	المصرفات المحملة على الصندوق العام
12 108	11 593	515	11 593	515	11 593	-	-	-	المهينة القضائية
46 803	46 447	355	46 447	355	46 447	-	-	-	مكتب المدعي العام
76 651	75 435	(709)	77 360	(709)	77 360	307	307	-	قلم المحكمة
2 842	2 803	39	2 803	39	2 803	-	-	-	أمانة جمعية الدول الأطراف
1 800	1 800	-	1 800	-	1 800	-	-	-	المباني
3 130	2 804	327	2 804	327	2 804	-	-	-	أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم
531	522	9	522	9	522	-	-	-	آلية الرقابة المستقلة
686	686	-	686	-	686	-	-	-	مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
3 585	3 585	-	3 585	-	3 585	-	-	-	القرض المقدم من الدولة المضيفة
148 135	145 674	535	147 600	535	147 600	307	307	-	المجموع

(1) ICC-ASP/18/Res.1 ، الجزء حاء

(2) ICC-ASP/18/Res.4 ، الجزء سين

تشكل الملاحظات المصاحبة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

1. المحكمة الجنائية الدولية وأهدافها

1-1 الكيان المعدّ للتقرير:

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 تموز/يوليه 1998، عندما اعتمدت 120 دولة مشاركة في "مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية" النظام الأساسي. والمحكمة مؤسسة قضائية دائمة مستقلة لها السلطة لممارسة اختصاصاتها على مرتكبي أشد الجرائم خطورة التي تثير القلق الدولي (الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان). وتتكون المحكمة من أربعة أجهزة هي: هيئة الرئاسة والدوائر (المؤلفة من شعبة الاستئناف، والشعبة الابتدائية، والشعبة التمهيدية)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وتعد البيانات المالية للمحكمة والهيئات الفرعية التابعة لجمعية الدول الأطراف ("الجمعية") باستثناء أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم.

ويقع مقر المحكمة وفقاً للمادة 3 من نظام روما الأساسي في لاهاي بهولندا. وأنشأت المحكمة أيضاً ستة مكاتب فُتْرية لكي تتمكن من أداء عملياتها الميدانية. وتوجد هذه المكاتب في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوت ديفوار، ومالي، وجورجيا.

2-1 الميزانية البرنامجية:

لأغراض الفترة المالية 2019، قُسمت الاعتمادات إلى تسعة برامج رئيسية هي: الهيئة القضائية (هيئة الرئاسة والدوائر)، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، وأمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة")، والمباني، وأمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم، ومشروع المباني الدائمة - القرض الذي قدمته الدولة المضيفة، وآلية الرقابة المستقلة، ومكتب المراجعة الداخلية. ويرد أدناه تشكيل كل عنصر من عناصر البرامج الرئيسية للمحكمة ودوره وأهدافه:

الهيئة القضائية:

هيئة الرئاسة:

- 1' تتكون من رئيس المحكمة والنائبين الأول والثاني للرئيس؛
- 2' تراقب وتدعم سير الإجراءات بطريقة منصفة وشفافة وفعالة وتؤدي جميع الوظائف القضائية التي تقع ضمن اختصاصها؛
- 3' تكفل الإدارة السليمة للمحكمة (باستثناء مكتب المدعي العام) وتشرف على عمل قلم المحكمة؛ وستنسق مع المدعي العام وستسعى إلى الحصول على مساندة في جميع المسائل التي تهم كلتا الجهتين؛

'4' توسّع نطاق الفهم والدعم على الصعيد العالمي لأعمال المحكمة بتمثيلها في المحافل الدولية.

الدوائر:

'5' تتكون الدوائر من شعبة الاستئناف والشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية. وتتكون شعبة الاستئناف من رئيس المحكمة وأربعة قضاة آخرين؛ وتتكون الشعبة الابتدائية والشعبة التمهيدية من ستة قضاة على الأقل؛ '6' وتكفل سير الإجراءات بطريقة منصفة وفعالة وشفافة تحمي حقوق جميع الأطراف.

مكتب المدعي العام:

'1' يتولى مكتب المدعي العام إجراء عمليات التدارس الأولى، والتحقيق في حالات ارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان ومقاضاة مرتكبي تلك الجرائم، بطريقة فعالة وناجعة، عملاً بالولاية المنوطة به في نظام روما الأساسي؛

'2' وينفذ المكتب هذه الولاية تنفيذاً مستقلاً وغير متحيز وموضوعياً؛

'3' ويرأسه المدعي العام الذي له السلطة الكاملة في تسيير المكتب وإدارته؛

'4' ويتكون من أربعة برامج: ديوان المدعي العام (الذي يضم جميع الموظفين الذين تنطوي وظائفهم على تقديم الدعم إلى المدعي العام والمكتب برمته وإسداء المشورة إليهما)، وشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون، وشعبة التحقيق، وشعبة المقاضاة؛

قلم المحكمة:

'1' يقدم خدمات الدعم القضائية والإدارية المتسمة بالفعالية والنجاعة والجودة إلى هيئة

الرئاسة والدوائر ومكتب المدعي العام والدفاع والمجني عليهم والشهود؛

'2' ينفذ الآليات اللازمة لمساعدة المجني عليهم والشهود والدفاع وضمان حقوقهم.

'3' ويدير شؤون الأمن الداخلي للمحكمة؛

أمانة جمعية الدول الأطراف:

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/2/Res.3 الذي اعتمده في أيلول/سبتمبر 2003 أمانة جمعية الدول الأطراف على أن تبدأ عملياتها في 1 كانون الثاني/يناير 2004. وتقدم الأمانة إلى الجمعية ومكتبها، ولجنة الميزانية والمالية ("اللجنة")، وكذلك إلى هيئات فرعية

أخرى للجمعية¹، خدمات مهمة مستقلة ومساعدة إدارية وتقنية. وتبري الأمانة على وجه التحديد:

'1' لتنظيم دورات الجمعية واجتماعات هيئاتها الفرعية، بما فيها المكتب ولجنة الميزانية والمالية؛

'2' ولمساعدة الجمعية، بما في ذلك المكتب والهيئات الفرعية، في جميع المسائل المتصلة بأعمالها، بالتركيز بوجه خاص على وضع الجداول الزمنية الفعالة للاجتماعات وتسييرها تسييراً سليماً من الناحية الإجرائية، فضلاً عن إجراء مشاورات؛

'3' ولتمكين الجمعية وهيئاتها الفرعية من تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية بتقديم نوعية عالية من الخدمات المهمة وخدمات الدعم إليها، بما في ذلك الخدمات التقنية.

المباني:

تُقدّم إلى الجهات المعنية لمحة عن الموارد التي تحتاج إليها المحكمة لصيانة مبانيها الدائمة. أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم:

تدير أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم الصندوق الاستئماني للمجني عليهم وتقديم الدعم الإداري إلى مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته، وهي تخضع لسلطة المجلس الكاملة. وقد أنشأت الجمعية الصندوق الاستئماني للمجني عليهم بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6. واعتمدت الجمعية بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.3 اللوائح التنظيمية للصندوق، التي تنص على أن الصندوق الاستئماني يشكل كياناً مستقلاً مُصدراً للبيانات المالية. ويُبلغ عن الإيرادات من الاشتراكات المقررة ومصاريف أمانة الصندوق الاستئماني للمجني عليهم في بيان الأداء المالي للصندوق الاستئماني للمجني عليهم. وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الصندوق، يُرجى الرجوع إلى البيانات المالية للصندوق الاستئماني للمجني عليهم لعام 2019.

مشروع المباني الدائمة - القرض الذي قدمته الدولة المضيفة:

أنشأت المحكمة مشروع المباني الدائمة - القرض الذي قدمته الدولة المضيفة في إطار الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2011 للإبلاغ عن الفائدة وأساس رأس المال المتوقع دفعهما فيما يخص مبالغ القرض الذي تلقتة المحكمة من أجل مشروع المباني الدائمة، تلبيةً لطلبات اللجنة والجمعية. وينشأ ذلك عن قبول الجمعية العامة لعرض الدولة المضيفة بتقديم قرض خاص بالمباني الدائمة يسدّد على مر فترة 30 سنة بمعدل فائدة قدره 2.5 في المائة.

¹ ضمت هذه الهيئات في عام 2019 لجنة المراجعة واللجنة المعنية بانتخاب المدعي العام والفريق العامل المعني بالتعديلات والفريق العامل المعني بمراجعة أحوال القضاة.

آلية الرقابة المستقلة:

أنشأت جمعية الدول الأطراف بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.1 آلية الرقابة المستقلة بوصفها برنامجاً رئيسياً من برامج المحكمة. ويقع مقر آلية الرقابة المستقلة بالقرب من مقر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بمقر المحكمة في لاهاي، لكن دون أن تكون جزءاً من هذا المكتب ولا تابعة له. وتختص آلية الرقابة المستقلة، على النحو المتوخى في الفقرة 4 من المادة 112 من نظام روما الأساسي، بالتفتيش والتقييم والتحقيق في شؤون المحكمة.

مكتب المراجعة الداخلية للحسابات:

يساعد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات المحكمة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية من خلال استعراض النظم والعمليات استعراضاً منهجياً في جميع مجالات عمل المحكمة. وترمي عمليات الاستعراض هذه (عمليات مراجعة الحسابات) إلى تحديد مدى حسن إدارة التهديدات والفرص المحتملة (المخاطر)، بما في ذلك تبيان ما إذا كان يُعمل بعمليات صحيحة وما إذا كان يُلتزم بالإجراءات المتفق عليها. ويقدم المكتب أيضاً خدمات استشارية بناء على طلب إدارة المحكمة. ويقدم المكتب تقاريره إلى رئيس لجنة المراجعة.

3-1 الإعفاء من الضرائب:

بموجب '1' اتفاق المقر المبرم بين مملكة هولندا والمحكمة، ولا سيما المادة 15 منه، و'2' الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، ولا سيما المادة 8 منه، تُعفى المحكمة من الضرائب المباشرة كافة، باستثناء الرسوم التي تستوجبها خدمات المرافق العامة، وتُعفى أيضاً من الرسوم الجمركية والأعباء ذات الطابع المماثل فيما يتعلق باللوازم التي تستوردها أو تصدرها لاستعمالها الرسمي.

2. ملخص السياسات الهامة للمحاسبة وإعداد التقارير المالية

أساس الإعداد

1-2 تعد البيانات المالية للمحكمة وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف في دورتها الأولى في أيلول/سبتمبر 2002 والتعديلات التي أدخلت عليهما. وقد أعدت البيانات المالية للمحكمة على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل هذه الملاحظات جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية للمحكمة. وقُرِّبت الأرقام في البيانات والملاحظات إلى ألف يورو. وقد لا تؤدي المبالغ الإضافية إلى فرق بسبب تقريب الأرقام هذا.

2-2 الفترة المالية: الفترة المالية هي سنة تقويمية واحدة.

3-2 أساس التكاليف التاريخية: تُعد البيانات المالية على أساس التكاليف التاريخية للمحاسبة.

عملة الحسابات ومعاملة التقلبات في سعر الصرف

4-2 تُعرض حسابات المحكمة بعملتها الوظيفية، وهي اليورو.

5-2 وتحوّل المعاملات التي تجرى بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية وفقاً لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة في تاريخ المعاملة، وهي أسعار تقارب أسعار الصرف السائدة. وتسجّل الأرباح والخسائر الناجمة عن تسوية مثل هذه المعاملات، وعن تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الساري في نهاية السنة، في بيان الأداء المالي.

6-2 أما الأصول والبنود غير النقدية التي تُقاس على أساس التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية فتحوّل وفقاً لسعر الصرف المعمول به في تاريخ المعاملة ولا يعاد تحويلها في تاريخ الإبلاغ.

استخدام التقديرات والأحكام المحاسبية

7-2 يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تستخدم

الإدارة الأحكام والتقديرات والافتراضات عند اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعند تحديد قيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المبلغ عنها. وتستند هذه التقديرات والافتراضات المرتبطة بها إلى التجربة السابقة وعوامل أخرى مختلفة يُعتقد أنها معقولة في ظل الظروف، وإلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية، التي تشكل نتائجها أساس الأحكام بشأن قيمة حمل الأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من المصادر الأخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

8-2 وتُستعرض التقديرات المحاسبية والافتراضات الأساسية استعراضاً مستمراً. ويُعترف بتقديرات التقديرات في الفترة التي تُنقح فيها التقديرات وفي أية فترة مقبلة متأثرة.

9-2 ويرد أدناه بيان الأحكام التي أخذت بها الإدارة عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تؤثر بدرجة كبيرة في البيانات المالية والتقديرات التي من المحتمل جداً أن تخضع لتعديل ملموس في السنة القادمة:

(أ) احتفظت المحكمة باحتياطي نتيجة المنازعات المرفوعة ضدها التي من المحتمل أن تؤدي إلى

تدفق الموارد إلى الخارج من أجل تسوية المطالبات، ويمكن تقدير هذه الموارد تقديراً موثقاً. وتستند

المبالغ المرصودة إلى نصيحة قانونية مهنية؛

(ب) الاعتماد المتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها من متهم قدمت إليه المحكمة سلفاً بناء

على قرار قضائي لسد تكاليف التمثيل القانوني. ويُعتقد أن استعادة هذه السلف غير مؤكدة.

النقد وما يعادل النقد

10-2 يُحفظ بالنقد وما يعادل النقد بقيمته الاسمية ويشمل النقد الحاضر، والأموال المحتفظ بها في حسابات جارية، والحسابات المصرفية المدرة لفائدة مصرفية، والودائع لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاثة أشهر.

الأدوات المالية

11-2 تصنف المحكمة أدواتها المالية باعتبارها قروضاً وحسابات مستحقة القبض وخصوصاً مالية أخرى. والأصول المالية تتألف في المقام الأول من ودائع مصرفية قصيرة الأجل وحسابات مستحقة القبض. وتشمل الالتزامات المالية القرض الطويل الأجل الخاص ببناء المباني والحسابات المستحقة الدفع. 12-2 وتقيّد جميع الأدوات المالية في بادئ الأمر في بيان الوضع المالي بقيمتها العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات. وبعد ذلك، تقاس قيمة هذه الأدوات بتكلفة الاستهلاك باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. أما مبلغ الحسابات المستحقة القبض والحسابات المستحقة الدفع المتضمن للتكلفة التاريخية والخاضع لشروط الائتمان التجاري العادي فيقارب القيمة العادلة للمعاملة.

المخاطر المالية

13-2 تتعرض المحكمة، أثناء سير أعمالها المعتادة، لمخاطر مالية مثل مخاطر السوق (أسعار الصرف وأسعار الفائدة)، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. 14-2 مخاطر العملات: تتمثل في احتمال حدوث تقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. والمحكمة معرضة لمخاطر العملات عن طريق المعاملات في العملات الأجنبية المتعلقة في الغالب بعملياتها الميدانية. 15-2 مخاطر أسعار الفائدة: تتمثل في تقلب القيمة الحقيقية أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة بسبب حدوث تغييرات في أسعار الفائدة. ولا تودع المحكمة أموالها إلا في حسابات قصيرة الأجل ذات فائدة مصرفية محددة ولذلك ليست معرضة لمخاطر كبيرة تتعلق بأسعار الفائدة. والقرض الذي قدمته الدولة المضيفة ينطوي على سعر فائدة ثابت ولا يعرض المحكمة لمخاطر تغير أسعار الفائدة. 16-2 مخاطر الائتمان: تتمثل في تسبب أحد الأطراف في معاملة مالية في خسارة مالية للطرف الآخر بسبب عدم الوفاء بالتزاماته. والمحكمة معرضة لمخاطر الائتمان من خلال المبالغ المستحقة القبض المتعلقة بالاشتراكات المقررة التي تقدمها الدول الأطراف. وتشمل الاشتراكات المقررة معظم المبالغ المستحقة القبض للمحكمة. ويتعين على الدول الأطراف أن تسدد الاشتراكات في الوقت المناسب - في غضون 30 يوماً من تسلم المذكرة الشفوية من المحكمة. وقد تواصلت المحكمة بانتظام مع الدول الأطراف التي لديها اشتراكات غير مسددة لتذكيرها بالتزاماتها. وإضافةً إلى ذلك، يتعين على جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") وهيئاتها الإدارية زيادة اتصالاتها السياسية والدبلوماسية مع الدول التي لديها مساهمات معلقة، لا سيما تلك التي عليها متأخرات كبيرة. 17-2 وتتمثل المخاطر الائتمانية الأخرى في السلف المقدمة على أساس قرارات قضائية لتغطية التمثيل القانوني للمتهمين الذين لا يُعدون معوزين، وفي الودائع لدى البنوك. وتتبع المحكمة سياسات تحد من

التعرض لمخاطر الودائع في أية مؤسسة مالية واحدة.
 2-18 مخاطر السيولة: يمثل المستوى المرتفع الحالي للاشتراكات غير المسددة مجالاً يثير القلق ويظل عامل خطر رئيسياً فيما يخص سيولة المحكمة وتدفعها النقدي في عام 2019.

المبالغ المستحقة القبض

2-19 تسجّل المبالغ المستحقة القبض والسلف في البداية بقيمتها الاسمية. وتسجّل المبالغ التي يقدر أنها غير قابلة للاسترداد في المخصصات والسلف عند وجود دليل موضوعي على أنها فاقدة، وتسجّل الخسائر الناتجة عن الفقد في بيان الأداء المالي.

المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول المتداولة الأخرى

2-20 تشمل الأصول المتداولة الأخرى الفوائد المستحقة على الحسابات المصرفية والودائع. وتشمل المدفوعات المسبقة المنح التعليمية التي ستقيد على أساس أنها مصروفات في الفترة اللاحقة المشمولة بتقرير. وبيان الوضع المالي يُظهر الدفع المسبق على أنه ذلك الجزء من السلفة على المنحة التعليمية المفترض أنها تتصل بباقي السنة الدراسية في التاريخ اللاحق للبيان المالي. وتقيد المصروفات بانتظام على مدار السنة الدراسية وتحمل على حساب الميزانية.

الممتلكات والمنشآت والمعدات

2-21 تمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات أصولاً ملموسة تسخر لتوفير الخدمات أو لأغراض إدارية.
 2-22 وتقاس بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بمقدار تكلفتها ناقص الاستهلاك المتراكم والخسائر الناجمة عن الإهلاك.

2-23 وتُحدّد تكلفة الأصل المنشأ ذاتياً باستخدام المبادئ نفسها التي تُستخدم في حالة الأصل المكتسب. ولا يُدرج في تكلفة الأصول أي مبلغ غير عادي من التلف اللاحق بالمواد والعمالة أو غيرها من الموارد المتكبدة عند إنشاء أصل ذاتي المنشأ. ولا تُسجّل تكاليف الاقتراض بوصفها مكوناً من مكونات تكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات.

2-24 وتشمل التكاليف المرصدة، بوصفها جزءاً من الأصل المتمثل في المباني الدائمة قيد الإنشاء، رسوم إدارة المشروع ورسوم الهندسة المعمارية والرسوم القانونية وغيرها من الرسوم ذات الصلة المباشرة بالمستشارين والخبراء ورسوم التصاريح، وتكاليف العمالة المباشرة والتكاليف المادية.

2-25 واستناداً إلى العقد المؤرخ في 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، أُجرت قطعة أرض معدة للبناء عليها للمحكمة دون مقابل. وعقد الإيجار هذا يمكن إنهاؤه بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. وتُسجّل قطعة الأرض بوصفها أصلاً من أصول المحكمة.

26-2 وتسجل التكاليف المتصلة باستبدال جزء من بند الممتلكات والمنشآت والمعدات ضمن القيمة الدفترية للبند إذا كان هناك احتمال أن المنافع الاقتصادية المقبلة المحسدة في ذلك الجزء ستتدفق إلى المحكمة ويمكن قياس تكلفتها قياساً موثقاً به. وتكاليف الخدمات اليومية المقدمة إلى الممتلكات والمنشآت والمعدات تسجل فائضاً أو عجزاً عند تكبدها.

27-2 ويسجل الاستهلاك في خانة فائض/عجز على أساس خط مستقيم على مر الحياة الإنتاجية التقديرية لكل جزء من الممتلكات أو المنشآت أو المعدات. ولا تخضع قطعة الأرض للإهلاك.

28-2 ويرد أدناه تقدير مدة الحياة الإنتاجية:

2018	
السيارات	4 - 6 سنوات
معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	3 - 5 سنوات
الأثاث واللوازم	7 - 10 سنوات
مكونات المباني	4 - 40 سنة
أصول أخرى	5 - 20 سنة

المباني الدائمة

29-2 أنشأت الجمعية مشروع المباني الدائمة بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.2، الذي أكد أن "المحكمة هي مؤسسة قضائية دائمة، وبالتالي فهي تتطلب أماكن عمل دائمة لتمكين المحكمة من أداء واجباتها بفعالية و تعكس أهمية المحكمة في مكافحة الإفلات من العقاب"، مشددةً من جديد على أهمية وجود أماكن دائمة لمستقبل المحكمة.

ومولت الجهات التالية مشروع المباني الدائمة:

(أ) وزارة خارجية الدولة المضيفة، هولندا، عبر تقديمها قرضاً إلى المحكمة، على مر فترة 30 سنة بسعر فائدة قدره 2,5 في المائة، استناداً إلى المرفق الثاني للقرار ICC-ASP/7/Res.1. وتُدفع الفائدة سنوياً، ابتداءً من أول استخدام لقرض الدولة المضيفة. وقد بدأ سداد القرض، بأقساط سنوية عادية، بعد انتهاء عقد الإيجار في المبنى المؤقت في 30 حزيران/يونيو 2016.

(ب) الاشتراكات المقررة على أساس المبادئ المنصوص عليها في القرار ICC-ASP/7/Res.1، المرفق الثالث، فيما يخص مدفوعات الحصص المقدرة لمرة واحدة.

(ج) التبرعات المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد والشركات والكيانات الأخرى، وفقاً للمرفق السادس من الوثيقة ICC-ASP/6/Res.1 التي اعتمدها الجمعية بشأن إنشاء صندوق استثماري دائم لتشييد المباني الدائمة؛

(د) الموارد الأخرى وفقاً لقراري الجمعية ICC-ASP/14/Res.1 و ICC-ASP/15/Res.2.

وعند الانتهاء من تشييد المباني الدائمة في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، جرت رسملة المبنى واستهلاكه على مر العمر النافع لمختلف عناصر المبنى.

الإيجارات

2-30 تصنّف عقود الإيجار التي تُبرم في مقر المحكمة بوصفها إيجارات تشغيلية وتقبّد مدفوعات الإيجار في بيان الأداء المالي بوصفها مصاريف بالاستناد إلى خط الأساس المستقيم على مر فترة الإيجار.

الأصول غير الملموسة

2-31 تتألف الأصول غير الملموسة أساساً من البرمجيات الحاسوبية والتراخيص اللازمة لاستعمالها المشتركة أو المعدة داخلياً. ويُحسب استهلاك هذه الأصول باستخدام طريقة القسط الثابت على أساس عمرها النافع التقديري الذي يبلغ خمس سنوات أو على أساس فترة صلاحية الترخيص.

فقد قيمة الأصول غير المدرة للنقد

2-23 ليس الغرض من الأصول التي تمتلكها المحكمة عادة الحصول على عوائد تجارية ولذلك فإنها أصول غير مدرة للنقد.

2-33 ويمثل اضمحلال القيمة الخسارة في الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل فضلاً عن التسجيل المنهجي للخسارة في الفوائد الاقتصادية المرتقبة أو إمكانات الخدمة المقبلة للأصل نتيجة للإهلاك أو الاستهلاك.

2-34 ويُعد أن قيمة الأصل قد اضمحلت إذا كانت القيمة الدفترية للأصل تفوق قيمة الخدمة القابلة للاسترداد. وقيمة الخدمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى للأصول مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمة الاستخدام.

2-35 وتمثل القيمة العادلة، مطروحاً منها تكلفة البيع، سعر العطاء في السوق أو سعر البيع في اتفاق بيع على أساس العطاءات ضمن معاملة على أساس غير تجاري.

2-36 والقيمة المادية هي القيمة الراهنة للخدمة الكامنة الممكن أن يقدمها الأصل والممكن تحديدها باستخدام نهج تكلفة استبدال الأصل بعد استهلاكه وطريقة حساب تكلفة الاستعادة أو نهج وحدات الخدمة.

2-37 وتُسجّل الخسارة بسبب اضمحلال القيمة في صافي الفائض/العجز. وحالما يُسجّل فقدان للقيمة يُسوّى جانب الاستهلاك في الأصل في الفترات المقبلة من أجل تخصيص القيمة الدفترية المنقحة للأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية (إن كانت هناك قيمة) على أساس منهجي طوال فترة الأصل المتبقية من عمره النافع.

2-38 وستنبري المحكمة في كل فترة مشمولة بالتقرير لتقييم ما إذا كان هناك ما يدل على أن الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة التي سُجّلت في فترة سابقة لم تعد قائمة أو تناقصت. وتُراد في هذه الحالة القيمة الدفترية للأصل إلى الحد الذي يمثل مبلغ الخدمة القابلة للاسترداد ولكن على نحو لا يتجاوز المبلغ

الذي عنده يُرحل الأصل لولا تسجيل اضمحلال القيمة في بادئ الأمر. وتلك الزيادة هي عكس الخسارة بسبب اضمحلال القيمة التي تُسجّل في صافي الفائض/العجز.

الحق في الاسترداد

2-39 تسجّل المحكمة الحق في الاسترداد المستحق بموجب وثيقة التأمين الذي يقابل، من حيث المبلغ والتوقيت، الاستحقاقات الواجبة السداد بموجب نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وتقدر القيمة العادلة لحق الاسترداد بالقيمة الرهنة للالتزام ذي الصلة.

الحسابات المستحقة الدفع

2-40 تقيّد الحسابات المستحقة الدفع بداية بقيمتها الاسمية، التي تقدر على النحو الأفضل المبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

2-41 تشمل الإيرادات المؤجلة المساهمات المعلن عن تقديمها خلال الفترات المالية المقبلة وغير ذلك من الإيرادات التي تُلقِيَت لكنها لم تُكتسب بعد.

2-42 وتقيّد المصروفات المتراكمة فيما يخص السلع والخدمات المقدّمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتي لم تُسدّد المدفوعات المتعلقة بها.

الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

2-43 ستفصح المحكمة عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة التي لها القدرة على ممارسة السيطرة أو التأثير بدرجة كبيرة على المحكمة باتخاذ قرارات مالية أو تشغيلية، أو ستفصح عن معلومات بشأن خضوع الأطراف ذات الصلة والمحكمة لرقابة مشتركة. والمعاملات التي تدخل في نطاق العلاقات العادية للمورد أو العميل/المستفيد بموجب أحكام وشروط لا تكون أكثر أو أقل رعاية من الأحكام والشروط المعتادة في نفس الظروف لن تُعد معاملات متعلقة بأطراف ذات صلة ولذلك لن يُفصح عنها.

2-44 والموظفون الإداريون الرئيسيون التابعون للمحكمة هم رئيس المحكمة، ومدير ديوانه، ورئيس قلم المحكمة، والمدعية العامة، ومساعد المدعية العامة، والمديرون، ويتمتع جميعهم بالسلطة والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة، والتحكّم بها والتأثير في توجيهها الاستراتيجي. ويُفصح عن الأتعاب والمزايا التي يحظى بها الموظفون الإداريون الرئيسيون. وستفصح المحكمة إضافةً إلى ذلك عن أية معاملات محددة تجري مع الموظفين الإداريين الرئيسيين وأفراد أسرهم.

الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين

2-45 تسجّل الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين وما يقابلها من التزامات بوصفها خدمات تُقدّم إلى الموظفين. وتُصنّف استحقاقات الموظفين بوصفها استحقاقات قصيرة الأجل، واستحقاقات ما بعد الخدمة، واستحقاقات أخرى طويلة الأجل، أو استحقاقات تسوية نهاية الخدمة.

2-46 أما الاستحقاقات القصيرة الأجل فهي واجبة التسوية في حدود الشهور الاثني عشر التالية لتقديم الخدمة وتشمل الرواتب وشتى البدلات والإجازات المرضية المدفوعة الأجر والإجازات السنوية. وتقيّد استحقاقات الموظفين القصيرة الأجل بوصفها مصاريف، وتُسجّل الاستحقاقات لقاء تقديم خدمات. وتسجّل الاستحقاقات المستحقة التي لم تُسدّد بعد على أساس أنها مصاريف في الفترة ذات الصلة ويُبلغ عنها في بيان الوضع المالي بوصفها استحقاقات أو اعتمادات.

2-47 وتقيّد الإجازات السنوية بوصفها مصروفات على أساس أن الموظفين يقدمون خدمات تزيدهم تأهيلاً للحصول على تعويضات عن غيابهم مستقبلاً.

2-48 وتشمل استحقاقات ما بعد الخدمة استحقاقات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

2-49 والمحكمة منظمة عضو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتقديم استحقاقات المعاش التقاعدي والوفاء والإعاقاة وغير ذلك من الاستحقاقات إلى موظفي المحكمة. والصندوق هو خطة استحقاقات محدّدة ممّولة بمشاركة أرباب عمل متعددين. ووفقاً للمادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، يُفتح باب العضوية فيه للوكالات المتخصصة ولسائر المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية المشاركة في النظام الموحد للرواتب والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

2-50 وبموجب هذه الخطة تتعرّض المنظمات المشاركة فيها لمخاطر اكتوارية ترتبط بموظفي المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، الحاليين والسابقين، مما ينجم عنه عدم وجود أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزام وأصول الخطة وتكالييفها للمنظمات المشاركة فيها. وكما هو حال المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، لا تستطيع المحكمة ولا الصندوق المشترك ضبط الحصة التناسبية للمحكمة في التزام الاستحقاقات المحددة وفي أصول الخطة وتكالييفها بدرجة كافية من الموثوقية للأغراض المحاسبية. لذا، فقد تعاملت المحكمة مع هذه الخطة كما لو كانت خطة محددة الاشتراكات تتماشى مع الشروط الواردة في المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية. وفي بيان الأداء المالي تظهر مساهمات المحكمة في الصندوق المشترك خلال الفترة المالية بوصفها نفقات.

2-51 نظام المعاشات التقاعدية للقضاة: يوفر هذا النظام الخاص المزايا التالية لأعضائه: معاشاً تقاعدياً محدداً للقضاة الذين يتمون ولاية مدتها تسع سنوات (أو ما يتناسب مع المدة الفعلية إذا لم يُتم ولاية مدتها تسع سنوات) ومعاشاً يبلغ 50٪ من المعاش التقاعدي للزوج الباقي على قيد الحياة، ومعاش إعاقاة

للقضاة. وعُيِّنت شركة Allianz Netherlands لإدارة نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وبدأ سريان العقد بين المحكمة وشركة Allianz Netherlands في 31 كانون الأول/ديسمبر 2008 وظل سارياً حتى تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي نهاية عام 2019 وقعت المحكمة على عقد جديد لتأمين مستحقات القضاة التقاعدية وإدارتها. وبموجب هذا العقد ستتولى شركة AXA France إدارة المعاشات التقاعدية المقدمة إلى قضاة المحكمة أمثالاً لقواعد نظام المعاشات التقاعدية المقدمة إلى القضاة ابتداءً من 1 كانون الثاني/يناير 2020. وسيظل العقد مع AXA France سارياً لمدة خمس سنوات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024. وعند انتهاء سريانه، سيجوز تمديد العقد لفترات متلاحقة تدوم مدة كل منها خمس سنوات، بناءً على اتفاق الطرفين. وستتولى شركة AXA France التأمين التام لحقوق القضاة في الحصول على معاشات تقاعدية مزيدة خلال الفترة المشمولة بالعقد. وستظل شركة Allianz Netherlands مسؤولة عن دفع المعاشات التقاعدية للقضاة المستحقة حتى تاريخ 31 كانون الثاني/ديسمبر 2019. ولا تتأثر المستحقات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية المدفوعة للقضاة بالتغيير المذكور آنفاً في مدير معاشات القضاة التقاعدية. ولا يتأثر ما على المحكمة من الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية من جهة وما لها من حقوق الاسترداد من جهة أخرى فيما يخص معاشات القضاة التقاعدية بتغيير مدير هذه الشؤون. غير أن التغييرات في علاوات التأمين التي تدفعها المحكمة، بسبب التغييرات في الافتراضات الاكتوارية، مثل معدلات الفائدة، وطول العمر، ومعدل الوفاة، وافتراضات العجز، وتكاليف الاستثمار، وتكاليف الإدارة، ناهيك عن تغييرات في عدد القضاة والأشخاص الذين يعيلونهم.

- بلغت العلاوة التي دُفعت في عام 2020 لشركة AXA France 1 211 ألف يورو بينما بلغت تلك التي دُفعت في عام 2019 لشركة Allianz Netherlands 1 367 ألف يورو.
- معدل الفائدة الذي استخدمته شركة AXA France هو منحني المعدل المستقبلي النهائي لمعدل فائدة عقود المبادلة الأوروبية زائد 0.10 في المئة مقابل المعدل الثابت عند 1 في المئة الذي استخدمته شركة Allianz Netherlands.
- تستند افتراضات شركة AXA France فيما يتعلق بمعدل الوفاة وطول العمر إلى الجدولين IPS55 و TGF05 ، بينما استندت افتراضات شركة Allianz Netherlands في المجال نفسه إلى الجدول AG2012-2062.
- وبلغت رسوم الإدارة والاستثمار التي دُفعت لشركة AXA France في عام 2020 10 آلاف يورو بينما بلغت الرسوم التي دُفعت لشركة Allianz Netherlands فيما يخص ضمان معدل الفائدة، والعمر المديد، والملاءة المالية، 121 ألف يورو في عام 2019.

ويبلغ التقدير الاكتواري للعلاوات الخاصة بالقضاة النشطين في 1 كانون الثاني/يناير 2020 لمدة خمس سنوات (من 2020 حتى 2024)، بما في ذلك رسوم الإدارة والاستثمار، 3792 ألف يورو. وسيتغير الحساب الاكتواري للعلاوات بحسب العدد الفعلي للقضاة والأشخاص الذين يعيلونهم.

2-52 التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة: نظام التأمين الصحي الجماعي هذا متاح أيضاً للموظفين بعد تقاعدهم. وتوفر المحكمة إعانة تبلغ 50 في المائة من القسط الذي يدفعه المتقاعدون. والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو نظام محدد الاستحقاقات.

2-53 وتستخدم، فيما يتعلق بالنظم المحددة الاستحقاقات، طريقة وحدة الاعتماد المسقط لقياس الالتزامات والتكاليف. وتُسند استحقاقات لقاء فترات الخدمة بموجب صيغة الاستحقاق التي يحددها المخطط. والقيمة الرهنة للالتزام محدد ناجم عن استحقاق هي القيمة الرهنة للمدفوعات المقبلة المتوقعة المطلوبة لتسوية التزام ناجم عن خدمة أداها موظف في الفترة الرهنة وفي الفترات السابقة. والقيمة الحالية للالتزامات المحددة الناجمة عن استحقاق تُحسب باستخدام افتراضات اكتوارية مقارنة مجردة من الانحياز ومتوافقة.

2-54 أما المستحقات الأخرى الطويلة الأجل لفائدة الموظفين، فهي تشمل المستحقات الناجمة عن انتهاء الخدمة (بما في ذلك منحة الإعادة إلى الوطن وبدل النقل إلى مكان عمل آخر والسفر والشحن والتأمين على الأمتعة الشخصية) وإجازة زيارة الوطن وزيارة الأسرة ومنحة الوفاة واستحقاقات الأرملة أو الأرملة. وثمة استحقاقات أخرى طويلة الأجل تقدّر باستخدام طريقة تقدير المبالغ المستحقة بحسب الوحدة المسقط.

2-55 وينبغي اكتواريون مستقلون لحساب الاستحقاقات المتعلقة بفترة ما بعد الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل.

2-56 واستحقاقات إنهاء الخدمة هي استحقاقات يستحق دفعها نتيجة لقرار تتخذه المحكمة لإنهاء خدمة موظف من الموظفين قبل تاريخ تقاعده المقرّر. وتقيّد استحقاقات إنهاء الخدمة بوصفها التزاماً ومصروفاً عندما يتأكد أن عقد عمل موظف من الموظفين سيُنهي بسبب عملية إعادة الهيكلة.

القرض المقدم من الدولة المضيفة

2-57 قيّد في بادئ الأمر القرض الوارد وصفه في الملاحظة 2-29 (أ) بقيمته العادلة. والقيمة العادلة عند القيد الأول تتمثل في القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر الفائدة السائد. وقيّد القرض، لاحقاً، بحسب تكلفته بعد الاستهلاك، باستخدام سعر الفائدة السائد.

المخصصات والخصوم الطارئة

2-58 تقيّد المخصصات حين يكون على المحكمة التزام قانوني حالي أو التزام ضمني نتيجة لأحداث ماضية، ويُحتمل حدوث تدفق خارجي للموارد تتطلبه تسوية الالتزام ويمكن تقدير مقداره تقديراً موثقاً به.

ويمثل المبلغ المخصص في أفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية التزام حالي في تاريخ إعداد التقرير. وإن لم يعد التدفق الخارجي للاستحقاقات الاقتصادية من أجل الوفاء بالالتزامات مرجحاً فيلغى المخصص.

2-59 الخضم الطارئ هو التزام ممكن ينشأ عن أحداث ماضية ويؤكد وجوده بحدوث أو عدم حدوث واقعة غير مؤكدة لا تستطيع المحكمة التحكم بها كلياً، أو عن التزام راهن يُحتمل ألا يُسفر عن تدفق خارجي لموارد/خدمات اقتصادية أو يتعدى قياس مبلغ الالتزام بما يكفي من الموثوقية. والخصوم الطارئة إن وُجدت يُعلن عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات.

الإيرادات المتأتية من معاملات غير تبادلية

2-60 تسجّل الاشتراكات المقررة في الإيرادات حين توافق الجمعية على الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف في الميزانية البرنامجية المعتمدة في بداية السنة الواجب أن تسدّد فيها تلك الاشتراكات.

2-61 ووفقاً للمادة 5-2 من النظام المالي، يُقدّر نصيب الدول الأطراف في الاعتمادات وفقاً لجدول الاشتراكات الذي تعتمده الأمم المتحدة لميزانيتها العادية بعد تعديله للتعبير عن الاختلافات في العضوية بين الأمم المتحدة والمحكمة. ووفقاً للمادة 5-8 من النظام المالي، تُحوّل المدفوعات التي تقدمها الدول الأطراف أولاً إلى صندوق رأس المال العامل ثم إلى حساب الاشتراكات المستحقة وفي نهاية المطاف إلى صندوق الطوارئ بالمبلغ الذي قُدّر كاشتراك مقرر على الدولة الطرف. وتُحوّل الاشتراكات المدفوعة بعمولات أخرى إلى اليورو بسعر الصرف الساري في تاريخ الدفع.

2-62 التبرعات: تسجّل التبرعات المصحوبة بقيود على استخدامها عند التوقيع على اتفاق ملزم بين المحكمة والجهة المانحة بوصفها إيرادات. وتسجّل الإيرادات من التبرعات المشروطة استخدامها، بما في ذلك الالتزام برد الأموال إلى الجهة المانحة إذا لم تُستوفى شروط التبرع، عند الوفاء بهذه الشروط. وإلى حين الوفاء بها، يسجّل الالتزام في الخصوم. وتسجّل التبرعات وغيرها من الإيرادات التي تقدّم بموجب اتفاقات ملزمة في الإيرادات عند تسلمها.

2-63 تقيّد الاشتراكات المقررة لتحديد موارد صندوق الطوارئ بعد موافقة جمعية الدول الأطراف عليها بوصفها إيرادات للفترة التي أعيد تحديد الموارد بشأنها. وإذا جرى التحديد باستخدام فوائض نقدية، لا تقيّد الموارد بوصفها إيرادات بل بوصفها انتقالاً بين الصناديق في صافي الأصول/الممتلكات.

2-64 تقيّد التبرعات العينية بقيمتها العادلة وتُسجّل على الفور إذا لم تقتزن بشروط بوصفها من الإيرادات. وإذا اقتزنت بشروط، فستسجّل إلى حين استيفاء الشروط وأداء الالتزام في الاستحقاقات، وتقيّد في الإيرادات عند استيفاء الشروط والحصول على الأصول المتبرع بها بقيمتها العادلة في تاريخ التسلم.

2-65 الخدمات العينية: لا تقيّد الإيرادات الناتجة عن الخدمات العينية المقدمة. ويكشف عن أهم الخدمات العينية في البيانات المالية مع بيان قيمتها العادلة حين يكون من الممكن عملياً تحديد هذه القيمة.

الإيرادات الناجمة عن معاملات تبادلية

2-66 تشمل الإيرادات المالية إيرادات الفائدة والأرباح الصافية الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. وتسجل إيرادات الفائدة المستحقة في بيان الأداء المالي عند استحقاقها بمعدل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يسجل الرصيد في حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، ويسجل في حساب الإيرادات إذا كان إيجابياً.

2-67 الخسائر والأرباح الناتجة عن التصرف بالأصول تقدر بمقارنة العوائد بالقيمة الدفترية وتدرج في بيان الأداء المالي.

المصروفات

2-68 تشمل المصروفات المالية الأعباء المصرفية ومصروفات الفائدة وصافي الخسارة الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية. وتسجل مصروفات الفائدة المستحقة عن الصكوك المالية التي تأتي بفوائد عند تكبدها، وتقاس بتكلفة الاستهلاك باستخدام منهجية معدل الفائدة الفعلي. وفي نهاية الفترة المالية، يسجل رصيد حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، إذا كان سلبياً، في المصروفات.

2-69 تقيّد المصروفات الناجمة عن شراء سلع وخدمات في اللحظة التي يؤدي فيها المورد التزاماته التعاقدية أي عندما تتلقى المحكمة السلع والخدمات وتوافق عليها.

المحاسبة على أساس الصناديق والإبلاغ القطاعي

2-70 القطاع هو نشاط مميز أو مجموعة من الأنشطة يكون من المناسب تقديم معلوماتها المالية تقديماً منفصلاً. وتستند معلومات القطاعات إلى الأنشطة الرئيسية ومصادر تمويل المحكمة. ويُبلغ عن معلومات مالية منفصلة فيما يخص قطاعين: الصناديق العامة والصناديق الاستثمارية.

2-71 المحاسبة على أساس الصناديق: يُحتفظ بحسابات المحكمة استناداً إلى المحاسبة على أساس الصناديق. ويجوز لرئيس قلم المحكمة أن ينشئ صناديق استثمارية وحسابات خاصة لتمويل كلياً عبر التبرعات أو أن يغلقها.

2-72 وتشمل الأنشطة الأولية التي تضطلع بها المحكمة في إطار القطاع العام بمقتضى نظام روما الأساسي ما يلي:

(أ) الصندوق العام، الذي أنشئ لأغراض المحاسبة فيما يتعلق بمصروفات المحكمة.

(ب) صندوق رأس المال العامل، الذي أنشئ لكفالة رأس المال للمحكمة لتمكينها من تسوية ما تواجهه من مشكلات السيولة القصيرة الأجل رهناً بتلقي الاشتراكات المقررة. ومبلغ صندوق رأس المال العامل تحدده الجمعية فيما يخص كل فترة مالية ويُقيّم وفقاً لجدول الأنصبة المقررة المستخدم في تحديد

مخصصات المحكمة وذلك وفقاً للبند 6-2 من النظام المالي.

(ج) صندوق الطوارئ الذي أنشأته الجمعية لضمان قدرة المحكمة على الوفاء بالتكاليف المرتبطة بحالة غير متوقعة في أعقاب قرار يصدر عن المدعي العام بفتح تحقيق؛ والنفقات التي لا مفر منها والناشئة عن تطورات تشهدها الحالات القائمة والتي يتعذر التنبؤ بها أو لم يتيسر تقديرها بدقة وقت اعتماد الميزانية؛ أو التكاليف التي تقتزن بعقد الجمعية اجتماعات غير متوقعة.

2-73 ويشمل قطاع الصناديق الاستثمارية مختلف الأنشطة التي تموّل من التبرعات والأموال المسترجعة من الأشخاص المتهمين. ويتولى رئيس قلم المحكمة إنشاء وإغلاق حسابات الصناديق الاستثمارية والحسابات الخاصة. ويقدم تقريراً في هذا الشأن إلى هيئة الرئاسة وإلى الجمعية من خلال لجنة الميزانية والمالية. وقطاع الصناديق الاستثمارية لا يشمل أنشطة الصندوق الاستثماري للمحني عليهم أو أمانة هذا الصندوق التي يتم يُبلغ عنها في بيانات مالية منفصلة.

صافي الأصول/حقوق الملكية

2-74 يتكون صافي الأصول/حقوق الملكية من صندوق الطوارئ وصندوق رأس المال العامل اللذين أنشأتهما الجمعية وتحتفظ بهما في مستوى تحدده، ومن مبالغ الفائض أو العجز في الصندوق العام، بما في ذلك الأموال المخصصة للالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين وفائض النقد، والصناديق الاستثمارية.

2-75 الفوائد النقدية المستحقة للدول الأطراف عن أية فترة مالية تمثل أموالاً متأتية مما يلي:

(أ) الأرصدة الحرة للمخصصات؛

(ب) وفورات تحققت لالتزامات الفترة السابقة أو من إلغاء هذه الالتزامات؛

(ج) مساهمات ناتجة عن الاشتراكات المقررة لدول أطراف جديدة؛

(د) التنقيحات التي تُدخل على جدول الأنصبة المقررة النافذة خلال السنة المالية؛

(هـ) إيرادات متنوعة على نحو ما هو محدد في البند 7-1 من النظام المالي.

وما لم تقرر الجمعية خلاف ذلك، تقسّم على الدول الأطراف الفوائض التي تتحقق في نهاية الفترة المالية، بعد خصم أي اشتراكات مقررة لم تسدّد فيما يخص هذه الفترة المالية، بالاستناد إلى جدول الأنصبة المقررة الساري في الفترة المالية التي يتعلق بها الفائض. وحتى 1 كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي تُختتم فيها مراجعة حسابات الفترة المالية، يُسَلَّم الفائض لتلك الدولة إذا كان نصيبها المقرر فيما يخص هذه الفترة المالية قد سُدّد بالكامل. وفي مثل هذه الحالات، يُستخدم المبلغ للتعويض كلياً أو جزئياً عن الاشتراكات الواجب تسديدها لصندوق رأس المال العامل والأنصبة المقررة المستحقة عن السنة المالية التالية للفترة المالية التي يتعلق بها الفائض.

76-2 ويجوز للجمعية أن تنشئ حسابات احتياطية أو حسابات خاصة تمّول كلياً أو جزئياً عبر الأنصبة المقررة.

مقارنة الميزانية

77-2 يرد في البيان الخامس مقارنة بين المبالغ الفعلية والمبالغ المدرجة في الميزانية البرنامجية السنوية. وتُجرى هذه المقارنة على نفس الأساس النقدي المعدّل للحسابات المعتمد في الميزانية البرنامجية السنوية.

78-2 وتبيّن في الملاحظة 24 عملية التوفيق بين المبالغ الفعلية على أساس نقدي معدّل والمبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، نظراً للاختلاف بين المجموع التراكمي للحسابات والميزانية المعدلة على أساس نقدي.

إعداد بيان المبالغ المقارنة للسنة السابقة

79-2 تُعاد صياغة المعلومات المقارنة لعام 2018 لتبيّن إعادة تصنيف القرض المقدّم من الدولة المضيفة والبالغ 1801 ألف يورو من المصروفات المستحقة إلى الحسابات المستحقة الدفع في شباط/فبراير 2019. ولا يؤثر هذا التصويب في صافي الأصول/حقوق الملكية ويكون له التأثير التالي:

المعلومات المقارنة في	البيانات المالية لعام 2018		بآلاف اليورو
التصويب البيانات المالية لعام 2019	ICC-ASP/18/12		
7 529	1 801	5 728	حسابات الدفع - الجارية
6 955	(1 801)	8 756	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
90 809	-	90 809	صافي الأصول/حقوق الملكية

3- النقد وما يعادل النقد

2018	2019	بآلاف اليورو
94	63	نقد حاضر
18 798	14 512	نقد بالمصارف
18 892	14 575	المجموع

3-1 هناك قيود مفروضة على النقد وما يعادل النقد بحيث لا تمول إلا الأنشطة المعتمدة التي تتوافق مع الأموال المرصودة لها. ويشمل النقد وما يعادل النقد مبلغاً قدره 289 ألف يورو (2018: 206 ألف يورو) محتفظ بها بعمليات غير اليورو.

4- الحسابات المستحقة القبض من المعاملات غير التبادلية

2018	2019	بآلاف اليورو
		الحسابات الجارية

21 122	25 772	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)
6	6	الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض
35	65	التبرعات المستحقة القبض
الحسابات غير الجارية		
31	26	الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض
21 194	25 869	المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض
6 (331)	8 (214)	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
14 863	17 655	المجموع الصافي للحسابات المستحقة القبض

4-1 الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية): تشمل الاشتراكات المقررة معظم المستحقات من المحكمة. ويشمل الرصيد غير المدفوع البالغ قدره 25 772 ألف يورو مبلغاً قدره 361 11 ألف يورو واجبة الدفع عن فترات مالية سابقة و14 411 ألف يورو واجبة الدفع عن عام 2019 (الجدول 1). ويبلغ عن الاشتراكات الواردة من الدول الأطراف الزائدة عن الاشتراكات الواجبة الدفع والبالغ قدرها 2 566 ألف يورو بوصفها اشتراكات واردة مقدماً (الملاحظة 1-12). وترد في الجدول 1 حالة المساهمات المستحقة الدفع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 على كل دولة طرف.

4-2 الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض: تتعلق بالأرصدة غير المسددة المستحقة لصندوق رأس المال العامل، وصندوق الطوارئ، والتكلفة الإجمالية للمباني الدائمة من الدول التي انضمت إلى نظام روما الأساسي بعد عام 2015.

4-3 التبرعات المستحقة القبض: يمثل مبلغ 65 ألف يورو مبلغاً مستحق القبض غير مسدد من الجهات المانحة لمشاريع الفترة 2018-2019.

4-4 مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: قيّدت المحكمة مخصصاً يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ 90 في المائة من الاشتراكات المتبقي تسديدها على الدول الأطراف والتي هي اشتراكات متأخرة بأكثر من سنتين. وتنص المادة 112 من نظام روما الأساسي على ألا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عليها. وللجمعية، مع ذلك، أن تسمح لهذه الدولة الطرف بالتصويت في الجمعية وفي المكتب إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب خارجة عن إرادة الدولة الطرف.

التغيرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

بآلاف اليورو	
المجموع	
6 331	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2019
1 883	زيادة/(الانخفاض) في المخصصات
8 214	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

4-5 يوضح الجدول التالي الحسابات المستحقة القبض بحسب العمر:

					لم يحل
					موعد
					أقل
					دفعها
					من سنة
					3-1 أكثر من
بآلاف اليورو	بعد	واحدة	سنوات	3 سنوات	المجموع
الاشتراكات المقررة المستحقة القبض (الميزانية العادية)	-	14 411	8 839	2 522	25 722
الاشتراكات المقررة (الأخرى) المستحقة القبض	31	-	1	-	32
التبرعات المستحقة القبض	-	65	-	-	65
المجموع الإجمالي للحسابات المستحقة القبض	31	14 476	8 840	2 522	25 869

5- حسابات أخرى مستحقة القبض

		بآلاف اليورو
2018	2019	
1,118	496	مبالغ مستحقة القبض من الحكومات
2,138	3,078	مبالغ أخرى مستحقة القبض
3,256	3,574	إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض
(1,904)	(2,331)	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
1,352	1,243	صافي الحسابات المستحقة القبض

5-1 تمثل المبالغ المستحقة القبض من الحكومات مبالغ مستحقة القبض عن ضريبة الطاقة القابلة للاسترداد وضريبة القيمة المضافة.

5-2 تتألف المبالغ الأخرى المستحقة القبض في المقام الأول من المبالغ التي قدمتها المحكمة على أساس قرار قضائي مؤرخ في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011 (الدائرة الابتدائية الثالثة، رقم ICC-01/05-01/08-568) بشأن التمثيل القانوني لشخص متهم.

5-3 مخصص الديون المشكوك في تحصيلها: بما أن استرداد تكاليف المعونة القانونية المقدمة من المحكمة غير مؤكد، يُخصّص المبلغ المستحق بالكامل، ويُسجّل كتكاليف للمحكمة. وفي القضية المشار إليها بالرمز ICC-01/05-01/13، قُدّم طلب بتسديد مبلغ 453 ألف يورو للمحكمة التي كانت قد قدمت هذا المبلغ لأغراض دفع رسوم المعونة القانونية في هذه القضية، ولم تسترد المحكمة منه إلا 26 ألف في عام 2019، الأمر الذي أدى إلى زيادة المخصصات بمبلغ 427 ألف يورو.

التغيرات في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها

مبالغ أخرى مستحقة		بآلاف اليورو
القبض		
1 904	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 1 كانون الثاني/يناير 2019	
427	الزيادة في المخصصات	
2 331	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	

5-4 ويوضّح الجدول التالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض بحسب العمر:

المجموع	أكثر من 3			بآلاف اليورو
	سنوات	3-1 سنوات	أقل من سنة واحدة	
496	-	-	496	مبالغ مستحقة القبض من الحكومات
3 078	1 418	554	1 106	مبالغ أخرى مستحقة القبض
3 574	1 418	554	1 602	إجمالي الحسابات الأخرى المستحقة القبض

6- المبالغ المدفوعة مقدماً والأصول المتداولة الأخرى

2018	2019	بآلاف اليورو
2 049	2 111	سلف للموظفين
831	564	سلف للبائعين
55	57	مصرفات مسبقة الدفع
2 935	2 732	فوائد متراكمة
2 049	2 111	المجموع

6-1 تشمل السلف في المقام الأول سلف منح التعليم لجزء السنة الدراسية الذي ينتهي في عام 2020.

6-2 وتمثل المصروفات المدفوعة مسبقاً مدفوعات للبائعين مقابل صيانة البرمجيات الحاسوبية والتراخيص المتعلقة بفترات بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

7- الممتلكات والمنشآت والمعدات

المجموع	معدات							بآلاف اليورو
	أرصدة أخرى	المعلومات والاتصالات	الأثاث والتجهيزات	السيارات	البناء	أصول قيد التشييد	الأراضي	
								التكلفة
2 523	-	9 591	621	3 896	197 478	297	9 741	في 1 كانون الثاني/يناير 2019
140	-	453	2	-	158	407	-	الإضافات
-	704	-	-	-	-	(704)	-	الرسمة
(32)	-	(905)	(3)	(259)	-	-	-	إعادة التصنيف
2 631	704	9 139	620	3 636	197 636	-	9 741	التخلص من الأصول/شطبها
								في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
1 776	-	7 586	492	2 571	32 619	-	-	الإهلاك المتراكم
196	12	1 007	27	405	9 973	-	-	الإهلاك المتراكم
(32)	-	(905)	(3)	(259)	-	-	-	في 1 كانون الثاني/يناير 2019
1 940	12	7 688	516	2 717	42 592	-	-	تكلفة الإهلاك
								إعادة التصنيف
747	-	2 005	129	1 325	164 859	297	9 741	التخلص من الأصول/شطبها
								في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
691	692	1 451	104	920	155 044	-	9 741	صافي القيمة الدفترية

2 523	-	9 591	621	3 896	197 478	297	9 741	في 1 كانون الثاني/يناير 2019
140	-	453	2	-	158	407	-	في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

7-1 واستناداً إلى العقد المؤرخ في 23 آذار/مارس 2009 المبرم بين الدولة المضيفة والمحكمة، وهو العقد القاضي بتأجير قطعة أرض مقرون بحقوق إقامة مبان ومنشآت، أُجرت قطعة أرض معدة للبناء عليها للمحكمة دون مقابل. وعقد الإيجار هذا يمكن إنفاذه بالتراضي في نهاية ولاية المحكمة أو بقرار صادر عن الجمعية. ويقدر خبير مستقل في التقييم قيمة الأرض بالاستناد إلى طبيعتها بوصفها قطعة غير مدرجة للربح.

8- الأصول غير الملموسة

في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

بآلاف اليورو	البرامجيات المكتتاة من مصادر خارجية	البرامجيات المكتتاة قيد التطوير	البرامجيات المكتتاة المطورة داخلياً	المجموع
التكلفة				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019				
11 025	86	-	11 111	
الإضافات	54	760	-	814
التقاعد / الشطب	-	-	-	-
الرسملة	-	(328)	328	-
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019				
11 079	518	328	11 925	
الاستهلاك المتراكم				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019				
10 002	-	-	10 002	
تكلفة الاستهلاك	388	-	5	393
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019				
10 390	-	5	10 395	
صافي القيمة الدفترية				
في 1 كانون الثاني/يناير 2019				
1 023	86	-	1 109	
في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019				
689	518	323	1 530	

8-1 تمثل البرامجيات قيد التطوير تكاليف تطوير ثلاثة برامج: أ) التخزين الرقمي لأغراض الاحتفاظ بملفات الطب الشرعي (ب) إعداد فواتير إلكترونية للهواتف (ج) منصة تدفق العمل القضائي. ومن المتوقع الانتهاء من هذه المشاريع في عامي 2020 و2021.

8-2 وفي عام 2019، وُضع إعلان غير ملموسين داخلياً: أ) تجديد الموارد البشرية، وب) المرحلة 2 من حلول حل تخطيط المهمة.

9- الحسابات المستحقة الدفع

		بآلاف اليورو
		2019 2018 (أعيد حسابها)
الحسابات الجارية		
الحسابات المستحقة الدفع للمحامين	1 801	1 843
الموردون	379	502
أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	4 630	3 052
الحسابات المستحقة الدفع الأخرى	506	636
مجموع الحسابات الجارية	213	297
الحسابات غير الجارية		
أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم	7 529	6 330
مجموع الحسابات غير الجارية	636	282
مجموع الحسابات المستحقة الدفع	636	282

9-1 تمثل الخصوم تجاه أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم المبلغ المقدّر لتمويل الأمانة بعد خصم المصروفات المتكبدة مقابل هذا التقييم. وتقيم المحكمة الدول الأطراف لميزانية الأمانة العامة. ومن حيث المضمون، تقوم المحكمة بجمع الاشتراكات المقررة بصفتها وكيلاً للصندوق الاستئماني، وهذه التقييمات لا تزيد صافي أصول المحكمة أو إيراداتها، ولكن يُعترف بها على أنها مستحقة الدفع للصندوق الاستئماني. وتُخفّض المبالغ المستحقة الدفع إلى الصندوق الاستئماني كلما تكبدت الأمانة نفقات. وتقوم المحكمة بتسوية الالتزامات الناجمة عن البائعين وموظفي الأمانة مباشرة. وتُسوّى الحسابات المستحقة الدفع أخيراً عندما تقيد المحكمة أي فائض نقدي يتعلق بالبرنامج الرئيسي السادس، وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، إلى حساب الدول الأطراف.

10- الالتزامات الناجمة عن استحقاقات الموظفين

		بآلاف اليورو
		2019 2018
الحسابات الجارية		
المرتبات والاستحقاقات	468	839
الإجازات السنوية المتراكمة	6 303	6 848
استحقاقات أخرى طويلة الأجل	1 867	2 155
استحقاقات ما بعد الخدمة	1 491	1 505
المجموع الفرعي للاستحقاقات الجارية	10 129	11 347
الالتزامات غير الجارية		
استحقاقات أخرى طويلة الأجل	9 939	12 450
استحقاقات ما بعد الخدمة	49 406	66 506
المجموع الفرعي للاستحقاقات غير الجارية	59 345	78 956
المجموع	69 474	90 303

الالتزامات الجارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين

1-10 تشمل الالتزامات الجارية المبالغ المستحقة الدفع عن الرواتب وغيرها من الاستحقاقات، والإجازات السنوية المتراكمة، والجزء الجاري من الاستحقاقات الطويلة الأجل، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

2-10 الإجازات السنوية المتراكمة: الإجازات السنوية المتراكمة: في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغت الالتزامات المتعلقة بالإجازات السنوية المتراكمة لكافة موظفي المحكمة 6848 ألف يورو.

الالتزامات غير الجارية المتعلقة باستحقاقات الموظفين

3-10 ترد أدناه الافتراضات الاكتوارية المستخدمة في تحديد قيمة الاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى وغيرها من استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة:

2018	2019	الافتراضات المالية
		معدل الخصم:
		نظام المعاشات التقاعدية للقضاة
1.65%	0.75%	بدل الانتقال واستحقاقات أخرى للقضاة
0.30%	0.04%	إجازات الموظفين لزيارة الوطن والأسرة
0.30%	0.04%	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
1.95%	0.9%	منحة إعادة الموظفين إلى الوطن
1.42%	0.74%	استحقاقات الموظفين الأخرى
1.35%	0.72%	تضخم الأجور
1.50%	1.50%	تضخم الأسعار
2.00%	2.00%	اتجاه معدل التكاليف الطبية
5.00%	5.00%	معدل الزيادة في فرادى الأجور
1.20%	1.20%	
		الافتراضات الديمغرافية
		معدلات دوران فرادى الموظفين
		معدلات الإعاقة
		نسبة المشاركة في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
		جداول الوفيات
		التصويبات العمرية
		الفارق العمري ذكور/إناث
		من صفر في المائة إلى 17 في المائة بحسب الفئة العمرية بناء على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (2019) 66.67 في المئة النشيطون وغير النشيطين لدى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية (2019) مقياس التحسن عبر الأجيال (فيما يخص النشيطين) على أساس الفرق العمري الفعلي

4-10 ويبين معدل الخصم المستخدم لخصم التزامات الاستحقاقات القيمة الزمنية للأموال. وتطابق العملة ومدد الأداة المالية المختارتان لتبيان القيمة الزمنية للأموال العملة والمدد المقدرة للالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات.

5-10 وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناتجة عن التغييرات في الافتراضات المالية إلى التغييرات في أسعار الخصم. وانخفضت معدلات الخصم لجميع خطط الاستحقاقات المحددة وغيرها من خطط استحقاقات الموظفين على الأمد البعيد. وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناشئة عن تغييرات في الافتراضات المتعلقة بالسكان إلى التغييرات في معدلات الوفاة والإعاقة والاستبدال والمشاركة. ولا ينطبق معدل المشاركة إلا على خطة ما بعد التوظيف الخاصة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتُعزى الأرباح والخسائر الاكتوارية الناشئة عن تصويبات الخبرة في المقام الأول إلى اختلاف الاستحقاقات المدفوعة فعلاً عن الاستحقاقات المتوقع دفعها، والزيادة في علاوات التأمين الصحي، والزيادة في الرواتب التي فاق مقدارها الفعلي مقدارها المتوقع.

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي للقيمة الحالية للالتزامات الاستحقاقات المحددة

الموظفون	التقاضي		نظام المعاشات التقاعدية	بآلاف اليورو	القيمة الحالية للالتزامات
	التزامات أخرى	التأمين الصحي			
المجموع	طويلة الأجل	بعد انتهاء الخدمة	طويلة الأجل		
الاستحقاقات المحددة في 1 كانون الثاني/يناير 2019					
62 704	11 231	22 249	576	28 648	تكاليف الخدمة
5 995	2 482	2 401	231	882	مصرفات الفائدة
1 118	160	480	2	475	إعادة قياس (المكاسب)/الخسائر
15 423	848	11 030	233	3 313	الاستحقاقات المدفوعة
(2 226)	(941)	(46)	(218)	(1 421)	
القيمة الحالية للالتزامات					
الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019					
82 614	13 780	36 114	824	31 897	حق الاسترداد في 1 كانون الثاني/يناير 2019

التوفيق بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لحقوق الاسترداد

نظام المعاشات التقاعدية	بآلاف اليورو
للقضاة	
28 648	حق الاسترداد في 1 كانون الثاني/يناير 2019
471	عائدات الفائدة
2 832	إعادة قياس المكاسب/(الخسائر)
1 488	مساهمات رب العمل
1) (421)	الاستحقاقات المدفوعة
(121)	تكاليف الإدارة
31 897	حق الاسترداد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

10-6 تُعد القيمة العادلة لحقوق الاسترداد هي القيمة الحالية للالتزام ذي الصلة. ودفعت تكاليف إدارية قدرها 121 ألف يورو إلى مدير نظام المعاشات التقاعدية للقضاة في عام 2019.

478	0.47	460	0.97	469	0.72	منحة الوفاة
39 139	0.65	33 365	1.15	36 114	0.90	التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

10-8 ويرد أدناه تأثير الزيادة بنقطة مئوية واحدة وتأثير النقص بنقطة مئوية واحدة في معدلات اتجاه التكاليف الطبية المفترضة:

اتجاه معدل التكاليف الطبية

بآلاف اليورو	%4	%5	%6
التزام الاستحقاقات المحددة في 31 كانون الأول/ديسمبر			
2019	29 826	36 114	44 175
تكلفة الخدمة الجارية للسنة المالية 2020	2 773	3 360	4 113

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

10-9 ينص النظام الأساسي لصندوق المعاشات على أن يعهد مجلس صندوق المعاشات بإجراء تقييم اكتواري للصندوق مرة كل ثلاث سنوات على الأقل إلى خبير اكتواري استشاري. وتمثل الممارسة التي يتبعها مجلس صندوق المعاشات في إجراء تقييم اكتواري كل عامين باستخدام طريقة حاصل المجموعة المفتوحة. والغرض الرئيسي من التقييم الاكتواري هو تحديد ما إذا كانت أصول الصندوق الحالية وأصوله المقدرة للمستقبل كافية للوفاء بالتزاماته.

10-10 ويتألف الالتزام المالي للمحكمة حيال صندوق المعاشات التقاعدية من اشتراكها المقرر، وفق المعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يُقاس كنسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي للمشاركين (ويبلغ حالياً 7.9 في المائة للمشاركين و 15.8 في المائة للمنظمات الأعضاء)، إضافةً إلى حصتها في أي مبالغ تُدفع لسد أي عجز اكتواري بموجب المادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات. ولا تُسدد مدفوعات تغطية العجز هذه إلا إذا لجأت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تطبيق الحكم الوارد في المادة 26، وبعد أن يتقرر أن هناك حاجةً لسداد مدفوعات العجز بناءً على تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ التقييم. وتساهم كل منظمة عضو في سد هذا العجز بمبلغ يتناسب مع مجموع الاشتراكات التي دفعتها كل منها أثناء السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

10-11 واكتمل إجراء تقييم اكتواري للفترة الممتدة إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، ويُجرى حالياً تقييم اكتواري للفترة الممتدة إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. ولجأ الصندوق إلى ترحيل بيانات المشاركين من 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 لإعداد بياناته المالية لعام 2018.

10-12 وأدى التقييم الاكتواري للفترة الممتدة إلى غاية 31 كانون الأول/ديسمبر 2017 إلى بلوغ النسبة الممولة من الأصول الاكتوارية إلى الخصوم الاكتوارية، بافتراض عدم إجراء تسويات مستقبلية

للمعاشات التقاعدية، 139.2 في المائة. وبلغت النسبة الممولة 102.7 في المائة عندما وُضع النظام الحالي لتسوية المعاشات التقاعدية في الحسابان.

10-13 وبعد تقييم الكفاية الاكتوارية لصندوق المعاشات التقاعدية، خلص الخبير الاكتواري إلى أنه لا يوجد، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017، ما يستوجب تسديد مدفوعاتٍ لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، بالنظر إلى أن القيمة الاكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة على الصندوق في إطار الخطة. ويضاف إلى ذلك أن القيمة السوقية للأصول تجاوزت هي أيضاً القيمة الاكتوارية لجميع الخصوم المستحقة حتى تاريخ التقييم. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تلجأ الجمعية العامة إلى أحكام المادة 26.

10-14 وفي حال اللجوء إلى المادة 26 بسبب عجز اكتواري، سواء أثناء العملية الجارية أم بسبب إنهاء صندوق المعاشات التقاعدية، ستستند المدفوعات لتغطية العجز المطلوبة من كل منظمة من المنظمات الأعضاء إلى نسبة مساهمات تلك المنظمة العضو في مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق في السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع المساهمات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2016 و 2017 و 2018) ما قدره 131,56 7 مليون دولار، ساهمت المحكمة بنسبة 1.06 في المائة منها.

10-15 وخلال عام 2019، بلغت المساهمات المدفوعة إلى صندوق المعاشات التقاعدية 26,3 مليون يورو (2018: 23,2 مليون يورو). ولا يُتوقع أن يحدث أيُّ اختلاف كبير في الاشتراكات المستحقة في عام 2020.

10-16 ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بناء على توصية بالإهاء من مجلس الصندوق المشترك. وتُدفع إلى المنظمة العضو سابقاً حصة نسبية من مجموع أصول صندوق المعاشات التقاعدية في تاريخ الإنهاء تخصّص حصراً لصالح من كان من موظفيها مشتركاً في الصندوق في ذلك التاريخ، وفق ترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدّد مجلس الصندوق المشترك المبلغ استناداً إلى تقييم اكتواري لأصول صندوق المعاشات التقاعدية وخصومه في تاريخ الإنهاء؛ ولا يتضمن المبلغ أي جزء من الأصول الزائدة على الخصوم.

10-17 ويجري مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة مراجعة سنوية لحسابات صندوق المعاشات التقاعدية، ويقدم كل عام تقارير عن مراجعة الحسابات إلى مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة. وينشر صندوق المعاشات التقاعدية تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع عليها بزيارة الموقع الشبكي للصندوق: www.unjspf.org.

الإصابات بسبب الخدمة

10-18 أبرمت المحكمة اتفاقاً مع شركة تأمين توفر التغطية للإصابات التي تحدث بسبب الخدمة والتي يتعرض لها موظفو المحكمة والقضاة والخبراء الاستشاريون والمساعدون المؤقتون. وقسط التأمين، المحسوب

بوصفه نسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش بالنسبة إلى الموظفين ونسبة مئوية مماثلة فيما يخص القضاة والخبراء الاستشاريين والمساعدين المؤقتين يحمل على ميزانية المحكمة ويُدرج في حسابات المصروفات. وبلغ مجموع أقساط التأمين التي سددت في عام 2019 لأغراض هذا التأمين 442 ألف يورو.

أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم

10-19 يحظى العاملون في أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم بمزايا واستحقاقات وفقاً للنظام الأساسي للموظفين، تتفق مع مزايا واستحقاقات موظفي المحكمة. وتقدّم هذه الاستحقاقات على أساس مشترك مع موظفي المحكمة ولا يُرى أن من المجدي إجراء تقييم اكتواري منفصل لها. وتقدّر الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد الخدمة المتعلقة بأمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم والمدرجة في التزامات المحكمة بمبلغ 675 ألف يورو.

10-20 وقد أدرجت قيمة الإجازات السنوية المستحقة لموظفي أمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، والمقدمة أيضاً على أساس مشترك، في التزامات المحكمة وبلغت ما قدره 126 ألف يورو.

11- القرض المقدم من الدولة المضيفة

2018	2019	بآلاف اليورو
1 843	1 887	القرض المقدم من الدولة المضيفة المتداول
68 865	66 978	القرض المقدم من الدولة المضيفة غير المتداول
70 708	68 865	المجموع

11-1 يقيد القرض على أساس التكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة السائد. وينطبق سعر الفائدة السائد على كل مجموعة من المسحوبات من المبلغ الإجمالي المتاح.

11-2 وقد بدأ تسديد قرض الدولة المضيفة في 30 حزيران/يونيه 2016، وهو تاريخ انقضاء اتفاق الإيجار الذي أبرمته المحكمة فيما يتعلق بالمباني المؤقتة. وتدفع الدول الأطراف التي لم تسدد الاشتراك دفعة واحدة أقساطاً سنويةً لتسديد القرض. ويوضّح الجدول التالي الاستحقاقات المقبلة لتسديد القرض:

المجموع	أقل من سنة واحدة	1-3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بآلاف اليورو
98 590	3 585	10 755	84 250	القرض المقدم من الدولة المضيفة

12- الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة

2019 2018 (أعيد حسابها)		بآلاف اليورو
1 509	2 566	الاشتراكات المقررة الواردة مقدماً
1 191	1 097	التبرعات المؤجلة
2 471	2 344	المصروفات المستحقة
1 784	1 742	الفوائد المستحقة على قرض الدول المضيفة
6 955	7 749	المجموع

12-1 الاشتراكات المقررة الواردة مقدماً: ورد مبلغ قدره 2566 ألف يورو من الدول الأطراف قبل حلول السنة التي يُستحقّ فيها التسديد. وانخفضت المساهمات الواردة سلفاً بمبلغ 1057 ألف يورو. وترد تفاصيل المساهمات الواردة المتعلقة بسنة 2020 بحسب الدولة الطرف في الجدول 1.

12-2 وتمثل المساهمات الطوعية المؤجلة منحةً من الجهات المانحة، تُقدّم رهنأً بشروط، يتوقع تنفيذها في الفترة المالية المقبلة. ويتعلق مبلغ 1 097 ألف يورو في المقام الأول بنشاطي الصندوق الاستثماري المسميين "بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون" و "برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين". وستُسجّل هذه المساهمات كإيرادات، حيثما استوفيت الشروط. وترد في الجدول 6 تفاصيل المساهمات الطوعية التي حُوّلت، والتي تخضع لشروط، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

12-3 وتمثل المصروفات المستحقة كمية السلع والخدمات المقدمة التي لم ترد الفواتير بشأنها حتى تاريخ الإبلاغ.

12-4 ويمثل الاستحقاق على قرض الدولة المضيفة مبلغ قسط سنوي للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 يُستحقّ الدفع في شباط/فبراير 2020.

13- المخصصات

2019 2018		بآلاف اليورو
898	263	مخصصات قضايا النزاعات
111	100	المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة
203	-	مخصصات أخرى
1 212	363	المجموع

التغييرات في المخصصات

بآلاف اليورو	المخصصات المتعلقة			المجموع
	مخصصات قضايا النزاعات	بضرائب الولايات المتحدة	مخصصات أخرى	
المخصصات في 1 كانون الثاني/يناير 2019	898	111	203	1 212
الزيادة في المخصصات	-	17	-	17
الانخفاض المترتب على المدفوعات	(92)	(24)	(203)	(319)

(547)	-	(4)	(543)	الانخفاض المترتب على حالات الإلغاء
363	-	100	263	المخصصات في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2019

1-13 ويقابل المخصصات الخاصة بالمنازعات، البالغة 263 ألف يورو، المسؤولية التقديرية للمحكمة عن القضايا التي رفعها موظفون حاليون أو سابقون في المحكمة، بما في ذلك المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا أخرى عالقة تُكشف كخصوص طارئة أو يُعتقد أن إمكانية تدفق الموارد إلى الخارج أمر مستبعد.

2-13 المخصصات المتعلقة بضرائب الولايات المتحدة: بناء على الممارسة والمبادئ الأساسية للخدمة المدنية الدولية التي حدتها المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، يُعنى جميع موظفي المحكمة من الضرائب على الرواتب والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة. ويبلغ الالتزام الضريبي المحسوب في عام 2019 ما يقدر بـ 100 ألف يورو فيما يخص دافعي الضرائب في الولايات المتحدة الذين دفعت لهم المحكمة مستحقات خلال هذه الفترة.

14- صافي الأصول/حقوق الملكية

2018	2019	بآلاف اليورو
الصندوق		
5 243	5 242	صندوق الطوارئ
9 058	5 951	صندوق رأس المال العامل
الأموال العامة		
263	292	صناديق الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
2 993	1) (439)	الفائض/(العجز) النقدي
79 272	72 594	أموال عامة أخرى
8) (041)	19) (552)	إعادة قياس خطط ما بعد الخدمة
88 788	63 088	مجموع الأرصدة العامة
2 021	2 213	الصناديق الاستثمارية
90 809	65 301	المجموع

1-14 إعادة قياس الخطط المتعلقة بمرحلة ما بعد العمل: يمثل الرصيد البالغ 19 552 يورو خسائر اكتوارية تتعلق بمعاشات القضاة وخطة التأمين الصحي بعد الخدمة لموظفي المحكمة.

15- الإيرادات

2018	2019	بآلاف اليورو
الاشتراكات المقررة		
144 890	145 005	للميزانية البرنامجية
556	(1 883)	التغيير في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
145 446	143 122	المجموع الفرعي للاشتراكات المقررة
التبرعات		

2018	2019	بآلاف اليورو
2 038	1 998	للسندوق الاستثماري (الجدول 6)
2 038	1 998	المجموع الفرعي للتبرعات
إيرادات مالية		
110	75	عائدات الفائدة
48	-	الأرباح الصافية من أسعار الصرف
158	75	المجموع الفرعي للإيرادات المالية
إيرادات أخرى		
413	1 073	إيرادات أخرى متنوعة
413	1 073	المجموع الفرعي للإيرادات الأخرى
148 055	146 268	مجموع الإيرادات

15-1 الاشتراكات المقررة للميزانية البرنامجية: وافقت الجمعية في قرارها ICC ASP/17/Res.4 على تمويل اعتمادات المحكمة للفترة المالية الممتدة من 1 كانون الثاني / يناير إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 2019 بمبلغ إجمالي قدره 148 135 ألف يورو، منها مبلغ 3130 ألف يورو يتعلق بمساهمات مقدمة إلى أمانة الصندوق الاستثماري للمحني عليهم، ويُبلغ عنه إبلاغاً منفصلاً في البيانات المالية للصندوق الاستثماري.

15-2 وتعترف المحكمة بالإيرادات عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى البرنامج منافع اقتصادية أو خدمات مستقبلية. وفيما يخص الديون المشكوك في تحصيلها مقارنةً بالاشتراكات المقررة المستحقة، تُخفّض الإيرادات وتُسترجع بمجرد إزالة الشك في التحصيل. وفي عام 2019، ارتفع المبلغ المقدّر للديون المشكوك في تحصيلها ليبلغ 1183 ألف يورو.

15-3 وترد تفاصيل المساهمات الطوعية من الجهات المانحة في الجدول 6.

المساهمات العينية

15-4 في عام 2019، تلقت المحكمة خدمات عينية من الموظفين بطريقة مجانية لفترات قصيرة. وتوفر هذه الموارد خبرة في مجالات محددة تساعد في دعم أنشطة المحكمة. وتقدر قيمة هذه الخدمات التي تلقتها المحكمة في عام 2019 بمبلغ 1.2 مليون يورو.

15-5 وفي عام 2019، عُقدت الدورة الثامنة عشرة لجمعية الدول الأطراف في مركز مؤتمرات المنتدى العالمي في لاهاي. ووفرت الدولة المضيفة المباني. والمبلغ التقريبي لهذا التبرع العيني هو 326 ألف يورو.

16- المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين

2018	2019	بآلاف اليورو
3 373	3 401	مرتبات القضاة
1 516	1 802	مستحقات وبدلات القضاة
57 571	60 848	مرتبات الموظفين
29 414	32 404	مستحقات وبدلات الموظفين
16 225	16 437	المساعدة المؤقتة

108 099	114 892	المجموع
---------	---------	---------

1-16 في عام 2019، لم تُسَدَّد أية دفعة على سبيل الهبة.

17- المصروفات المتعلقة بالسفر والضيافة

2018	2019	بآلاف اليورو
	31	الضيافة
	14	السفر
5 637	5 578	المجموع
5 668	5 592	

18- المصروفات المتعلقة بالخدمات التعاقدية

2018	2019	بآلاف اليورو
489	185	الإعلام
489	89	الترجمات الخارجية
851	696	التدريب
1 826	2 470	الاستشاريون وفرادى المتعاقدين
2 503	1 903	خدمات تعاقدية أخرى
6 158	5 343	المجموع

19 - المصروفات المتعلقة بأتعاب المحامين

2018	2019	بآلاف اليورو
4 191	4 044	محامو الدفاع
1 412	1 278	محامو المجني عليهم
5 603	5 322	المجموع

20- النفقات التشغيلية

2018	2019	بآلاف اليورو
6 038	6 922	الإيجارات والمرافق العامة والصيانة
3 290	3 138	الاتصالات وصيانة البرمجيات
1 895	1 807	المصروفات المتعلقة بالشهود
1 746	2 196	مصاريف تشغيلية أخرى
12 969	14 063	المجموع

21- النفقات المتعلقة باللوازم والمواد

2018	2019	بآلاف اليورو
551	385	لوازم مكتبية
333	255	كتب ومجلات واشتراكات
425	402	لوازم أخرى
1 147	616	مشتريات أصول منخفضة القيمة

المجموع	1 658	2 456
21-1 وتشمل مشتريات الأصول المنخفضة القيمة الأثاث والتجهيزات، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصول أخرى تقل قيمتها عن ألف يورو ولا تجري رسميتها.		

22- الإهلاك والاستهلاك وضمحلل القيمة

بآلاف اليورو	2019	2018
الإهلاك	11 620	11 951
الاستهلاك	406	393
المجموع	12 026	12 344

22-1 لم تتكبد المحكمة أية خسائر مادية بسبب اضمحلل القيمة في عام 2019.

23- المصروفات المالية

بآلاف اليورو	2019	2018
رسوم مصرفية	70	76
حساب الفائدة على قرض الدولة المضيفة	1 742	1 784
المجموع	28	-

23-1 قيدت مصروفات الفوائد المتعلقة بقرض الدولة المضيفة البالغ قدرها 1 742 ألف يورو على أساس سعر الفائدة الساري.

24- بيان المقارنة بين المبالغ المدرجة بالميزانية والمبالغ الفعلية

24-1 يجري إعداد ميزانية المحكمة على أسس مختلفة. فبيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية تُعد جميعها بالاستناد إلى المحاسبة على أساس الاستحقاقات الكاملة، في حين أن بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) يُعد بالاستناد إلى المحاسبة القائمة على أساس نقدي معدّل.

24-2 ووفقاً لمتعضيات المعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتعين في الحالات التي لا تُعد فيها البيانات المالية والميزانية على أساس مقارن، موازنة المبالغ الفعلية المعروضة على أساس مقارن بالميزانية مع المبالغ الفعلية المعروضة في البيانات المالية، على أن يُجدّد على نحو منفصل أي أساس أو توقيت أو كيان مختلف. وتوجد أيضاً اختلافات في الأشكال ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض البيانات المالية والميزانية.

24-3 وتحدث اختلافات من حيث الأساس عندما يكون أساس إعداد الميزانية المعتمدة مختلفاً عن الأساس المحاسبي، على النحو المذكور في الفقرة 24-1 أعلاه.

24-4 وتحدث اختلافات من حيث التوقيت عندما تختلف فترة الميزانية عن الفترة المبلغ عنها المبينة في البيانات المالية. ولا توجد اختلافات من حيث التوقيت فيما يخص المحكمة لأغراض مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

24-5 وتحدث الاختلافات المتعلقة بالكيانات لأن الميزانية تتضمن أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم (الملاحظة 1-2 (ز)) وهي ليست جزءاً من الكيان الذي أعدت له البيانات المالية. ومن ناحية أخرى، لا تشمل الميزانية البرنامجية السنوية الصناديق المتعلقة بمشروع المباني الدائمة وقطاعات الصناديق الاستئمانية في حين تشملها البيانات المالية الأخرى.

24-6 وتُعزى الاختلافات من حيث العرض إلى اختلافات في الشكل ومخططات التصنيف المعتمدة لعرض بيان التدفقات النقدية وبيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

24-7 ويُعرض أدناه التوفيق بين المبالغ الفعلية المعدة على أساس مقارن في بيان مقارنة مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس) والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019:

بآلاف اليورو	التشغيل	الاستثمار	التمويل	المجموع
المبالغ الفعلية المستندة إلى أساس مماثل (البيان الخامس)	535	-	535	
اختلافات الأساس	2 267	-	2 267	
اختلافات العرض	-	(2 410)	(5 995)	
اختلافات الكيان	(1 132)	-	(1 132)	
المبلغ الفعلي في بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع)	1 670	(2 410)	(4 325)	(3 585)

24-8 وتُعرض الالتزامات المفتوحة بما في ذلك أوامر الشراء وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل كاختلافات متعلقة بالأساس. وتُعرض الإيرادات والمصروفات الأخرى المتصلة بالصناديق التي لا تشكل جزءاً من بيان مقارنة مبالغ الميزانية بالمبالغ الفعلية بوصفها اختلافات متعلقة بالعرض. ولا تُدرج أنشطة أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم في خانة الاختلافات المتعلقة بالكيانات بل تُدرج في خانة عملية الميزانية. وتدرج البيانات المتعلقة بمشروع المباني الدائمة والصناديق الاستئمانية في البيانات المالية لكنها ليست جزءاً من المبالغ الفعلية المقارنة.

24-9 ويُدرج في التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة الجنائية الدولية وأداء برامجها لعام 2019 شرح للاختلافات الملموسة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية.

25- الإبلاغ القطاعي

بيان الوضع المالي بحسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

الأموال				بآلاف اليورو	
الأرصدة العامة	الصناديق المشتركة بين القطاعات	الاستثمارية	المجموع		
الأصول					
<i>الأصول المتداولة</i>					
11 191	3 384	-	14 575		النقدية وما في حكمها
17 565	65	-	17 630		حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
1 157	-	86	1 243		حسابات أخرى مستحقة القبض
2 729	3	-	2 732		المبالغ المدفوعة مقدما والأصول المتداولة الأخرى
32 642	3 452	86	36 180		مجموع الأصول المتداولة
<i>أصول غير المتداولة</i>					
25	-	-	25		حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
168 643	-	-	168 643		الممتلكات والمشآت والمعدات
2 448	-	-	2 448		الأصول غير الملموسة
31 897	-	-	31 897		الحق في الاسترداد
203 013	-	-	203 013		مجموع الأصول غير المتداولة
235 655	3 452	86	239 193		مجموع الأصول
التخصوم					
<i>التخصوم المتداولة</i>					
6 163	81	86	6 330		الحسابات المستحقة الدفع
11 314	33	-	11 347		الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
1 887	-	-	1 887		القرض المقدم من الدولة المضيفة
6 624	1 125	-	7 749		الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
363	-	-	363		المخصصات
26 351	1 239	86	27 676		مجموع التخصوم المتداولة
<i>التخصوم غير المتداولة</i>					
282	-	-	282		الحسابات المستحقة الدفع
78 956	-	-	78 956		الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
66 978	-	-	66 978		القرض المقدم من الدولة المضيفة
146 216	-	-	146 216		مجموع التخصوم غير المتداولة
172 567	1 239	86	173 892		مجموع التخصوم
صافي الأصول/حقوق الملكية					
5 242	-	-	5 242		صندوق الطوارئ
5 951	-	-	5 951		صندوق رأس المال العامل
51 895	2 213	-	54 108		أرصدة صناديق أخرى
63 088	2 213	-	65 301		صافي الأصول/حقوق الملكية
235 655	3 452	86	239 193		مجموع التخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

بيان الوضع المالي بحسب القطاعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

الصناديق الأموال المشتركة				بآلاف اليورو
المجموع	بين القطاعات	الاستثمارية	الأرصدة العامة	الأصول
الأصول المتداولة				
18 892	-	4 102	14 790	النقد وما يعادل النقد
14 832	-	35	14 797	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
1 352	(823)	-	2 175	حسابات أخرى مستحقة القبض
2 935	-	26	2 909	المبالغ المدفوعة مقدما والأصول المتداولة الأخرى
38 011	(823)	4 163	34 671	مجموع الأصول المتداولة
الأصول غير المتداولة				
31	-	-	31	حسابات مستحقة القبض (معاملات غير تبادلية)
179 103	-	-	179 103	الممتلكات والمنشآت والمعدات
1 530	-	-	1 530	الأصول غير الملموسة
28 648	-	-	28 648	الحق في الاسترداد
209 312	-	-	209 312	مجموع الأصول غير المتداولة
247 323	(823)	4 163	243 983	مجموع الأصول
التخصوم				
التخصوم المتداولة				
7 529	(823)	937	7 415	الحسابات المستحقة الدفع
10 129	-	8	10 121	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
1 843	-	-	1 843	القرض المقدم من الدولة المضيفة
6 955	-	1 196	5 759	الإيرادات المؤجلة والمصروفات المستحقة
1 212	-	-	1 212	المخصصات
27 668	(823)	2 141	26 350	مجموع التخصوم المتداولة
التخصوم غير المتداولة				
636	-	-	636	الحسابات المستحقة الدفع
59 345	-	-	59 345	الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين
68 865	-	-	68 865	القرض المقدم من الدولة المضيفة
128 846	-	-	128 846	مجموع التخصوم غير المتداولة
156 514	(823)	2 141	155 196	مجموع التخصوم
صافي الأصول/حقوق الملكية				
5 243	-	-	5 243	صندوق الطوارئ
9 058	-	-	9 058	صندوق رأس المال العامل
76 508	-	2 021	74 487	أرصدة صناديق أخرى
90 809	-	2 021	88 788	صافي الأصول/حقوق الملكية
247 323	(823)	4 163	243 983	مجموع التخصوم وصافي الأصول/حقوق الملكية

بيان الأداء المالي بحسب القطاعات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

المجموع	الصناديق		بالآلاف اليورو
	الاستثنائية	الأرصدة العامة	
			الإيرادات
143 122	-	143 122	الاشتراكات المقررة
1 998	1 998	-	التبرعات
75	-	75	إيرادات مالية
1 073	-	1 073	إيرادات أخرى
146 268	1 998	144 270	مجموع الإيرادات
			المصروفات
114 892	730	114 162	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
5 592	531	5 061	السفر والضيافة
5 343	425	4 918	الخدمات التعاقدية
5 322	-	5 322	أتعاب المحامين
14 063	101	13 962	النفقات التشغيلية
1 658	18	1 640	اللوازم والمواد
12 026	-	12 026	الإهلاك والاستهلاك
1 840	-	1 840	المصروفات المالية
160 736	1 805	158 931	مجموع المصروفات
(14 468)	193	(14 661)	الفائض/(العجز) للفترة المعنية

بيان الأداء المالي بحسب القطاعات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018

المجموع	الصناديق		بالآلاف اليورو
	الاستثنائية	الأرصدة العامة	
			الإيرادات
145 446	-	145 446	الاشتراكات المقررة
2 038	2 038	-	التبرعات
158	-	158	إيرادات مالية
413	2	411	إيرادات أخرى
148 055	2 040	146 015	مجموع الإيرادات
			المصروفات
108 099	715	107 384	المصروفات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
5 668	379	5 289	السفر والضيافة
6 158	412	5 746	الخدمات التعاقدية
5 603	1	5 602	أتعاب المحامين
12 969	207	12 762	النفقات التشغيلية
2 456	-	2 456	اللوازم والمواد
12 344	-	12 344	الإهلاك والاستهلاك
1 860	1	1 859	المصروفات المالية
155 157	1 715	153 442	مجموع المصروفات
(7 102)	325	(7 427)	الفائض/(العجز) للفترة المعنية

26- الالتزامات والإجراءات التشغيلية

الإجراءات التشغيلية

26-1 تشمل التكاليف التشغيلية مدفوعات الإيجار البالغ قدرها 2 449 ألف يورو والمقيدة بوصفها مصروفات تشغيلية خلال العام. ويتضمن هذا المبلغ مدفوعات الإيجار الدنيا. ولم تجر المحكمة أو تتلق أي مدفوعات إيجار من الباطن أو إيجار طارئ.

الالتزامات

26-2 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغت التزامات المحكمة التعاقدية، نتيجة لشراء ممتلكات ومعدات جرى التعاقد عليها ولم تُسلم، 139 ألف يورو.

27- الالتزامات الطارئة

27-1 في نهاية عام 2019، حُدِّدت قضية واحدة رفعها موظف في المحكمة إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية لا يحتمل أن تؤدي إلى تدفق موارد اقتصادية إلى الخارج. وقد أفصح عن مبلغ يقارب قدره 65 ألف يورو بوصفه التزامات طارئة تتعلق بتلك القضية. بالإضافة إلى ذلك، هناك قضايا رفعها موظفون حاليون أو سابقون في المحكمة، يتعذر تقديرها تقديراً موثقاً به. وفيما يتعلق بإحدى هذه القضايا، هناك حجج قوية على وجه العموم بأن الشكوى تخرج عن إطار اختصاص المحكمة الإدارية (سواء أكان يتعلق الأمر بجوهر القضية أم بالاختصاص الزمني)، وبالتالي أنها غير مقبولة. مع ذلك، نواجه خطر طرء التزام قانوني. غير أنه لا يمكن تقدير الخضم الممكن أن تتكبده المحكمة الجنائية الدولية بسبب تعدد الطرائق التي قد تتبعها المحكمة لتناول هذه المسألة.

27-2 وفي 19 آذار/مارس 2019، قدم السيد جون بيير بيمبا غومبو (Jean-Pierre Bemba Gombo) نسخة ثانية منقحة عامة من مطالبته بالتعويضات والأضرار وفقاً للمادة 85 من نظام روما الأساسي (ICC-01/05-01/08-3673-Red2). وقدم كل من الادعاء وقلم المحكمة ملاحظتهما في 6 أيار/مايو 2019 على النحو المطلوب ((ICC-01/05-01/08-3680-Red و- ICC-01/05-01/08-3681-Red، على التوالي) و عُقدت جلسة علنية في 9 أيار/مايو 2019. وقدم محامو السيد بيمبا مزيداً من المذكرات بإيداعها في 4 حزيران/يونيو 2019، ورد كل من الادعاء وقلم المحكمة على هذه المذكرات في 26 حزيران/يونيو 2019. وفي هذه المرحلة المبكرة من الإجراءات، لا يمكن تقدير مبلغ هذه المستحقات، إن وُجدت، تقديراً موثقاً به.

28- الإفصاح عن معلومات بشأن الأطراف ذات الصلة

الموظفون الإداريون الرئيسيون

28-1 يشمل تعريف الموظفين الإداريين الرئيسيين رئيس المحكمة، ورئيس ديوانه، ورئيس قلم المحكمة، والمدعية العامة، ونائب المدعي العام، والمديرين.

28-2 ويشمل المجموع الكلي للأجور المدفوعة للموظفين الإداريين الرئيسيين صافي الرواتب، وتسويات مقر العمل، والاستحقاقات ومنح التعيين وغيرها من المنح، وإعانات الإيجار، واشتراكات رب العمل في نظام المعاشات التقاعدية، والمساهمات الجارية المقدمة في مجال التأمين الصحي.

28-3 والمبالغ التي تسدّد خلال السنة والأرصدة المستحقة القبض في نهاية السنة هي كالآتي:

عدد		بآلاف اليورو	
الأشخاص	إجماليّ الأجور المبالغ المستحقة القبض	الموظفون الإداريون الرئيسيون	المجموع
13	2 811	211	

28-4 ويحق للمديرين الإداريين الرئيسيين كذلك الحصول على استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة واستحقاقات أخرى طويلة الأجل. وبلغت الالتزامات المستحقة في نهاية السنة ما يلي:

بآلاف اليورو		الإجازات السنوية استحقاقات أخرى طويلة	
الموظفون الإداريون الرئيسيون	المتراكمات	الأجل	الخدمة
319	720	2 458	3 497

28-5 أنشأت الجمعية بموجب قرارها ICC-ASP/1/Res.6، الصندوق الاستثماري للمجني عليهم إنصافاً لضحايا الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وأسرهم.

28-6 وأنشأت الجمعية في مرفق هذا القرار، مجلس إدارة مسؤولاً عن إدارة الصندوق الاستثماري وقررت أن يكون رئيس قلم المحكمة مسؤولاً عن تقديم مثل هذه المساعدة اللازمة لأداء المجلس وظائفه على الوجه الصحيح في تنفيذ مهامه وأن يشارك في اجتماعات المجلس بصفة استشارية.

28-7 وفي عام 2019، وافقت الجمعية على مخصصات يبلغ قدرها 3 130 ألف يورو لأمانة الصندوق الاستثماري للمجني عليهم التي تدير الصندوق وتقدم الدعم الإداري إلى مجلس إدارة الصندوق واجتماعاته. وأدرج المبلغ الذي لم يصرف من المخصصات خلال الفترة الراهنة والفترات السابقة البالغ قدره 892 ألف يورو بوصفه من خصوم الصندوق الاستثماري للمجني عليهم ورصيداً دائماً للدول الأطراف. وتوفر المحكمة خدمات مختلفة للصندوق الاستثماري للمجني عليهم، بما في ذلك الحيز المكتبي والمعدات والخدمات الإدارية مجاناً.

29- شطب خسائر النقد والمبالغ المستحقة القبض

29-1 شُطب ما مجموعه 3 000 يورو بوصفه حسابات متقدمة تُعد غير قابلة للتحويل.

30- الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ

30-1 تاريخ الإبلاغ للمحكمة الجنائية الدولية هو 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. واندلعت جائحة كوفيد-19 بعد إغلاق حسابات عام 2019. وهذا حدث لا يؤثر في البيانات المالية لعام 2019. غير أن الآثار العالمية للجائحة قد تؤثر تأثيراً بالغاً في عمليات المنظمة في عام 2020، ولا يمكن تقدير مدى هذه الآثار تقديراً موثقاً به في الوقت الحاضر.

المرفق

الجدول 1

المحكمة الجنائية الدولية

حالة تسديد الاشتراكات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الدول الأطراف	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018		اتتمانات من عام 2018		السنوات السابقة	
	التحصيلات	المبلغ الباقي	التحصيلات	المبلغ الباقي	التحصيلات	المبلغ الباقي
أفغانستان	-	-	15 161	-	15 161	-
ألبانيا	-	-	21 104	-	21 104	-
أندورا	-	-	13 299	-	13 299	-
أنتيغوا وبربودا	-	16 765	-	5 534	5 534	16 765
الأرجنتين	2 185 464	303 342	-	2 421 357	1 882 122	4 303 479
أستراليا	-	-	5 848 204	-	5 848 204	-
النمسا	-	-	1 904 940	-	1 904 940	-
بنغلاديش	-	-	15 348	-	15 348	-
بربادوس	-	-	18 502	-	18 502	-
بلجيكا	-	-	2 314 390	-	2 314 390	-
بليز	-	-	2 745	-	2 745	-
بنن	-	-	8 380	-	8 380	-
بوليفيا	-	-	-	42 353	-	42 353
البوسنة والهرسك	-	-	31 801	-	31 801	-
بوتسوانا	-	-	39 274	-	39 274	-
البرازيل	9 852 721	7 594 691	-	8 217 956	2 258 030	10 475 986
بلغاريا	-	-	128 390	-	128 390	-
بوركينافاسو	14 480	-	8 115	-	8 115	227
كابو فردي	3 865	-	-	2 745	-	2 745
كمبوديا	-	-	14 896	-	14 896	-
كندا	-	-	7 234 872	-	7 234 872	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	8 312	-	-	2 745	8 312	11 057
تشاد	-36 939	-	-	10 706	36 939	47 645
شيلي	-	-	1 077 042	-	1 077 042	-
كولومبيا	788 855	788 855	-	762 068	-	762 068
جزر القمر	-	21 955	-	2 745	21 955	24 700
الكونغو	-	77 768	-	16 607	77 768	94 375
جزر كوك	-	-	2 745	-	2 745	-
كوستاريكا	-	-	105 233	2 784	164 064	56 047
كوت ديفوار	-	-	12 394	23 572	35 966	11 337
كرواتيا	-	-	221 717	-	221 717	-
قبرص	-	-	95 258	-	95 258	-
الجمهورية التشيكية	-	-	822 923	-	822 923	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	14 104	14 487	-	383
الدانمرك	-	-	1 466 026	-	1 466 026	-

الدول الأطراف	البقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018			اتتمانات من عام 2018		البقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018		
	التحصيلات	المبلغ الباقي	مجموع المبالغ الباقية متعلقة	التحصيلات	الاشتراكات المقررة	التحصيلات	المبلغ الباقي	الاشتراكات المقررة
السنوات السابقة	2019		بعام 2020					
جيبوتي	-	6 717	-	-	-	2 745	6 717	-
دومينيكا	-	-	-	2 483	262	2 745	-	-
الجمهورية الدومينيكية	141 231	266 697	146 606	-	-	146 606	125 466	-
إكوادور	-	-	211 766	-	-	211 766	-	-
السلفادور	-	-	-	31 801	-	31 801	-	-
استونيا	-	-	-	103 209	-	103 209	-	-
فيجي	-	-	-	8 380	-	8 380	-	-
فنلندا	-	-	-	1 114 047	-	1 114 047	-	-
فرنسا	-	-	-	12 509 604	-	12 509 604	-	-
غابون	-	-	-	41 544	-	41 544	-	-
غامبيا	8	8	-	2 745	-	2 745	-	8
جورجيا	-	-	-	21 104	-	21 104	-	-
ألمانيا	-	-	-	16 115 590	-	16 115 590	-	-
غانا	45 781	45 781	4 222	37 515	-	41 737	-	45 781
اليونان	-	-	-	968 485	-	968 485	-	-
غرينادا	-	-	-	2 745	-	2 745	-	-
غواتيمالا	-	-	98 767	-	327	99 094	-	-
غينيا	-	24 540	8 093	-	-	8 093	24 540	-
غيانا	-	-	-	3 753	1 738	5 491	-	-
هندوراس	6 474	6 474	2 037	22 950	-	24 987	-	6 474
هنغاريا	-	-	-	550 687	-	550 687	-	-
أيسلندا	-	-	-	74 154	-	74 154	-	-
أيرلندا	-	-	-	981 784	-	981 784	-	-
إيطاليا	-	-	-	8 751 057	-	8 751 057	-	-
اليابان	-	-	-	24 201 348	-	24 201 348	-	-
الأردن	-	-	18	55 507	-	55 507	-	-
كينيا	-	-	-	65 307	-	65 307	-	-
لاتفيا	-	-	-	124 313	-	124 313	-	-
ليسوتو	-	-	2 588	2 745	-	2 745	-	-
ليبيريا	5 259	5 259	8 004	2 745	-	2 745	5 259	-
ليختنشتاين	-	-	-	23 851	-	23 851	-	-
ليتوانيا	-	-	-	187 915	-	187 915	-	-
لكسمبورغ	-	-	-	177 363	-	177 363	-	-
مدغشقر	7 966	7 966	40	10 982	-	10 982	-	7 966
ملاوي	5 178	5 178	-	5 635	-	5 635	-	5 178
ملديف	-	-	10 695	10 695	-	10 695	-	-
مالي	-	-	-	11 126	-	11 126	-	-
مالطة	-	-	-	44 955	-	44 955	-	-
جزر مارشال	8 551	8 551	20	2 745	-	2 745	-	8 551
موريشيوس	-	-	-	29 055	-	29 055	-	-
المكسيك	-	-	-	3 418 897	-	3 418 897	-	-

الدول الأطراف	البقي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018		التحصيلات		المبلغ الباقي الاشتراكات المقررة		التحصيلات		المبلغ الباقي مجموع المبالغ الباقية متعلقة	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
منغوليا	-	-	-	13 299	-	13 299	-	-	-	-
الجيل الأسود	-	-	-	10 552	-	10 552	-	-	-	-
ناميبيا	-	-	-	23 851	-	23 851	-	-	-	-
ناورو	2 537	2 537	-	2 745	-	2 745	-	2 537	-	2 585
هولندا	-	-	-	3 588 309	-	3 588 309	-	-	-	-
نيوزيلندا	-	-	-	805 970	-	805 970	-	-	-	-
النيجر	-	36 962	5 635	-	-	5 635	36 962	-	42 597	5 635
نيجيريا	559 049	545 586	13 463	674 390	-	674 390	13 463	545 586	687 853	674 390
مقدونيا الشمالية	-	-	-	19 638	-	19 638	-	-	-	-
التروبيج	-	-	-	2 116 140	-	2 116 140	-	-	-	-
بنما	-	-	369	119 403	86	119 858	-	-	-	369
باراغواي	65 414	65 414	15 977	27 799	-	43 776	-	65 414	15 977	15 977
بيرو	121 421	121 421	215 431	203 473	-	418 904	-	121 421	215 431	215 431
الفلبين	-	-	-	111 448	-	111 448	-	-	-	-
بولندا	-	-	-	655 783	1 466 500	2 122 283	-	-	-	2 132 554
البرتغال	-	-	-	926 132	-	926 132	-	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	6 229 598	-	6 229 598	-	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-	7 950	-	7 950	-	-	-	-
رومانيا	-	-	-	523 994	-	523 994	-	-	-	-
سانت كيتس ونيفيس-	-	-	2 745	-	-	2 745	-	-	2 745	-
سانت لوسيا	-	-	-	2 745	-	2 745	-	-	-	387
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	129	2 616	-	2 745	-	-	129	-
ساموا	-	-	-	2 595	7	2 602	-	-	-	5
سان مارينو	-	-	-	5 348	-	5 348	-	-	-	-
السنغال	-	13 403	28 708	15 305	-	15 305	13 403	-	28 708	15 305
صربيا	-	-	-	74 154	-	74 154	-	-	-	-
سيشيل	-	-	-	5 491	-	5 491	-	-	-	-
سيراليون	-	916	3 661	2 745	-	2 745	916	-	3 661	2 745
سلوفاكيا	-	-	-	404 885	-	404 885	-	-	-	406 830
سلوفينيا	-	-	-	201 069	-	201 069	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	-	-	-	719 714	-	719 714	-	-	-	-
إسبانيا	-	-	-	5 678 791	-	5 678 791	-	-	-	-
دولة فلسطين	-	-	-	21 810	-	21 810	-	-	-	-
سورينام	-	15 113	28 853	13 740	-	13 740	15 113	-	28 853	13 740
السويد	-	-	-	2 397 506	-	2 397 506	-	-	-	-
سويسرا	-	-	-	3 045 813	-	3 045 813	-	-	-	-
طاجيكستان	-	-	-	10 982	-	10 982	-	-	-	-
تيمور ليشتي	7 369	7 369	-	5 348	-	5 348	-	7 369	-	-
ترينيداد وتوباغو	83 287	83 287	105 811	-	-	105 811	-	83 287	105 811	-
تونس	14 551	14 551	29 905	29 905	41 411	71 316	-	14 551	29 905	29 905

الدول الأطراف	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018		اتسمانات من عام 2018		الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018		الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	
	التحصيلات	المبلغ الباقي	التحصيلات	المبلغ الباقي	التحصيلات	المبلغ الباقي	التحصيلات	المبلغ الباقي
أوغندا	-	9 115	-	15 305	-	15 305	9 115	-
المملكة المتحدة	-	-	12 085 392	-	12 085 392	-	-	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	2 608	-	15 348	-	15 348	2 608	-
أوروغواي	-	-	230 268	-	230 268	-	-	-
فانواتو	-	-	2 745	-	2 745	-	-	-
فنزويلا	-	6 758 058	-	2 015 505	-	2 015 505	6 758 058	-
زامبيا	-	44 239	-	15 305	-	15 305	44 239	-
بوروندي (دولة منسحبة)	35	3 588	-	-	-	-	3 553	-
الفرق بعد التقريب	-	-	130	-	130	-	-	-
المجموع (123 دولة طرفاً)	9 760 622	21 121 925	14 410 499	1 509 380	148 134 984	11 361 303	25 771 802	2 565 829

الجدول 2

حالة صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

حالة صندوق رأس المال العامل

2018	2019	
-	9 057 054	الرصيد في بداية الفترة المالية
15 782	8	المبالغ الواردة من الدول الأطراف
-	(30 557)	المبالغ المعادة للدول الأعضاء (الجدول 3)
-	(5 589 156)	السحب المؤقت لأجل السيولة
9 041 272	-	مبالغ تحديد الموارد
-	¹ 2 512 816	فائض النقد (الجدول 5)
9 057 054	5 950 165	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر
11 600 000	11 600 000	المستوى المحدد
(953)	(945)	المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 3)
(2 541 993)	² (59 734)	نقص التمويل/مؤجل من الفائض في المستقبل
-	(5 589 156)	السحب المؤقت لأجل السيولة
9 057 054	5 950 165	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر

حالة صندوق الطوارئ

2018	2019	
3 759 138	5 243 111	الرصيد في بداية الفترة المالية
4 991	-	المبالغ الواردة من الدول الأطراف
-	(1 794)	المبالغ المعادة للدولة المسحبة
1 478 982	-	مبالغ تحديد الموارد
5 243 111	5 241 317	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر
7 000 000	7 000 000	المستوى المحدد
(295)	(295)	المستحقات من الدول الأطراف (الجدول 4)
(1 758 388)	(1 756 594)	النقص في التمويل
5 243 111	5 241 317	الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر

⁽¹⁾ ICC-ASP/18/Res.1 ، الجزء بء، الفقرة 2.⁽²⁾ ICC-ASP/18/Res.4 ، الجزء بء، الفقرة 5.

الجدول 3

حالة السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال العامل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
(باليورو)

الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل الفاتح المتبقي		إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	صندوق رأس المال العامل	
	في 2019/12/31	في 2018/12/31		عام 2017	في 2018/12/31
أفغانستان	-	1 042	-	251	791
ألبانيا	-	1 700	-	342	1 358
أندورا	-	1 317	-	256	1 061
أنتيغوا وبربودا	-	383	-	85	298
الأرجنتين	-	130 081	-	38 177	91 904
أستراليا	-	423 006	-	100 020	322 986
النمسا	-	144 195	-	30 815	113 380
بنغلاديش	-	1 157	-	251	906
بربادوس	-	1 420	-	299	1 121
بلجيكا	-	178 736	-	37 878	140 858
بليز	-	192	-	43	149
بنن	-	574	-	128	446
بوليفيا	-	2 026	-	513	1 513
البوسنة والهرسك	-	2 827	-	555	2 272
بوتسوانا	-	2 844	-	598	2 246
البرازيل	-	651 955	-	163 620	488 335
بلغاريا	-	8 760	-	1 925	6 835
بوركتينا فاسو	-	678	-	171	507
كابو فردي	-	192	-	43	149
كمبوديا	-	765	-	171	594
كندا	-	562 882	-	125 015	437 867
جمهورية أفريقيا الوسطى	8	184	-	43	149
تشاد	393	301	-	214	480
شيلي	-	70 468	-	17 077	53 391
كولومبيا	-	55 945	-	13 780	42 165
جزر القمر	8	184	-	43	149
الكونغو	335	719	-	256	798
جزر كوك	-	192	-	43	149
كوستاريكا	-	8 186	-	2 013	6 173
كوت ديفوار	-	1 891	-	384	1 507
كرواتيا	-	21 243	-	4 237	17 006
قبرص	-	8 552	-	1 839	6 713
الجمهورية التشيكية	-	69 305	-	14 723	54 582
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	872	-	251	621
الدانمرك	-	119 377	-	24 995	94 382
جيبوتي	-	192	-	43	149
دومينيكا	-	192	-	43	149

الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل الفائض التقديري المطبق		إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	صندوق رأس المال العامل في		مجموع المتبقي
	عام 2017	في 2018/12/31		2019/12/31	مجموع الأموال المجموعه	
الجمهورية الدومينيكية	1 968	6 719	-	8 687	8 687	-
إكوادور	2 867	7 909	-	10 776	10 776	-
السلفادور	598	850	-	1 448	1 448	-
استونيا	1 626	5 800	-	7 426	7 426	-
فيجي	128	446	-	574	574	-
فنلندا	19 517	72 995	-	92 512	92 512	-
فرنسا	207 961	783 276	-	991 237	991 237	-
غابون	729	2 780	-	3 509	3 509	-
غامبيا	43	149	-	192	192	-
جورجيا	342	1 095	-	1 437	1 437	-
ألمانيا	273 442	1 011 325	-	1 284 767	1 284 767	-
غانا	686	2 193	-	2 879	2 879	-
اليونان	20 158	84 285	-	104 443	104 443	-
غرينادا	43	149	-	192	192	-
غواتيمالا	1 199	4 058	-	5 257	5 257	-
غينيا	85	210	-	161	295	134
غيانا	85	210	-	295	295	-
هندوراس	342	1 182	-	1 524	1 524	-
هنغاريا	6 890	32 989	-	39 879	39 879	-
أيسلندا	985	3 754	-	4 739	4 739	-
أيرلندا	14 338	56 829	-	71 167	71 167	-
إيطاليا	160 411	615 860	-	776 271	776 271	-
اليابان	414 296	1 533 276	-	1 947 572	1 947 572	-
الأردن	857	3 137	-	3 994	3 994	-
كينيا	771	2 233	-	3 004	3 004	-
لاتفيا	2 141	7 142	-	9 283	9 283	-
ليسوتو	43	149	-	192	192	-
ليبيريا	43	149	-	192	192	-
ليختنشتاين	299	1 209	-	1 508	1 508	-
ليتوانيا	3 081	10 743	-	13 824	13 824	-
لكسمبورغ	2 739	10 955	-	13 694	13 694	-
مدغشقر	128	446	-	574	574	-
ملاوي	85	298	-	383	383	-
ملديف	85	210	-	295	295	-
مالي	128	533	-	661	661	-
مالطة	686	2 368	-	3 054	3 054	-
جزر مارشال	43	149	-	192	192	-
موريشيوس	513	1 865	-	2 378	2 378	-
المكسيك	61 416	247 922	-	309 338	309 338	-
منغوليا	214	568	-	782	782	-
الجيل الأسود	171	677	-	848	848	-
ناميبيا	427	1 480	-	1 907	1 907	-
ناورو	43	149	-	192	192	-

الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل الفائض التقديري المطبق في عام 2017	صندوق رأس المال العامل في 2018/12/31	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	صندوق رأس المال العامل في 2019/12/31	مجموع الأموال المتبقي
هولندا	234 377	297 806	-	297 806	-
نيوزيلندا	38 364	49 835	-	49 835	-
النيجر	298	353	-	353	30
نيجيريا	20 554	29 500	-	29 500	-
مقدونيا الشمالية	1 121	1 420	-	1 420	-
التروبيج	125 843	162 178	-	162 178	-
بنما	4 333	5 788	-	5 788	-
باراغواي	1 723	2 321	-	2 321	-
بيرو	18 470	24 290	-	24 290	-
الغالين	23 461	-	(522) 30	-	-
بولندا	131 467	167 461	-	167 461	-
البرتغال	65 180	81 958	-	81 958	-
جمهورية كوريا	297 893	385 161	-	385 161	-
جمهورية مولدوفا	507	678	-	678	-
رومانيا	30 902	38 777	-	38 777	-
سانت كيتس ونيفيس	149	192	-	192	-
سانت لوسيا	149	192	-	192	-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	149	192	-	192	-
ساموا	149	192	-	192	-
سان مارينو	446	574	-	574	-
السنغال	825	1 039	-	1 039	-
صربيا	5 436	6 805	-	6 805	-
سيشيل	149	192	-	192	-
سيراليون	149	192	-	192	-
سلوفاكيا	24 644	31 491	-	31 491	-
سلوفينيا	13 830	17 426	-	17 426	-
جنوب أفريقيا	54 580	70 159	-	70 159	-
إسبانيا	407 860	512 418	-	512 418	-
دولة فلسطين	769	1 068	-	1 068	-
سورينام	715	971	-	971	-
السويد	141 862	182 778	-	182 778	-
سويسرا	160 632	209 423	-	209 423	-
طاجيكستان	507	678	-	678	-
تيمور ليشتي	358	486	-	486	-
ترينيداد وتوباغو	5 903	7 358	-	7 358	-
تونس	4 843	6 042	-	6 042	-
أوغندا	878	1 129	-	1 129	-
المملكة المتحدة	723 004	914 016	-	914 016	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	906	1 157	-	1 157	-
أوروغواي	9 337	12 719	-	12 719	-
فانواتو	149	192	-	192	-
فنزويلا	89 402	113 839	-	113 839	-
زامبيا	878	1 092	-	1 129	37

الدول الأطراف	صندوق رأس المال العامل الفائض انقراضي المطبَّق في 2018/12/31	صندوق رأس المال العامل الفائض انقراضي المطبَّق عام 2017	إعادة الأموال إلى الدول المنسحبة	صندوق رأس المال العامل في 2019/12/31	مجموع الأموال المجموعة	مجموع المتبقي
بورووندي (دولة منسحبة)	-	35	(35)	-	-	-
الفرق بعد التقريب	(4)	13	-	9	9	-
المجموع (123 دولة طرفاً)	9 058 007	2 512 816	(30 557)	11 540 266	11 539 321	945

الجدول 4

المحكمة الجنائية الدولية

حالة تسديد الاشتراكات في صندوق الطوارئ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الدول الأطراف	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	مبالغ تجديد الموارد	التحصيلات الأول/ديسمبر 2019	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
أفغانستان	-	-	-	-
ألبانيا	-	-	-	-
أندورا	-	-	-	-
أنتيغوا وبربودا	-	-	-	-
الأرجنتين	-	-	-	-
أستراليا	-	-	-	-
النمسا	-	-	-	-
بنغلاديش	-	-	-	-
بربادوس	-	-	-	-
بلجيكا	-	-	-	-
بليز	-	-	-	-
بنن	-	-	-	-
بوليفيا	-	-	-	-
البوسنة والهرسك	-	-	-	-
بوتسوانا	-	-	-	-
البرازيل	-	-	-	-
بلغاريا	-	-	-	-
بورкина فاسو	-	-	-	-
كابو فردي	-	-	-	-
كمبوديا	-	-	-	-
كندا	-	-	-	-
جمهورية أفريقيا الوسطى	-	-	-	-
تشاد	-	-	-	-
شيلي	-	-	-	-
كولومبيا	-	-	-	-
جزر القمر	46	-	-	46
الكونغو	73	-	-	73
جزر كوك	-	-	-	-
كوستاريكا	-	-	-	-
كوت ديفوار	-	-	-	-
كرواتيا	-	-	-	-
قبرص	-	-	-	-
الجمهورية التشيكية	-	-	-	-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	-	-	-
الدانمرك	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-
دومينيكا	-	-	-	-
الجمهورية الدومينيكية	-	-	-	-

الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر		الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر		الدول الأطراف
التحصيلاات	مبالغ تجديد الموارد	2018	2019	
-	-	-	-	إكوادور
-	-	-	-	السلفادور
-	-	-	-	استونيا
-	-	-	-	فيجي
-	-	-	-	فنلندا
-	-	-	-	فرنسا
-	-	-	-	غابون
-	-	-	-	غامبيا
-	-	-	-	جورجيا
-	-	-	-	ألمانيا
-	-	-	-	غانا
-	-	-	-	اليونان
-	-	-	-	غرينادا
-	-	-	-	غواتيمالا
84	-	84	-	غينيا
-	-	-	-	غيانا
-	-	-	-	هندوراس
-	-	-	-	هنغاريا
-	-	-	-	أيسلندا
-	-	-	-	أيرلندا
-	-	-	-	إيطاليا
-	-	-	-	اليابان
-	-	-	-	الأردن
-	-	-	-	كينيا
-	-	-	-	لاتفيا
-	-	-	-	ليسوتو
-	-	-	-	ليبيريا
-	-	-	-	ليختنشتاين
-	-	-	-	ليتوانيا
-	-	-	-	لكسمبورغ
-	-	-	-	مدغشقر
-	-	-	-	ملاوي
-	-	-	-	ملديف
-	-	-	-	مالي
-	-	-	-	مالطة
-	-	-	-	جزر مارشال
-	-	-	-	موريشيوس
-	-	-	-	المكسيك
-	-	-	-	منغوليا
-	-	-	-	الجيل الأسود
-	-	-	-	ناميبيا
-	-	-	-	ناورو
-	-	-	-	هولندا

الدول الأطراف	الباقى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018	مبالغ تجديد الموارد	التحصيلات الأول/ديسمبر 2019	الباقى حتى 31 كانون
نيوزيلندا	-	-	-	-
النيجر	92	-	-	92
نيجيريا	-	-	-	-
مقدونيا الشمالية	-	-	-	-
النرويج	-	-	-	-
بنما	-	-	-	-
باراغواي	-	-	-	-
بيرو	-	-	-	-
الفلبين	-	-	-	-
بولندا	-	-	-	-
البرتغال	-	-	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-	-
رومانيا	-	-	-	-
سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	-
سانت لوسيا	-	-	-	-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	-	-	-	-
ساموا	-	-	-	-
سان مارينو	-	-	-	-
السنغال	-	-	-	-
صربيا	-	-	-	-
سيشيل	-	-	-	-
سيراليون	-	-	-	-
سلوفاكيا	-	-	-	-
سلوفينيا	-	-	-	-
جنوب أفريقيا	-	-	-	-
إسبانيا	-	-	-	-
دولة فلسطين	-	-	-	-
سورينام	-	-	-	-
السويد	-	-	-	-
سويسرا	-	-	-	-
طاجيكستان	-	-	-	-
تيمور ليشتي	-	-	-	-
ترينيداد وتوباغو	-	-	-	-
تونس	-	-	-	-
أوغندا	-	-	-	-
المملكة المتحدة	-	-	-	-
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	-	-
أوروغواي	-	-	-	-
فانواتو	-	-	-	-
فنزويلا	-	-	-	-
زامبيا	-	-	-	-
المجموع (123 دولة طرفاً)	295	-	-	295

الجدول 5

المحكمة الجنائية الدولية

حالة الفائض النقدي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)⁽¹⁾

2018	2019	السنة الجارية
		الالتزامات
132 091 835	133 724 485	متحصلات الاشتراكات المقررة
546 285	1 155 263	متحصلات إيرادات متنوعة
132 638 120	134 879 748	
		التحملات
138 114 484	142 760 806	نفقات مصروفة
6 054 319	4 043 336	التزامات غير مصفاة
37 403	17 180	المخصصات المتعلقة بالتزامات الضريبة للولايات المتحدة
179 330	427 622	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
334 987	-	المخصصات المتعلقة بقضايا منظمة العمل الدولية
9 100	-	المخصصات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
295 800	351 000	المجموع التراكمي للإجازات السنوية وبدل إعادة توطين القضاة
145 025 423	147 599 944	
(12 387 303)	(12 720 196)	الفائض/(العجز) النقدي المؤقت
-	(1 438 691)	المبالغ التي تم سحبها من صندوق الطوارئ (الجدول 2)
-	(307 000)	العجز النقدي للسنة الماضية
(12 387 303)	(14 465 887)	الفائض/(العجز) النقدي المؤقت بعد السحب من صندوق الطوارئ والعجز النقدي للسنة الماضية
		التصرف في الفائض/(العجز) النقدي المؤقت في السنة السابقة
(23 210 482)	(12 387 303)	الفائض/(العجز) المؤقت للسنة الماضية
25 265 833	9 760 622	مضافاً إليه متحصلات الاشتراكات المقررة للفترة السابقة وإيرادات أخرى
937 165	1 187 990	الوفورات من التزامات الفترات الماضية أو إلغاؤها
2 992 516	(1 438 691)	الفائض/(العجز) النقدي للسنة السابقة
		تسوية الفائض/(العجز) المؤقت مع فائض(عجز) الميزانية
(12 720 196)	(12 387 303)	الفائض/(العجز) النقدي المؤقت
15 339 884	14 410 499	الاشتراكات المقررة المستحقة القبض
73	(27)	الاشتراكات المقررة/الفرق بين مبلغ قرض الدولة المضيفة المدرج في الميزانية والمبلغ الفعلي

-	-	المساهمات المقررة/صافي تسوية الدولة المنسحجة
(546 285)	(1 155 263)	متحصلات إيرادات متنوعة
2 406 369	535 013	فائض/عجز الميزانية (البيان الخامس)

(1) يشمل البرنامج السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للمحني عليهم.

(2) ICC-ASP/18/Res.4 ، الجزء سين

الجدول 6

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية - حالة التبرعات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (باليورو)

الصندوق الاستئماني	الجهات المانحة	الرصيد المرحل	عام 2019	عام 2019	2020	المانحة
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2019-2018	المفوضية الأوروبية	643 353	-	708 365	-	65 012
المجموع الفرعي		643 353	-	708 365	-	65 012
بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2020-2019	المفوضية الأوروبية	-	850 000	138 386	711 614	-
المجموع الفرعي		-	850 000	138 386	711 614	-
برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف في عام 2019	المملكة المتحدة	-	68 772	68 772	-	-
المجموع الفرعي		-	68 772	68 772	-	-
تنمية مهارات المتدربين والمهنيين الزائرين	هولندا	-	152	152	-	-
اقضاة المحكمة الجنائية الدولية		-	5 521	5 521	-	-
موظفو المحكمة الجنائية الدولية		-	2 935	2 935	-	-
المجموع الفرعي		-	8 608	8 608	-	-
مشروع مكتب المحكمة الجنائية القطري في أوغندا الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021	الدنمارك	-	133 224	133 224	-	-
المجموع الفرعي		-	133 224	133 224	-	-
الصندوق الخاص بإعادة التوطين	أستراليا	-	185 644	185 644	-	-
	بلجيكا	-	95 000	95 000	-	-
	لكسمبورغ	-	25 000	25 000	-	-
المجموع الفرعي		-	305 644	305 644	-	-
الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين	ألمانيا	-	15 000	15 000	-	-
	هولندا	-	4 000	4 000	-	-
موظفو المحكمة الجنائية الدولية		-	1 596	1 596	-	-
المجموع الفرعي		-	20 596	20 596	-	-

الرصيد					الصندوق الاستئماني	
التبرعات الواردة في التبرعات المسجلة في التبرعات المتعلقة بعام المستحق من الجهات					الجهات المانحة	
المانحة	2020	عام 2019	عام 2019	الرصيد المرحل		
-	296 360	364 972	356 208	305 124	اليابان	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين
-	48 903	74 911	-	123 814	جمهورية كوريا	
-	40 395	78 133	-	118 528	سويسرا	
-	385 658	518 016	356 208	547 466		المجموع الفرعي
-	-	24 000	24 000	-	فنلندا	أقل البلدان نمواً
-	-	10 000	10 000	-	أيرلندا	
-	-	34 000	34 000	-		المجموع الفرعي
-	-	268	268	-	ألمانيا	رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية
-	-	14 243	14 243	-	أيرلندا	
-	-	21 589	21 589	-	ليختنشتاين	
-	-	4 262	4 262	-	لكسمبرغ	
-	-	5 670	5 670	-	هولندا	
-	-	32 260	32 260	-	جمهورية كوريا	
-	-	21 813	21 813	-	جهات أخرى، غير حكومية	
-	-	62 677	62 677	-		المجموع الفرعي
65 012	1 097 272	1 998 288	1 839 729	1 190 819		مجموع التبرعات

الجدول 7

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية - حالة الصناديق الاستثمارية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
(بال يورو)

المصروفات (بما في ذلك المبالغ المستردة من الإيرادات المالية/الأخرى)	المصروفات (بما في ذلك المبالغ المستردة من المانحين)	الرصيد المرحل المسجل	الرصيد المرحل المسجل	الرصيد المرحل المسجل	الصندوق الاستثماري
-	-	-	-	10 669	الصندوق الاستثماري العام
-	708 365	-	708 365	-	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2017-2018
-	138 386	-	138 386	-	بناء الخبرة القانونية وتعزيز التعاون، 2018-2019
-	-	-	-	10 152.00	الذكرى العشرون لنظام روما الأساسي، في عام 2018
2 287	66 485	-	68 772	-	برنامج مكتب المحكمة الجنائية الدولية القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف في عام 2019
-	118 523	-	8 608	142 557	تطوير المدربين الداخليين والمهنيين الزائرين
-	46 913	239	133 224	-	مشروع مكتب المحكمة الجنائية القطري في أوغندا الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف خلال الفترة المتداخلة من 2019 إلى 2021
-	95 000	-	305 644	1 696 002	الصندوق الخاص لإعادة التوطين
-	18 945	-	20 596	15 658	الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين
-	518 016	-	518 016	-	برنامج الموظفين الفنيين المتدربين
-	25 444	-	34 000	24 835	أقل البلدان نمواً
-	62 677	-	62 677	-	رعاية السفر إلى المؤتمرات الخارجية
-	5 025	110	-	121 486	دعم البرامج
2 287	1 803 779	349	1 998 288	2 021 359	المجموع

الوصف العام والغرض من الصناديق الاستثمارية لعام 2019 المبينة في الجدول 7:

- 1- الصندوق الاستثماري العام يتعلق بالأموال غير المقيدة، والتي عُلِّق تنفيذها خلال عام 2019.
- 2- وتهميب العقود المبرمة مع المفوضية الأوروبية والجهات المانحة الأخرى بشأن بناء الخبرات القانونية وبرنامج تعزيز التعاون دعماً مالياً لتنفيذ المشاريع الفرعية التالية:

(أ) الحلقات الدراسية والمناسبات والتدريب من أجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية، التي تتيح للممثلين والمهنيين القانونيين، من الدول الأطراف والدول غير الأطراف، بما في ذلك بلدان الحالات، فرصاً لتطوير معارفهم ومهاراتهم العملية فضلاً عن تبادل المعلومات المتسمة بالأهمية لكل طرف من أجل تحقيق أمور منها تعزيز قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها على أساس تحسين التعاون القضائي؛ لتطوير المعرفة والمهارات العملية للمهنيين القانونيين، وبناء العلاقات مع المحامين وجمعيات المحامين والحفاظ عليها، وتهيئة منتدى للتشاور مع أعضاء مهنة المحاماة؛

(ب) برنامج المهنيين القانونيين، الذي يهيئ للمندوبين والمهنيين من بلدان الحالات والبلدان التي تجري فيها المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات أولية وأية دول أطراف أخرى من البلدان النامية ذات الصلة، فرصة العمل مع المحكمة لتنمية معارفهم القانونية وتعزيز قدراتهم الوطنية على التحقيق في الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة ومقاضاة مرتكبيها؛

(ج) قاعدة البيانات الخاصة بالأدوات القانونية: تخضع لمسؤولية مكتب المدعي العام، يتوخى تيسير تطوير القدرة على التحقيق في قضايا الجرائم الدولية الأساسية ومحاکمتها والفصل فيها، ولا سيما على الصعيد الوطني. ووضعت لمساعدة المهنيين القانونيين على تناول الجرائم الدولية الأساسية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي والتشريعات الوطنية ذات الصلة، وذلك من خلال إتاحة (أ) حرية الوصول إلى المعلومات القانونية في القانون الجنائي الدولي، والموجزات القانونية لهذه المعلومات، والبرامجيات الحاسوبية المتخصصة للعمل بهذه القوانين؛ و(ب) التدريب وإسداء المشورة وتقديم خدمات مكتب المساعدة. ويشكل هذا المشروع الفرعي عنصراً هاماً في الجهود التي تبذلها المحكمة لتعزيز القدرات الوطنية وكفالة تقديم المتهمين بارتكاب تلك الجرائم إلى العدالة وفقاً للمعايير الدولية.

3- وتنجم هذه المشاريع الفرعية مجتمعة عن الهدف العام للبرنامج وهو "الإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب، بتعزيز نظام روما الأساسي وزيادة الدعم للمحكمة الجنائية الدولية" وأهدافها الفرعية من أجل: (1) توسيع فهم المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي بين الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية والمهنيين القانونيين، وزيادة دعم الدول للمحكمة الجنائية الدولية وتعاونها معها؛ و (2) تعزيز القدرات الوطنية في التعامل مع الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، لا سيما في البلدان ذات الصلة بالحالات المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، بتعزيز مبدأ التكامل.

4- ويهدف الصندوق الاستئماني للاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس نظام روما الأساسي إلى زيادة الوعي العالمي بدور نظام روما الأساسي وأهمته، لزيادة الاعتراف العام به وتعزيز سرد إيجابي حقيقي يركز على ضحايا أخطر الجرائم في العالم والناجين منها. وتحققت الأهداف عبر عدد من الفعاليات وانتهى منها بالتعاون مع الدول الأطراف. وجررت الفعاليات المركزية يومي 16 و 17 تموز/يوليو 2018 في المحكمة، بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى من بلدان الحالات بالمحكمة الجنائية الدولية، وخبراء ومحاورين.

5- أتاح مشروع مكتب المحكمة الجنائية الدولية القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف، الذي تموله السفارة البريطانية في كينشاسا (جمهورية أفريقيا الوسطى) توسيع نطاق

وزيادة تأثير/آثار الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في سياق جلسة اعتماد التهم في قضية المدعي العام ضد ألفريد بيكاتوم وباتريس إدوارد إنغايسون. وانطوى المشروع على ثلاثة أنشطة رئيسية: زيارة قادة المجتمعات المحلية المؤثرين وممثلي منظمات المجتمع المدني للاهاي لمتابعة جلسة اعتماد التهم والعروض التي قدمها مختلف الهيئات والأقسام في المحكمة؛ تغطية إعلامية موجهة إلى فئات معينة (بما في ذلك بحسب نوع المتابعين، من قبيل النساء والشباب) لأحداث قضائية رئيسية تتعلق بقضية بيكاتوم-إنغايسون؛ والبت المباشر لجلسة اعتماد التهم، وتوزيع ملخصات لهذه الجلسة وعرضها، وتوزيع مقاطع فيديو أخرى تتعلق بالمحكمة في بانغي وبربراتي وبالوكي وبيسا. وهياً المشروع بيئة مؤاتية للاضطلاع بأنشطة من قبيل تعزيز التواصل (مستواه وتأثيره) وإتاحة سبل الانتصاف للمجتمعات المحلية المتضررة (بما فيها المجني عليهم) في إطار إجراءات المحكمة في قضية بيكاتوم-إنغايسون. وأتاح التواصل مع الأهالي المحليين في المضمار القضائي عبر هيئات وقنوات مألوفة وموثوق بها تعزز الحوار المفتوح، والملكية، والتفاهم، هياً إلى جانب ذلك بيئة قضائية أقل عدوانية/أكثر إيجابية. وأدى أيضاً إلى حشد مزيد من الدعم للمحكمة وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة في الحوار القضائي مشاركةً نشطةً (بدل محض التفرج، حتى ضمن الجهات التي لطالما تفاعلت مع تواصل المحكمة، منها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية).

6- وقد أنشئ الصندوق الاستئماني لتطوير المتدربين والمهنيين الزائرين في عام 2017 لتمويل دورات تدريبية وفرص للمهنيين الزائرين من مواطني البلدان النامية الأطراف في نظام روما الأساسي. ويتيح هذا البرنامج للمشاركين فرصاً للنمو الفكري وتنمية المعارف والمهارات خاصة بمسار مهني أو نوع من أنواع المسارات المهنية، واكتساب المهارات المهنية التي يمكن نقلها. وتقدم الدول الأطراف التي يهملها الأمر التمويل إلى صندوق الاستئماني.

7- مشروع مكتب المحكمة الجنائية القطري في أوغندا الخاص بالانتفاع بسبل الانتصاف، حزيران/يونيو 2019 - حزيران/يونيو 2020: منذ أن أصبحت أوغندا بلد حالة لدى المحكمة قبل 12 عاماً، اضطلع المكتب القطري في أوغندا، عبر برنامجها الخاص بالتواصل، بأنشطة تواصل ذات صلة بالحالة في جميع أرجاء شمال أوغندا. وعقب اعتقال دومينيك أونغوين والإجراءات القضائية التي تلتها، أبدت مختلف المجتمعات المحلية المعنية بالقضية اهتمامها بمتابعة المحاكمة. وبسبب طلب الحصول على معلومات حصولاً منتظماً وضرورة تمكين الغالبية العظمى من المجني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة التي تسكن مواقع نائية من متابعة الإجراءات وجعلهم يصفون الأهمية عليها، غدا من الملح أن يضع المكتب برامج إضافية ستسد احتياجاتها إلى الحصول على معلومات، من أجل توسيع نطاق الانتفاع بهذه المعلومات وتيسير الحوار وإشراك مختلف فئات المجتمعات المحلية المتضررة.

8- ليس للمحكمة مكاتب فرعية لدى المجتمعات المحلية المتضررة، لكنها أتاحت للمكتب، بدعم من هيئاتها المحلية وشراكاتها القائمة، فرصة التعاون مع شبكة متكونة من 52 متطوعاً مجتمعياً دعماً لتنفيذ المشروع. وينحدر المتطوعون في الشبكات المشكّلة من 25 رعيةً كنسيةً، معظمها في المواقع ذات الصلة

بالقضية. وما زالت تضطلع هذه الشبكات بأنشطة لإعلام الجمهور أتاحت لأعضاء رعيتهم الكنسية متابعة الإجراءات الجارية في محكمة لاهاي متابعاً مباشرة.

9- يفضي أيضاً الاهتمام المتزايد بمتابعة محاكمة أنغوين إلى زيادة تعزيز توقع الانتفاع بجزر الأضرار لدى مختلف المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع في شمال أوغندا. وأجرى المكتب، على مر الاضطلاع بالمشروع، حواراً فعالاً ومفتوحاً ليس من أجل تقديم معلومات بشأن المحاكمة فحسب، بل لمباشرة تباحث بشأن كيفية تعايش المجتمعات المحلية تعايشاً سلساً أيضاً، بغض النظر عن الحكم الذي سيصدر إبان المحاكمة. ويتسم تبادل المعلومات تبادلاً مستمراً بين المحني عليهم والمجتمعات المحلية المتضررة ببالغ الأهمية لدحض المغالطات والتكهنات والتصورات الخاطئة التي من شأنها توليد توتر غير حميد فيما يتعلق ببعض القرارات أو النواتج القضائية. ويتعلق جانب آخر من المشروع بتبادل الممارسات والتجارب الفضلى مع مثلي الهيئة القضائية الأوغندية وقطاع القانون والنظام في أوغندا بغية الإسهام في تنمية قدراتهم ووضع آليات أكثر فعالية ونجاعة فيما يخص العدالة وإنفاذ القانون لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.

10- وأنشئ الصندوق الخاص لإعادة التوطين في عام 2010 لمساعدة الدول الراغبة في إبرام اتفاقات إعادة التوطين مع المحكمة من غير أن تكون قادرة على ذلك بحلول محايدة من حيث التكلفة. وهو يرمي إلى زيادة عدد عمليات إعادة التوطين الفعلية وبناء القدرات المحلية لحماية الشهود. ويتلقى الصندوق تبرعات من الدول الأطراف ويغطي النفقات المباشرة للأشخاص المعرضين للخطر الذين يُنقلون إلى الدول المستضيفة.

11- وأنشأت جمعية الدول الأطراف الصندوق الاستئماني للزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين في عام 2011 داخل قلم المحكمة بموجب قرارها ICC-ASP/8/Res.4. والغرض من ذلك هو تمويل الزيارات العائلية للمحتجزين المعوزين عبر التبرعات.

12- وأنشئ الصندوق الاستئماني لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين لإتاحة التعيينات الممولة للمواطنين من البلدان الراعية للمشاركة. ويتيح البرنامج الفرص للمهنيين الشباب لشغل وظائف برتبة المبتدئين، على نفقة حكوماتهم، سعياً لتعريفهم بالأعمال الداخلية للمحكمة والنظام القانوني الدولي ككل، بهدف زيادة الملاءمة للوظائف في المحكمة. ويتيح البرنامج للمشاركين فرصة للتطور المهني وتنمية مهارات مستمدة من العالم الحقيقي التي يمكن تطبيقها على وظائفهم في المحكمة والقطاع العام الدولي.

13- وأنشئ الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نمواً في عام 2004 بموجب القرار ICC-ASP/2/Res.6 وُعدّل بموجب القرار ICC-ASP/4/Res.4. وتتولى أمانة الجمعية إدارة هذا الصندوق، وهو يشجع على إشراك مندوبي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في أعمال الجمعية من خلال تغطية تكاليف سفرهم إلى الجمعية على النحو الذي يحدده الصندوق.

14- ويعني السفر إلى المؤتمرات الخارجية برعاية طرف ثالث تمويل الجهات المانحة تكاليف السفر والإقامة لمسؤولي المحكمة والمندوبين الآخرين للمشاركة في المؤتمرات الخارجية والدورات التدريبية والمناسبات العامة.

والجهات الراعية هي تتمثل رئيسياً في الحكومات والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، والمنظمات الدولية غير الربحية.

تقرير مراجعة البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

المحتويات

الصفحة	
77	أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها.....
78	ثانياً- قائمة التوصيات
78	ثالثاً- نظرة عامة على الوضع المالي.....
82	رابعاً- ملاحظات وتوصيات
82	ألف- تعليقات عامة على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية وتمويلها.....
83	باء - الاشتراكات المقررة غير المسددة.....
83	1- تطور حالة المبالغ المستحقة
85	2- عدم الأهلية للتصويت.....
86	جيم - كشوف المرتبات واستحقاقات الموظفين
88	دال- خصوم استحقاقات الموظفين.....
90	هاء- تكاليف المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.....
91	خامساً- متابعة التوصيات السابقة
94	سادساً- شكر وتقدير.....
95	المرفقات.....
95	المرفق الأول : متابعة التقرير بشأن الاحتياطيات النقدية.....
96	المرفق الثاني: متابعة التقرير المتعلق بشعبة العمليات الخارجية.....
97	المرفق الثالث: متابعة التقرير المتعلق بالموارد البشرية (تموز/يوليو 2018).....
99	المرفق الرابع: متابعة التقرير عن الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية (تموز/يوليو 2019).....

أولاً- أهداف المراجعة ونطاقها ونهجها

- 1- لقد راجعنا البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات (ISA²¹) والمادة 12 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، بما في ذلك الاختصاصات الإضافية التي تنظم مراجعة حسابات المحكمة الجنائية الدولية.
 - 2- إن الهدف العام لأية مراجعة للبيانات المالية هو التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية ككل من الأخطاء المادية سواء أكان ذلك بسبب الاحتيال أم الخطأ، ما يمكن مراجع الحسابات من إبداء رأي بشأن ما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت، من جميع الجوانب المادية، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع (المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام³) العام للسنة المالية 2019.
 - 3- وتنطبق الاختصاصات الإضافية التي تحكم عمل المراجع الخارجي للحسابات وفقاً للفقرة 6 (ج) من النظام المالي والقواعد المالية، الذي ينص على أن الاستخدام غير اللائق لأموال المحكمة وأصولها الأخرى وأية نفقات لا تتفق مع نية جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") يجب أن تُعرض على نظر جمعية الدول الأطراف.
 - 4- وتتضمن البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في صافي الأصول، وبيان التدفقات النقدية، ومقارنة بين الميزانية والبيانات الفعلية، وملاحظات عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.
 - 5- وقد أرفقت المحكمة ببياناتها المالية مجموعة من سبعة بيانات تقدم معلومات إضافية لا تدخل في نطاق هذه المراجعة (الجداول من 1 إلى 7). وأكد فريق التدقيق أن هذه الجداول متسقة مع البيانات المالية، لكن من دون ممارسة ما قد يلزم من الحرص الواجب بشأنها.
 - 6- ووفقاً للمعايير الدوليين 315 و610 لمراجعة الحسابات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي النظر أعمال المراجعة الداخلية للحسابات، وتقدير مستوى الدعم الذي يحظى به فيما يخص مهام المراجعة الخارجية للحسابات.
 - 7- وأُرسلت تقارير المراجعة الداخلية للحسابات إلى مراجع الحسابات الخارجي، الذي اطلع على مضمانيها والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها التي تتسم ببالغ الأهمية فيما يتعلق بأعماله، ولا سيما التقرير عن استخدام وثائق الالتزام المتنوعة والتقرير عن إدارة المركبات ذات المحرك.
 - 8- وتألّفت عملية المراجعة من مرحلتين:
- (أ) مراجعة مؤقتة للحسابات، ركّز خلالها على الجوانب المتصلة بالضوابط الداخلية (من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2019)؛

² المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

³ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ب) مراجعة نهائية للحسابات، ركّز خلالها على البيانات المالية والتزامات الكشف التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كان من المقرر في بادئ الأمر أن يمتد إجراء المراجعة النهائية من 4 إلى 20 أيار/مايو 2020، ولكن تعذر إجراؤها إجراءً حضورياً في مقر المحكمة في لاهاي، بسبب اتخاذ السلطات الوطنية في هولندا وفرنسا تدابيراً للحد من السفر والزيارات والاجتماعات في سياق جائحة كوفيد-19. ووضع الفريق المعني بالمراجعة والمحكمة، ولا سيما قلمها، بروتوكولاً وعمليات بديلة على أساس إجراء المراجعة عن بعد، الأمر الذي تسنى من خلال الاطلاع الآمن على المعلومات عبر نظام Citrix وما تتيحه المحكمة من النظم والتطبيقات والمنتجات وآليات التحوار من خلال تبادل البيانات الإلكترونية وخدمات تكنولوجيا المعلومات الخاصة، والمؤتمرات الفيديوية المحمية الدورية.

- 9- ونوقشت النتائج والتوصيات مع فريق قلم المحكمة. وعُقد الاجتماع النهائي مع مدير شعبة الخدمات الإدارية ورئيس قسم الشؤون المالية وفريقه ونائب رئيس قسم الموارد البشرية في 20 أيار/مايو 2020.
- 10- ونحن ندلي هنا برأي غير معدّل بشأن البيانات المالية للمحكمة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ثانياً - قائمة التوصيات

- التوصية رقم 1:** يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يُفصح في الملاحظات الداعمة للأرقام المتصلة باستحقاقات الموظفين عن مزيد من المعلومات المفصّلة وبأن يُفَرِّق فيها بين العوامل الخارجية والأسباب الداخلية لتعليل الاختلافات الرئيسية بالقياس إلى السنة الماضية.
- التوصية رقم 2:** يوصي مراجع الحسابات الخارجي بوضع الصيغة النهائية للإجراء التشغيلي النموذجي الجديد فيما يخص إعداد وثيقة الالتزامات المتنوعة والمبادئ التوجيهية المناسبة.

ثالثاً - نظرة عامة على الوضع المالي

- 11- تمثل الأصول ما قدره 239.193 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 مقارنة بمبلغ 247.323 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 ومبلغ 254.082 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2017. ويبلغ الانخفاض بالقياس إلى السنة الماضية -3,3 في المائة (أي -8.13 مليون يورو)، ما يُعزى رئيسياً إلى انخفاض قيمة الممتلكات والمرافق ومباني تخزين المعدات. وانخفض المستوى العام للنقد وما يعادل النقد⁴ إذ انخفض من 18,892 مليون يورو إلى 14,575 مليون، (-4,317 مليون يورو أي انخفاض بنسبة 22.85 في المائة). ويُعزى هذا الانخفاض رئيسياً إلى تحسن معدل تحصيل الاشتراكات المقررة.

⁴ تمثل مبالغ "النقد وما يعادل النقد" الأموال المتاحة على الفور أو الودائع تحت الطلب.

12- ويمثل إجمالي المبالغ المستحقة القبض من المعاملات غير المنظوية على التبادل مبلغاً إجمالياً قدره 25.869 مليون يورو في تاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، مقارنةً بمبلغ 21.194 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الاشتراكات الإلزامية التي تدفعها الدول الأطراف. وتبلغ الاشتراكات الإلزامية غير المسددة من الميزانية العادية 25.772 مليون يورو (بلغت 21.122 مليون يورو في نهاية عام 2018). ويبين هذا أن مستوى المدفوعات المتوقعة في إطار الاشتراكات المقررة ارتفع. وعلى الرغم من أن هذا المستوى لا يوازي الذروة التي وصل إليها في نهاية عام 2017 حين بلغ 31.048 مليون يورو، فإنه أعلى منه في السنة الماضية. وبلغت القيمة الصافية للحسابات المستحقة الدفع 17.655 مليون يورو، مقابل 14.863 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، التي ارتفعت إذ انتقلت من 6.331 مليون يورو إلى 8.214 مليون يورو. ويمثل هذا الاعتماد 90٪ من الاشتراكات غير المسددة على مدار أكثر من عامين.

13- وتبلغ قيمة الممتلكات والمرافق والتجهيزات مبلغ 168.643 مليون يورو، مقارنةً بمبلغ 179.103 مليون يورو في نهاية عام 2018، وتمثل 70.5 في المئة من الأصول. وأظهرت عملية الحساب أن انخفاض قيمة المبنى على مر سنة كاملة بلغ 9.973 مليون يورو، ما يكاد يكون مطابقاً لمقدار انخفاضها في عام 2018 (حين بلغ 10.365 مليون يورو). وبلغت قيمة المبنى الدفترية الصافية مبلغ 155.044 مليون يورو مقارنةً بمبلغ 164.859 مليون يورو في نهاية عام 2018. وتبلغ القيمة الإجمالية للمكونات الأخرى للممتلكات والمرافق والتجهيزات مبلغ 13.599 مليون يورو، وتمثل هذه المكونات في المقام الأول في الأراضي - قطعة أرض المقر (9.741 مليون يورو)، وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (1.451 مليون يورو)، والمركبات (0.920 مليون يورو)، ومختلف أنواع التجهيزات.

14- وبلغت قيمة الأصول غير الملموسة مبلغ 2.448 مليون يورو، وتمثلت هذه الأصول رئيسياً في برمجيات قيد التطوير (يُتوقع إنجاز تطويرها في عام 2020 أو 2021) بقيمة 1.161 مليون يورو، وفي القيمة الصافية للبرمجيات المطوّرة داخلياً (التي بلغت 0.846 مليون يورو).

15- وتناظر حقوق الاسترداد البالغة 31.897 مليون يورو القيمة العادلة لعقد التأمين الذي تسهم فيه المحكمة بغية تغطية معاشات ما بعد الخدمة للقضاة. وتعاقدت المحكمة مع جهة أخرى في نهاية عام 2019. ولم يؤثر تغيير الجهة المتعاقد معها في مبلغ حقوق الاسترداد، الذي ينجم ارتفاعه بالقياس إلى عام 2018، حين كان يُقدَّر أنه يبلغ 28.648 مليون يورو، عن متغيرات الحساب، ولا سيما معدلات الخصم، كما هو موضح عنه في الملاحظات من 2.45 إلى 2.59 والملاحظة 10 من البيانات المالية.

16- وتشمل الالتزامات في المقام الأول ديون الموردين والموظفين والدولة المضيفة للحصول على قرض لتمويل المباني الدائمة. وتُحتسب أيضاً مبالغ المخاطر المؤكدة بموجب مخصصات المخاطر والرسوم.

17- وتقسّم الالتزامات بين الالتزامات الجارية والالتزامات غير الجارية. ويستند هذا التمييز رئيسياً إلى مدة الدفع المتوقعة للمبلغ المخصص⁵ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه المخصصات في المقام الأول المبالغ التي تسد المنازعات أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية (ILOAT). وواصل هذا المبلغ انخفاضه ويبلغ 0.263 مليون يورو في البيانات المالية لعام 2019، مقارنةً بمبلغ 0.898 مليون يورو في عام 2018 و 2.060 مليون يورو في عام 2017. ويُعزى هذا الاتجاه في المقام الأول إلى المدفوعات وعمليات إعادة الشطب المسجلة في الدعاوى القضائية الممولة في السنوات الماضية. واستقرت مخصصات الضرائب الأمريكية في مبلغ 0.100 مليون يورو (0.111 مليون يورو لعام 2018).

18- وتقسّم استحقاقات الموظفين أيضاً بين الالتزامات الجارية وغير الجارية:

- (أ) وتظهر الإجازات السنوية المتراكمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد التوظيف المستحقة في السنة الواحدة في الالتزامات الجارية (11.347 مليون يورو)؛
- (ب) ويتطابق الجزء طويل الأجل مع الالتزامات الطويلة الأجل للمحكمة مثل معاشات القضاة والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) (78.956 مليون يورو).

19- كان يُرمى من القرض المقدم من الدولة المضيفة إلى تمويل مشروع المباني الدائمة. وواصل الدين المتبقي في رأس المال انخفاضه، ويبلغ في نهاية عام 2019 68.865 مليون يورو، مقارنةً بمبلغ 70.708 مليون يورو في نهاية عام 2018 ومبلغ 72.509 مليون يورو في نهاية عام 2017.

20- تتكون الإيرادات المؤجّجة والمصرفيات المستحقة الدفع في المقام الأول من الاشتراكات المقررة المجموعة سلفاً (2.566 مليون يورو) والتبرعات المجموعة سلفاً (1.097 مليون يورو) والفواتير التي لم يُتلَقَ مبلغها بحلول إغلاق الحسابات الخاصة بالخدمات المتعلقة بعمليات المحكمة (2.344 مليون يورو)، ومبلغ 1.742 مليون يورو من الفوائد ذات الصلة بالقرض المستحق في 1 شباط/فبراير 2019. وبلغت قيمة الإيرادات المؤجلة والمصرفيات المستحقة في البيانات المالية لعام 2018 مبلغ 8.756 مليون يورو وأعيد حسابها فأشير إلى أنها بلغت 6.955 مليون يورو في عامود عام 2018 في البيان 1 للبيانات المالية لعام 2019. وتُعلّل إعادة الحساب في الملاحظة 2.79. ويُعزى ذلك إلى إعادة تصنيف الحصة الرئيسية من اشتراك سنة 2018 لقرض الدولة المضيفة، بالتفريق بين الفوائد وحصل رأي المال من الاشتراك السنوي. وبعد التحوار مع مراجع الحسابات الخارجي، اتُفق على إعادة تصنيف الحصة الرئيسية من الاشتراك السنوي من المصرفيات المستحقة إلى الحسابات المستحقة الدفع. ولا تؤثر عملية إعادة التصنيف هذه سطرين مختلفين من بيان الوضع المالي لعام 2018 في الأصول الصافية المبلغ عنها فيما يخص عام 2018 (90.809 مليون يورو).

⁵ تعتبر الديون التي تقل مدتها عن 12 شهراً قصيرة الأجل، بينما يتم تصنيف الديون الأخرى على أنها ديون طويلة الأجل.

21- ويبلغ صافي الأصول في نهاية عام 2019 65.301 مليون يورو مقارنةً بمبلغ 90.809 مليون يورو في عام 2018 ومبلغ 98.825 مليون يورو في عام 2017، ويشكل صافي وضع المحكمة. وينخفض انخفاضاً هيكلياً وخسر ثلث قيمته في غضون ثلاث سنوات. وترد تفاصيل مختلف عناصره في البيان الثالث المعنون "بيان التغييرات في صافي الأصول/حقوق الملكية"، على النحو التالي:

(أ) يمثل الرصيد الإيجابي البالغ 72.594 مليون يورو (مقابل 79.272 مليون يورو في نهاية عام 2018) لعنصر الصندوق العام الذي يجمع "صندوق المباني الدائمة" السابق والأموال العامة الأخرى باسم "أموال عامة أخرى" منذ عام 2017 - البيان الثالث؛

(ب) مبلغ إيجابي قدره 5.242 مليون يورو، وهو مبلغ يقارب إلى حد كبير قدر 5.243 الذي بلغه في عام 2018 لمساهمة الدول الأطراف في تمويل صندوق الطوارئ؛ وانخفاض في احتياطي رأس المال العامل الذي انتقل من 9.058 مليون يورو في عام 2018 إلى 5.951 مليون يورو في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛

(ج) وهناك احتياطيات سلبية قدرها 20.699 مليون يورو للأموال المتبقية في الصندوق العام. ويشمل ذلك رأس المال الإيجابي لصندوق التزامات استحقاقات الموظفين (0.292 مليون يورو) والفائض النقدي السلبي (- 1.439 مليون يورو)، بالإضافة إلى رأس المال السلبي فيما يخص إعادة تقييم خطط استحقاقات الموظفين بعد العمل (- 19.552 مليون يورو)؛

(د) رأس المال الإيجابي للصناديق الاستثمارية الثلاثة عشرة الممولة من المساهمات الطوعية المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية (يجب عدم الخلط بينها وبين الصندوق الاستثماري للمجني عليهم، وهو كيان منفصل يُصدر بياناته المالية الخاصة) بلغ ما مجموعه 2.213 مليون يورو.

22- ويظهر بيان الأداء المالي نتيجة سلبية قدرها -14.468 مليون يورو، ما يمثل ضعف عجز عام 2018 الذي بلغ - 7.102 مليون يورو، وما يزيد حتى على مستوى عام 2017 (- 13.846 مليون يورو). ويُعزى هذا التحول في المقام الأول إلى الزيادة السريعة لنفقات استحقاقات الموظفين التي تمثل أكبر حصة من النفقات (+ 6.28 % في 2019/2018، مقابل + 1.15 % في عام 2018/2017). وانخفضت مصاريف أخرى، منها مصاريف الاستشارة القانونية ورسوم التعاقد، انخفاضاً زادت نسبته على 9.31 في المئة. وظلت معظم المصاريف الأخرى مستقرة أو ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً. وعلى وجه العموم، بلغ مستوى إنفاق المحكمة 160.736 مليون يورو، مرتفعاً ارتفاعاً قدره 5.579 مليون يورو، أي بنسبة + 3.6 في المئة. في الوقت نفسه انخفضت الإيرادات إذ انتقلت من 148.055 مليون يورو في عام 2018 إلى 146.268 مليون يورو في عام 2019 (- 1.787 مليون يورو، أي -1.2 في المئة). وإلى جانب الارتفاع الكبير في نفقات استحقاقات الموظفين، يعلل هذا الانخفاض في الإيرادات تضاعف عجز هذه السنة.

رابعاً- ملاحظات وتوصيات

ألف. تعليقات عامة على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية وتمويلها

23- اختتم مراجع الحسابات الخارجي التعليقات والتحليلات التي أوردتها في تقرير مراجعة البيانات المالية لعام 2017⁶ بالتعبير عن الخطر فيما يتعلق باستمرارية المحكمة المالية بسبب احتمال نقص النقد خلال عام 2018. وكان يُعزى هذا الوضع إلى تأخر بعض الدول الأطراف المستمر عن سداد متأخرات الاشتراكات المقررة، وعدم كفاية التمويل المقدم من صندوق رأس المال العامل وصندوق الطوارئ في ذلك الحين. وأشارت لجنة الميزانية والمالية أيضاً إلى هذا الخطر في تقاريرها السابقة لعام 2018.

24- غير أن مخاطر نقص السيولة تبدو متكررة في المحكمة على الأمد البعيد، إذ تتناوب فترات التوتر وفترات التعافي.

25- رُصدت المخاطر المشار إليها في تقرير مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية لعام 2017 فخلال النصف الثاني من عام 2018، حين سُجِّل تحسن في مستوى النقد، بسبب مدفوعات المتأخرات والمدفوعات من الدول الأطراف.

26- وفي إطار تقرير مراجعة البيانات المالية لعام 2019، حلَّل مراجع الحسابات الخارجي توقعات السيولة الشهرية لعام 2020. وأُبلغ عن الافتراضات التي استند إليها في عملية الاستشراف هذه. ومفاد هذه التوقعات أن سيولة المحكمة ستكون إيجابية، إلا إذا أُخِّر أو أُجِّل دفع بعض الاشتراكات المقررة، ولا سيما في أيلول/سبتمبر 2020. ولا سلطة للمحكمة لتقرير تاريخ الدفع، الذي يخضع كلياً لمشيئة الدولة الطرف المساهمة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لا يتوافر لدى مراجع الحسابات الخارجي مزيد من الوضوح فيما يخص التزامات المساهمين المعنيين بتنفيذ المدفوعات في الوقت المناسب وبالمبلغ المتوقع.

27- وفي سياق جائحة كوفيد-19، وتبعاتها الجانبية على الوضع الاقتصادي والمالي لكثير من الدول الأطراف، لم يُحظر مراجع الحسابات الخارجي بتأثير غير متوقع في قدرة هذه الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها فيما يخص اشتراكاتها المقررة لعام 2020.

28- بالاستناد إلى الآفاق الخاصة بتوقعات السيولة وبالنظر إلى غياب أية إشارة مادية إلى تأثير تبعات جائحة كوفيد-19 في دفع الدول الأطراف لاشتراكاتها المقررة لعام 2020، لا يشدد مراجع الحسابات الخارجي على أي خطر إضافي فيما يتعلق باستمرارية المحكمة المالية في السنة التي تلي إغلاق الحسابات لعام 2020.

⁶ ICC-ASP/17/12

باء - الاشتراكات المقررة غير المسددة

1- تطور حالة المبالغ المستحقة

29- يوضح الجدول التالي تطور الاشتراكات المقررة على الأمد الطويل (12 سنة) وما يتصل بها من مبالغ مستحقة غير مسددة:

الجدول 1:

الاشتراكات المقررة غير المسددة من عام 2007 إلى عام 2019 (بآلاف اليورو)

المجموع	المبالغ المستحقة							السنة
	المبالغ المستحقة		للسنة الحالية في 31 كانون الأول/ديسمبر		للسنة المسترجعة		للسنة الحالية	
المبالغ المستحقة 31 كانون الأول/ديسمبر	المبالغ المستحقة 31 كانون الأول/ديسمبر	المبالغ المسترجعة للسنة الماضية	المبالغ المسترجعة للسنة الحالية/الاشتراكات المقررة	31 كانون الأول/ديسمبر	31 كانون الأول/ديسمبر	المقررة	الاشتراكات المقررة	
8 149	2 298	9 672	%7	5 851	%93	83 021	88 872	2007
557	252	7 896	%0	305	%100	90 077	90 382	2008
1 093	332	225	%1	761	%99	95 469	96 230	2009
6 255	481	612	%6	5 774	%94	97 849	103 623	2010
2 792	406	5 849	%2	2 386	%98	101 222	103 608	2011
6 569	410	2 382	%6	6 160	%94	102 640	108 800	2012
6 980	321	6 248	%6	6 659	%94	105 380	112 040	2013
14 489	6 455	525	%7	8 034	%93	110 672	118 706	2014
20 786	8 147	6 343	%10	12 639	%90	112 959	125 598	2015
18 405	4 345	16 440	%10	14 060	%90	124 726	138 786	2016
31 048	12 813	5 592	%13	18 235	%87	126 353	144 587	2017
21 122	5 782	25 266	%10	15 340	%90	132 092	147 432	2018
25 772	11 361	9 760	%10	14 411	%90	133 724	148 135	2019

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، استناداً إلى الأرصدة الدورية.

30- بعد سنة من الانخفاض، وصلت الاشتراكات غير المسددة إلى ثاني أعلى مستوى لها وبلغت 25.8 مليون يورو. وبالفعل، تضاعفت الديون غير المسددة في عام 2019 في حين ظلت الاشتراكات المقررة مستقرة.

31- وفيما يتعلق بعمليات الجمع للسنة الحالية، لم يختلف المبلغ المجموع عنه في السنة الماضية (90 في المئة). وفي عام 2019، سددت بعض الدول الأطراف المتأخرة اشتراكاتها القديمة. ويبلغ جمع الأموال ذات الصلة بمبالغ الفترات الماضية 9.8 مليون يورو، أي ما هو أقل منه في عام 2018 (25.3 مليون يورو)، ولكن ما هو أعلى منه في السنوات الماضية منذ عام 2007، باستثناء عام 2016. ومنذ عام

2007، بلغت الاشتراكات غير المسددة ذات الصلة بالسنوات الماضية أحد أعلى مستوياته. وتصل الاشتراكات غير المسددة ذات الصلة بالسنة الحالية إلى مستوى عالٍ أيضاً، إذ تبلغ 14.4 مليون يورو. ويُعزى بلوغ إجمالي المبالغ غير المسددة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 أحد أعلى مستوياته منذ عام 2007 إلى هذين العاملين.

الجدول 2:

أكبر الاشتراكات المقررة غير المسددة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (بالآلاف اليورو)

الدول الأطراف	المبالغ غير المسددة ذات الصلة بالمبالغ غير المسددة ذات الصلة بعام 2019	المبالغ غير المسددة ذات الصلة بالسنوات الماضية	إجمالي المبالغ غير المسددة لعام 2019 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
البرازيل	2 258	8 218	10 476
فنزويلا	6 758	2 015	8 774
الأرجنتين	1 882	2 421	4 303
نيجيريا	13	675	688
الجمهورية الدومينيكية	125	147	272
مجموع الدول الأطراف الخمس	11 036	13 476	24 513
النسبة المئوية من المجموع	97 %	94 %	95 %
مجموع الاشتراكات المتأخرة	11 361	14 411	25 772

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، من الأرصدة الدورية، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

32- وبحلول نهاية عام 2019، لم تدفع 36 دولةً طرفاً اشتراكاتها المقررة بالكامل. وكادت هيكلية الأرصدة الدورية تظل على ما كانت عليه في العام الماضي. وتمثل المبالغ المتأخرة غير المسددة الخمسة الأكبر نسبة 95 في المئة من إجمالي الرصيد غير المسدد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

33- وقضت البرازيل على جزء كبير من متأخراتها قبل عام 2018، لكن المبلغ الكامل المتعلق بسنة 2019 ما زال غير مسدد. وسددت البرازيل دفعاتها الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر 2019.

34- راكمت فنزويلا المبالغ غير المسددة منذ سنوات عدة. وتمثل مساهماتها غير المسددة (6.8 مليون يورو) المتعلقة بالسنوات السابقة 77٪ من المبلغ الإجمالي (8.8 مليون يورو). وتُصنّف الحسابات المستحقة الملحقة بالمساهمين كديون مشكوك في تحصيلها.

35- وقضت كولومبيا على جميع متأخراتها لعام 2019 (1.55 مليون يورو). لذا، لم تعد تُدرج هذه الدولة الطرف في قائمة الدول الأطراف الخمس التي يتعين عليها دفع أكبر الاشتراكات المقررة غير المسددة.

36- ولئن سددت الأرجنتين ونيجيرويا والجمهورية الدومينيكية مدفوعات في عام 2019 في نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر، وفي نيسان/أبريل، وفي أيلول/سبتمبر، على التوالي، سُحِّرت هذه المدفوعات لسداد المتأخرات المتصلة بالسنوات الماضية.

2- عدم الأهلية للتصويت

37- تعترف المحكمة بالمبالغ المرصودة لسداد أية ديون مشكوك في تحصيلها. وتمثل 90 في المائة من رصيد المستحقات غير المسددة لأكثر من عامين. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، بلغ هذا الرصيد 8.2 مليون يورو ويتعلق بأحد عشر ينبغي ألا يكون لها حق التصويت في الجمعية. والجزء الأكبر من هذه المخصصات يتعلق بفرنزويلا بمبلغ 7.9 مليون يورو.

38- ومن أجل تعزيز عملية استرداد المدفوعات المستحقة، أوصى مراجع الحسابات الخارجي في العام الماضي بالسماح للدول الأطراف التي عليها متأخرات من العاملين السابقين بالتصويت فقط عند اكتمال جدول دفع المستحقات، وفقاً للمادة 112 من النظام الأساسي. ونتيجة لذلك، عرضت المحكمة الجنائية الدولية على الدول الأطراف التي عليها متأخرات خطة سداد متعددة السنوات كآلية لتنظيم اشتراكاتها القديمة.

39- وحُدِّث المراجع الخارجي للحسابات، خلال آخر مهمة له، المتأخرات المستحقة ابتداءً من 30 نيسان/أبريل 2020. وهذا يؤدي إلى الجدول التالي:

الجدول 3: تصنيف الاشتراكات المقررة غير المسددة بحسب السنة (بالآلاف اليورو)

استرداد المبالغ بالنسبة للسنوات السابقة	المبالغ غير المسددة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019	المبالغ غير المسددة في 30 نيسان/أبريل 2020		
	0	1	1	2007
	0	1	1	2008
	0	3	3	2009
	0	5	5	2010
	0	6	6	2011
	0	13	13	2012
	0	16	16	2013
	0	1 200	1 200	2014
	0	1 279	1 279	2015
	-2	1 440	1 438	2016
	-9	1 528	1 519	2017
	-2 015	5 870	3 855	2018

2019	13 438	14 410	-972
2020	50 205		
المجموع	72 979	25 772	-2 998

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، استناداً إلى الأرصدة الدورية في 30 نيسان/أبريل 2020 وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

40- في 30 نيسان/أبريل 2020، تمكنت المحكمة الجنائية الدولية من استرداد ما مجموعه 99 مليون يورو من الاشتراكات المقررة، مقابل 92 مليون يورو في نفس الفترة من السنة الماضية. وكانت المدفوعات التي نُفِذت في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 مرتبطة في المقام الأول بالاشتراكات المقررة لعام 2020. وسُخِّرَ 3.0 ملايين يورو فقط للقضاء على الأرصدة غير المسدّدة ذات الصلة بالسنوات الماضية.

41- وبحلول نهاية نيسان/أبريل 2020، يجب أن يدخل بلدان إضافيان في عداد البلدان المشمولة بالآلية المنصوص عليها في المادة 112 من نظام روما الأساسي، وأن يخرج بلد واحد من هذه الآلية الخاصة بعدم الأهلية. ويظل الرصيد غير المسدّد المتعلق بهذه البلدان الاثني عشر التي قد تكون مشمولة بالمادة 112 على حاله، عند مبلغ 11.3 مليون يورو.

جيم - كشوف الرواتب واستحقاقات الموظفين

42- شهدت نفقات موظفي المحكمة زيادة كبيرة بلغت 6.28% في عام 2019، مقابل الزيادة المتواضعة بنسبة 1.15 التي حصلت بين عامي 2017 و2018. وهذا النمو مماثل لذلك الذي بلغ 6.4% والذي في عام 2017 بالقياس إلى عام 2016. وارتفع المبلغ الإجمالي لمصاريف استحقاقات الموظفين إلى 114.892 مليون يورو، مقابل 108.1 ملايين يورو في عام 2018 و106.9 ملايين يورو في عام 2017.

الجدول 4: تطور نفقات استحقاقات الموظفين للفترة 2018-2019 (بآلاف اليورو)

التطور النسبة المئوية	التطور			
	2019/2018	2019	2018	
0.8	28	3 373	3 401	رواتب القضاة
18.9	286	1 516	1 802	استحقاقات القضاة وبدلاتهم
5.7	3 277	57 571	60 848	رواتب الموظفين
10.2	2 990	29 414	32 404	استحقاقات الموظفين وبدلاتهم
1.3	212	16 225	16 437	الموظفون المؤقتون
6.28	6 793	108 099	114 892	المجموع

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، استناداً إلى الملاحظة 16 الملحقة بالبيانات المالية.

43- على الرغم من أن هذه الفئة من المصاريف هي الأكبر لدى المحكمة، إذ تمثل 114.9 مليون يورو من أصل 160.7 مليون يورو (71 في المئة من المصاريف)، فإن الملاحظة 16 تخلو كلياً من المعلومات عنها، ما عدا توزيع الأرقام بين تكاليف القضاة والموظفين والمساعدة المؤقتة.

44- وعادةً ما تُنشر معلومات الدول الأطراف الخاصة بتكاليف الموظفين في نهاية السنة بطريقة أخرى، عبر التقرير الذي تقدمه إدارة الموارد البشرية إلى لجنة الميزانية والمالية، الذي لم يبلغ إلا مرحلة الإعداد خلال مراجعة الحسابات. عل أية حال، ترد في هذا التقرير لمحة عن الأولويات الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية والأنشطة التي اضطلعت بها خلال العام المنصرم ولا يُنشد منه تقديم تقرير مالي عن تكاليف الموظفين. وقدم مراجع الحسابات الخارجي توصية لتحسين هذا التقرير في عام 2018. لذا، حتى بعد تنفيذ هذه التوصية، الأمر الذي لم يتحقق بعد، سينبغي الإفصاح عن معلومات تلخيصية مناسبة بشأن تكاليف الموظفين ومصاريفهم في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

45- وتُعزى الزيادة الكبيرة في كشف الموظفين (+ 6.28 في المئة، +6.8 مليون يورو) رئيسياً إلى تأثير رواتب الموظفين وبلداتهم بتحديث جداول رواتب الموظفين إثر المراجعة التي أجرتها لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يخص عام 2019، وإن كانت عملية التحديث تسري أيضاً سرياً رجعيًا على أيار/مايو 2017 وأيار/مايو 2018. ولا يُفصح في الملاحظات عن مبلغ الزيادة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذا الحدث الخارجي التي شهدتها تكاليف الموظفين. وحاول مراجع الحسابات الخارجي جمع معلومات إضافية في هذا المضمار. وشرحت المحكمة أنه لم يكن من الممكن تقديم تحليل مفصّل للمصاريف ذات الصلة بهذا الموضوع في غضون المدة القصيرة المطلوبة، بسبب تعقيد المهمة التقني وتعدد العوامل المعنية (من قبيل الزيادات في الدرجات، والتغييرات في التعيينات وإلى آخره، التي تحصل بالتزامن خلال السنة). وأكدت المحكمة، في تصريحاتها وتعليقاتها بشأن مشروع تقرير مراجعة الحسابات الذي ورد إلى مراجع الحسابات الخارجي في 20 حزيران/يونيو 2020، تقديراً لتأثير هذه التغييرات يبلغ 3.8 ملايين يورو. وإضافةً إلى ذلك، بلغت الزيادة في التقييم الاكتواري لمصاريف الاستحقاقات الطويلة الأجل واستحقاقات ما بعد العمل مليوني يورو تقريباً. وبالنظر إلى أن التحديث يؤثر في كشف الراتب لكل الموظفين، سواء أكانوا من فئة الفنيين أم من فئة الخدمات العامة، سينبغي لإدارة الموارد البشرية توحيد التحديثات الفردية عبر نظم المعلومات وتقديم معلومات داعمة في الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية.

46- تمثل رواتب القضاة، التي ظلت مستقرة، وغيرها من رواتب الموظفين الدائمين، 84 في المئة من مصاريف استحقاقات الموظفين (تبلغ هذه النسبة 80.3 في المئة من غير احتساب رواتب القضاة)، ما يشهد على أهمية تكاليف الموظفين. ولا تمثل تكاليف المساعدة المؤقتة، التي تشمل رئيسياً تكاليف المساعدة المؤقتة العامة والتعيينات القصيرة الأجلن سوى جزء بسيط من تكاليف الموظفين. وهذا ما يؤكد أن استحقاقات الموظفين هي المكون الرئيسي لمصاريف المحكمة، وأن معظمها تتمثل في تكاليف ثابتة.

47- وضمن استحقاقات الموظفين، شهدت مصاريف العمل الإضافي إحدى أكبر الزيادات، إذ انتقلت من 165 441 يورو في عام 2018 إلى 452 135 يورو في عام 2019 (+ 173 في المئة). ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى تكاليف الدعم الأمني فيما يتعلق بالإفراج المشروط عن فرد واحد من مركز الاحتجاز، على النحو المفصّل في حكم دائرة الاستئناف⁷ للمحكمة الجنائية الدولية، إذ تكبدت المحكمة مصاريف في هذا المضمار.

التوصية رقم 1: يوصي المراجع الخارجي للحسابات بأن يُفصح في الملاحظات الداعمة لأرقام استحقاقات الموظفين الواردة في البيانات المالية عن مزيد من المعلومات المفصّلة وأن يُفرّق فيها بين العوامل الخارجية والاسباب الداخلية لتعليل الاختلافات الرئيسية بالقياس إلى السنة الماضية.

دال - خصوم استحقاقات الموظفين

48- فضلاً عن مستحقات الرواتب والإجازات السنوية المتراكمة، يتكون الجزء الأكبر من أرقام استحقاقات الموظفين من استحقاقات ما بعد التوظيف واستحقاقات إنهاء الخدمة وغيرها من التزامات استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وتتكون هذه الاستحقاقات الأخرى من خطة معاشات القضاة، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين، وتعويضات انتهاء العقد، وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل. وتستند الأرقام ذات الصلة بكل هذه الاستحقاقات إلى الحسابات والتقديرات.

49- المجموعات التي يحق لها الاستفادة هي:

(أ) القضاة، الذين يتلقون استحقاقات المعاش والعجز المحددة بموجب الحقوق المكتسبة والمشمولة بعقد تأمين مسجّل كحق استرداد؛

(ب) الموظفون الذين يستفيدون من النظام الصحي للمتقاعدين، المسمى "التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة"، الذي تموله المحكمة بنسبة 50 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل المهنيون المعينون دولياً بعقود طويلة الأجل على استحقاقات أخرى طويلة الأجل مثل إجازة زيارة الوطن، ونقل الأمتعة/السفر عند إنهاء الخدمة، وبدل الانتقال، واستحقاقات الخلف، والزيارات العائلية، ومنحة الإعادة إلى الوطن ومنحة الوفاة.

50- وبلغت استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة وغيرها من الاستحقاقات الطويلة الأجل 82.614 مليون يورو مقابل 62.704 مليون يورو في عام 2018. وشهدت هذه الاستحقاقات مجدداً زيادةً كبيرة، فاقت حتى النمو المسجّل في السنوات الماضية. ويُشدّد في الملاحظة 10 على تأثير انخفاض معدل الخصم المفترض في زيادة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الطويلة الأجل الأخرى. وترد

⁷ الحكم الصادر عن دائرة الاستئناف، "حكم بشأن استئناف المدعية العامة القرار الشفهي الذي اتخذته الدائرة الابتدائية الأولى عملاً بالمادة 81 (3) (ج) (1) من النظام الأساسي"، 20 شباط/فبراير 2019، ICC-02/11-01/15-1251-Red2

تفاضيل بشأن الافتراضات الملخّصة في الملاحظة 10 في التقرير الصادر عن الخبير الاستشاري (شركة ديلويت)، الذي راجعه قسم المالية في قلم المحكمة، والذي اطلع عليه مراجع الحسابات الخارجي.

51- حقوق الاسترداد المتعلقة بمعاشات القضاة التقاعدية مسجّلة في جانب الأصول من البيان 1 من البيانات المالية. وتقدّر هذه الحقوق بمبلغ 31.879 مليون يورو، مقابل 28.648 مليون يورو في البيانات المالية لعام 2018. وعلى النحو المطلوب في التقرير السابق الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي، قدم الخبير الاستشاري المعلومات المفصّلة بشأن الافتراضات وأساس حساب حقوق الاسترداد اللذين رصدتهما قسم المالية.

52- وأُعْلِم مراجع الحسابات الخارجي بتغيير الجهة المتعاقد معها فيما يخص خطة معاشات القضاة. ولا يؤثر هذا الحدث في حساب التزامات المعاشات وحقوق الاسترداد. وترد تفاصيل بشأن خصائصه وتداعياته من ناحية التغيرات التي ستطرأ على مصاريف العلاوات واستحقاقات الموظفين في الملاحظة 2-51.

53- وإن المحاسبة المتعلقة باستحقاقات الموظفين بموجب المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ("استحقاقات الموظفين") معقّدة من الناحية التقنية والأرقام مهمة جداً إذ تتعلق بمبالغ طويلة الأجل وبالكثير من الافتراضات التقنية. لذا، تعتمد المحكمة على خدمات خبير استشاري.

54- يُسعى في البيانات المالية للمحكمة إلى تلخيص المعلومات ذات الصلة بالتزامات استحقاقات الموظفين في الملاحظات. وتقع الملاحظة 10 في أكثر من أربع صفحات، بسبب تعقيد المسألة التي تتناولها. وتتضمن الملاحظة 2 الخاصة بالسياسة المحاسبية أيضاً مقاطع طويلة بشأن التزامات استحقاقات الموظفين، في الفقرات من 2-45 إلى 2-56 التي تقع في أكثر من صفحة واحدة. وسيكون من الحصيف تلخيص المعلومات الغزيرة الواردة في الملاحظة من أجل مستخدمي البيانات المالية.

55- وترد تفاصيل بشأن المبادئ الأساسية للإفصاح عن المعلومات في الملاحظات في الفصل الثامن من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتنص الفقرة 8-26 على أن "إيراد كمية مفرطة من المعلومات يصعب على المستخدمين فهم المغزى الرئيسي ويجول دون تحقيق أهداف إعداد التقارير". ويُفَرَّق في الفقرة 8-15 بين المعلومات الرئيسية الموردة (لا سيما في البيانات الإلزامية) والمعلومات المفصّلة المفصّح عنها في الملاحظات، بغرض جعل المعلومات الموردة أكثر إفادة للقراء. وينبغي أن للمحكمة أن تسترشد بهذه المبادئ بوصفها مبادئ توجيهية لتقليص طول الملاحظة 10 بشأن استحقاقات الموظفين.

56- وأشارت المحكمة في تعليقاتها على مشروع التقرير، إلى صعوبة تقليص حجم الملاحظة 10 ورأت أن هذه الملاحظة، وإن اعترفت بطولها، تفي بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويُخصّص جزء كبير من الملاحظة لإيراد معلومات بشأن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذي ترى المحكمة فيما ينشره نصاً نموذجياً موحداً بين المنظمات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة. وتواءم المحكمة سياساتها، على الرغم من أنها ليست عضواً في منظومة الأمم المتحدة، مع

ممارسات المنظمات المنضوية في هذه المنظومة والتي تشهد حالةً مماثلة، فيما يتعلق بمسألة الإفصاح عن معلومات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

هاء- المشتريات ووثائق الالتزام المتنوعة

57- تستخدم المحكمة أساليب شراء مختلفة: عمليات الشراء، وفقاً للقواعد من 110-12 إلى 110-19 من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة الجنائية الدولية، واستخدام وثائق الالتزام المتنوعة (MOD) وفقاً للقاعدة 110-8 من قواعد الإدارة المالية.

58- ووفقاً للقاعدة المالية 110-8 ("وثائق الالتزام") من النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة، "يجب أن يكون أي التزام قائماً على أساس عقد أو اتفاق أو أمر شراء رسمي أو شكل آخر من أشكال التعهد، أو على أساس دين تعترف به المحكمة. ويجب أن يكون كل التزام مؤيداً بوثيقة التزام مناسبة".

59- وحصل مراجع الحسابات الخارجي على العلامة المعيارية المسماة "الإجراء التشغيلي المعياري (SOP) لوثيقة الالتزام المتنوعة" بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2013. ويشير هذا الإجراء إلى القاعدة المالية 110-8 للمحكمة ويقضي بأنه "ينبغي تجنب وثيقة الالتزام المتنوعة، وينبغي التقليل من حجم وثيقة الالتزام المتنوعة إلى أدنى حد ممكن في المحكمة". ويوقع مسؤول التصديق على هذه الوثائق وفقاً لما تقتضيه القاعدة المالية 110-4.

60- وتستخدم وثائق الالتزام المتنوعة للاضطلاع ببعض أنشطة المحكمة الجنائية الدولية التي تتطلب السرية حين ينبغي ألا يتدخل سوى القليل من الأطراف الثالثة الحاظية بالثقة، أي من أجل أنشطة منها، على سبيل المثال، تلك التي يضطلع بها قسم المحني عليهم والشهود. وتستخدمها أيضاً أقسام أخرى من المحكمة مثل قسم دعم المحامين.

61- وبلغت وثائق الالتزام المتنوعة نسبة 6.9 مليون يورو في عام 2019 و6.8 مليون يورو في عام 2018، أي 22% من مصاريف غير الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية (باستثناء الاستهلاك والتكاليف المالية). والأقسام التي تلجأ إلى هذا الإجراء هي بالدرجة الأولى قسم دعم المحامين بمبلغ 4.8 مليون يورو وقسم المحني عليهم والشهود بمبلغ 1.1 مليون يورو في عام 2019.

62- ويعرض الجدول أدناه المبلغ التفصيلي لوثائق الالتزام المتنوعة وفقاً للقاعدة المالية 110-8 فيما يتعلق بإجمالي النفقات في الملاحظات من 17 إلى 21 من البيانات المالية.

الجدول 5: النفقات الموثقة وفقاً للقاعدة المالية 110-8 (بالآلاف اليورو) ، مقارنةً بإجمالي نفقات غير الموظفين (باستثناء الاستهلاك والتكاليف المالية)

نفقات الملاحظات من 17 إلى 21 من البيانات المالية	مجموع النفقات		وثائق الالتزام لعام		%
	2019	2018	2019	2018	
قسم دعم المحامين	4 824	5 612	90	4 839	86
قسم المحني عليهم والشهود	1 239	2 221	58	1 104	50

16	455	2 880	16	434	2 756	نائب المدعي العام المعني بالتحقيقات
12	312	2 596	12	267	2 320	المكاتب الميدانية
1	89	19 545	1	163	19 426	أقسام أخرى
21	6 779	32 854	22	6 927	31 979	المجموع

المصدر: المراجع الخارجي للحسابات، بناءً على الملاحظات من 17 إلى 21 من البيانات المالية (تشمل هذه المصروفات نفقات السفر والضيافة والخدمات التعاقدية وأتعاب المحامين وتكاليف التشغيل والإمداد وتكاليف المعدات).

63- ويوصي مكتب المراجعة الداخلية، في تقريره عن استخدام وثائق الالتزام المتنوعة في المحكمة، على الرغم من اعترافه وإقراره بالممارسات الجيدة في إدارة هذه الوثائق، بالمسارعة إلى تحديث الإجراءات التشغيلية المعياري القائم بشأن هذه الوثائق وإدخال تعديلات عليه.

64- وينبغي رصد استخدام وثائق الالتزام المتنوعة بمستوى معقول، ولا سيما في الخدمات التي تخطت فيها هذه الوثائق تخطيطاً كبيراً لعمليات الشراء الأخرى. وأحاط مراجع الحسابات الخارجي علماً بأن شعبة الخدمات الإدارية بصدد إعداد إجراء تشغيلي معياري جديد فيما يتعلق بتقرير المراجعة الداخلية عن استخدام وثائق الالتزام المتنوعة. وينبغي قسم المالية أيضاً لإعداد مبادئ توجيهية مفصلة بشأن هذا الإجراء التشغيلي المعياري. وستتيح هذه الوثائق للمحكمة إيضاح استخدام وثائق الالتزام المتنوعة.

التوصية رقم 2: يوصي المراجع الخارجي للحسابات بوضع الصيغة النهائية للإجراء التشغيلي المعياري الخاص بوثائق الالتزام المتنوعة والمبادئ التوجيهية المناسبة.

خامساً- متابعة التوصيات السابقة

65- استعرض مراجع الحسابات الخارجي تنفيذ التوصيات التي كانت لا تزال معلقة في تاريخ مراجعة الحسابات، والتي قُدمت جميعها في عمليات مراجعة سابقة للبيانات المالية أو في تقارير أخرى أصدرها المراجع الخارجي.

66- ولأغراض العرض، سبق أن أُخذ قرار بأن يُفصَح في هذا الجزء عن متابعة التوصيات المعلقة المقدمة في تقارير مراجعة البيانات المالية، وأن يُفصَح في المرفقات عن متابعة التوصيات المقدمة في تقارير مراجعة الأداء التي سبق عرضها على المحكمة.

67- وكانت هناك 25 توصية معلقة في 30 نيسان/أبريل 2020. وقُدمت ستة منها في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية، منها ثلاث توصيات قُدمت في تقرير المراجعة بشأن البيانات المالية لعام 2018. وقُدمت توصية واحدة في التقرير الخاص بالاحتياطات النقدية (2015) وقُدمت توصية أخرى في تقرير شعبة العمليات الخارجية (2017)، وقُدمت سبع توصيات في تقرير مراجعة الأداء بشأن إدارة الموارد البشرية (2018). وأضافت مراجعة الأداء بشأن إدارة عملية الميزنة (تموز/يوليو 2019) عشر توصيات جديدة.

68- وترد تفاصيل بشأن متابعة التوصيات الواردة في تقارير الأداء بشأن الاحتياطات النقدية (توصية واحدة) وشعبة العمليات الخارجية (توصية واحدة) وشعبة الموارد البشرية (سبع توصيات) وإدارة عملية الميزنة (عشر توصيات) في المرفقات.

69- ويعرض الجدول التالي التوصيات التي ما زال تنفيذها جزئياً في بداية عام 2019، والواردة في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية، وكذلك تقييم تنفيذها في نهاية مراجعة الحسابات التي أجراها المراجع الخارجي للحسابات.

70- وبوجه عام، من أصل هذه التوصيات الست المتعلقة بمراجعة البيانات المالية، نُفذت أربع توصيات، ونُفذت توصيتان تنفيذاً جزئياً. وسيتمين مراجعة تنفيذ التوصيات المتبقية في تقارير مراجعة الحسابات المستقبلية، إلى جانب التوصيات الجديدة الواردة في تقرير المراجعة هذا بشأن البيانات المالية لعام 2019، وكذلك التوصيات المنقذة تنفيذاً جزئياً الناتجة عن عمليات مراجعة الأداء السابقة بشأن الاحتياطات النقدية، وشعبة العمليات الخارجية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة عملية الميزنة.

71- ويبيّن الجدول التالي حالة تنفيذ التوصيات المتعلقة الواردة في تقارير المراجعة السابقة بشأن البيانات المالية في نهاية الفترة المشمولة بالمراجعة، أي حتى 30 نيسان/أبريل 2020.

التوصيات الناتجة عن تقرير مراجعة الحسابات المالية التي لا تزال معلقة حتى 30 نيسان/أبريل 2020

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	نُفذت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفذ
ICC-2018-1	الرقابة على الخبراء الاستشاريين الخارجيين	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يشدد قسم المالية رقابته على صحة الأرقام التي يقترحها الخبراء الاستشاريون والتي ستوزد في البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق باستحقاقات الموظفين، ولا سيما عبر الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة.	X		
ICC-2018-2	حقوق الوصول إلى نظام SAP	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بممارسة الرقابة لمنع منح حقوق الوصول بطريقة تؤدي إلى الوصول غير المناسب إلى نظام المعلومات أو انتهاك مبادئ الفصل بين الواجبات في سياق نظام متكامل ومركزي للمعلومات. ويوصي مراجع الحسابات أيضاً بتنفيذ مراجعة رقابية كل سنة (على الأقل) لاكتشاف أي حقوق وصول مُنحت غير غير حق ضمن نظام SAP.	X		
ICC-2018-3	الاختبار السنوي لمدى تحسن تكنولوجيا المعلومات	يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإجراء اختبار سنوي بغية التأكد من إعادة بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى نصابها كاملةً إذا حدثت كارثة.	X		
ICC-2017-1	المادة 112 من نظام روما الأساسي إلا عندما الالتزام بجدول تسديد المبالغ المستحقة، بموجب شروط المادة 112 من نظام روما الأساسي.	من أجل تعزيز عملية تحصيل الاشتراكات غير المسددة، يوصي المراجع الخارجي المادة 112 من نظام روما الأساسي إلا عندما الالتزام بجدول تسديد المبالغ المستحقة، بموجب شروط المادة 112 من نظام روما الأساسي.		X	
ICC-2017-2	ونظراً للطبيعة الخاصة لعقد التأمين المتعلق بخطة المعاشات التقاعدية للقضاة، الإفصاح عن شروط يوصي المراجع الخارجي بأن تقدم المحكمة الجنائية الدولية إرشادات أكثر دقة في عقد تأمين القضاة الملاحظات على البيانات المالية لشرح العواقب التي قد تنجم عن قرار تغيير شركة التأمين أو تغيير شروط بوليصة التأمين الحالية.	ونظراً للطبيعة الخاصة لعقد التأمين المتعلق بخطة المعاشات التقاعدية للقضاة، الإفصاح عن شروط يوصي المراجع الخارجي بأن تقدم المحكمة الجنائية الدولية إرشادات أكثر دقة في عقد تأمين القضاة الملاحظات على البيانات المالية لشرح العواقب التي قد تنجم عن قرار تغيير شركة التأمين أو تغيير شروط بوليصة التأمين الحالية.	X		

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتملت تنفيذها	تُنفذت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفذ
ICC-2015-3	المباني الدائمة	من أجل الحصول على رؤية أفضل لنفقات الصيانة المراد تحقيقها وتوقعها في الميزانية، يوصي المراجع الخارجي المحكمة الجنائية الدولية بما يلي: (1) كخطوة أولى، وضع الصيغة النهائية لخطّة صيانة موثوقة في أقرب وقت ممكن و (2) مراجعة تصنيف المكونات على التوالي لتتماشى مع توقعات خطة الصيانة وتمييز المكونات بشكل صحيح.		X	
ICC-2015-6	الرقابة المحاسبية الداخلية	من أجل ضمان الرقابة الداخلية الفعالة والكفؤة، يوصي المراجع الخارجي بأن تكمل المحكمة الجنائية الدولية النشر الكامل لنظام المعلومات من أجل إعداد البيانات المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والحفاظ على استقرار عملية المحاسبة وتعزيزها.		X	
ICC-2013/1	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والأموال الواردة من المدعى عليهم	من أجل توضيح عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعامل مع الأموال الواردة ذات الصلة بمصادرة الأصول، يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة توجيهات رسمية تبين تفاصيل التعامل مع الأموال الواردة في مختلف مراحل الإجراءات القضائية مع تعريف واضح للمهام والمسؤوليات ضمن نظام المحكمة. وستشكل هذه التوجيهات الأساس لتناول تلك الأموال من حيث المحاسبة والميزانية بصورة ملائمة.		X	
	مجموع عدد التوصيات	6	4	2	

72- التوصية ICC-2018-1. الرقابة على الخبراء الاتشاريين الخارجيين. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. وأكدت الأدلة على إجراء أعمال رقابة والتعديلات التي أدخلها الخبراء الاستشاريون الخارجيون على مشروع التقرير التقييم الخاص بتشديد الرقابة.

73- التوصية ICC-2018-2. حقوق الوصول إلى نظام SAP. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. أولاً، يقتضي العمل بإجراء تشغيلي معياري خاص بوصول المستخدمين إلى نظام SAP حصول المرء على موافقة المشرف المباشر على عمله وعلى موافقة نهائية من صاحب عملية الأعمال، لمنحه حقوق إضافية بالوصول إلى نظام SAP. وتخفف هذه الرقابة من خطر الوصول غير المناسب إلى هذا النظام. وثانياً، أُجريت مراجعة لجميع منافذ نظام SAP في عام 2019، ومن الآن فصاعداً سٌجرى هذه المراجعة كل سنة، على النحو المنصوص عليه في الإجراءات التشغيلي المعياري الخاص بوصول المستخدمين إلى نظام SAP. وأتاحت هذه المراجعة تصحيح بعض الأدوار المخصصة التي عفا عنها الزمن في نظام SAP. غير أنه يجب تحسين قبولية هذه المراجعة.

74- التوصية ICC-2018-3. اختبار مدى تحسن تكنولوجيا المعلومات. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. أُجري اختبار سنوي للتأكد من القدرة على إعادة بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى نصابها كلياً في تموز/يوليو 2019 وتكامل بالنجاح. ووضِع إجراء تشغيلي معياري خاص بتعافي نظام SAP، على النحو الموصى به في التقرير عن تخطيط موارد المؤسسات في حال تعرض نظام SAP لكارثة. وأصبح يُخطّط لإجراء هذا الاختبار السنوي كل سنة (قبل الربع الأخير من السنة عادةً)، حتى ولو لم يُخطّط بعد لإجراء اختبار في عام 2020 (بالنظر إلى أن الأزمة الصحية قد تؤثر في التخطيط).

75- التوصية CPI-2017-1 المادة 112 من نظام روما الأساسي. يُعد أن هذه التوصية منقّدة تنفيذاً جزئياً. في كانون الأول/ديسمبر 2019، رحّبت جمعية الدول الأطراف بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها المحكمة بناءً على طلبها بشأن مراجعة المتأخرات وما قد يكون لها من آثار على حقوق التصويت. وسيُتيح عام 2020، بالنظر إلى أنه عام سُجّرى فيه انتخابات، فرصة قياس تأثير المراجعة واستخدام اللجوء إلى المادة 112 وفرصة تقييم ما إذا أمكن إعادة وصف حالة تنفيذ التوصية، بنقلها من خانة التنفيذ الجزئي إلى خانة التنفيذ المكتمل.

76- التوصية CPI-2017-2 . الإفصاح عن شروط عقود تأمين القضاة. يُعد أنه اكتمل تنفيذ هذه التوصية. ونفّحت المحكمة صياغة الملاحظة 2 من الملاحظات المالية وقدمت معلومات مهمة بشأن تغيير الجهة المتعاقد معها.

77- التوصية CPI-2015-3. المباني الدائمة. يُعد أنه لم يكتمل تنفيذ هذه التوصية. أُعدت الخطة الخاصة باستبدال الأصول الرأسمالية بالتعاون مع الجهة المتعاقد معها الجديدة وعُرضت على لجنة الميزانية والمالية. وأُجري جرد للمكوّنات وحُطّط له أن يدعم خطة الاستبدال. وسيُرى مراجع الحسابات الخارجي إذا كانت هذه العناصر، في حال التصديق عليها، ستقدّم الدعم المناسب للاعتراف بالأصول الثابتة الخاصة بالمباني وقياسها وتقييمها في البيانات المالية القادمة."

سادساً- شكر وتقدير

78- يود المراجع الخارجي للحسابات أن يعرب عن تقديره العميق لمديري هيئة المحكمة الجنائية الدولية وأعضائها لحفاوة استقبالهم ودقة المعلومات التي قدموها.

انتهت ملاحظات المراجعة

المرفقات

المرفق الأول

متابعة التقرير بشأن الاحتياطات النقدية

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	تُنفذ تنفيذاً جزئياً	لم تُنفذ
ICC-2015-6-3	الاحتياطات النقدية	وضع خطة لتمويل الالتزامات المتعلقة بالموظفين لتغطية النفقات التي تقابلها، والتي يُحتمل أن تزيد في المستقبل. وينبغي إجراء دراسة لمعرفة ما إذا كان ينبغي إنشاء احتياطي لذلك وتحديد مبلغه المحتمل.		X	
	مجموع عدد التوصيات: 1			1	

1- لم يلاحظ أي تعديل في عام 2019 على التوصية CPI-2015-6-3، التي تظل قيد النظر على مستوى المحكمة الجنائية الدولية. وأحالت المحكمة هذه المسألة إلى لجنة الميزانية والمالية لكي تنظر فيها إبان دورتها الرابعة والثلاثين التي أُجِّل إجراؤها الذي كان مقرراً في أيار/مايو 2020، بسبب جائحة كوفيد-19. ويرى المراجع الخارجي أن الدول الأطراف هي التي يجب أن تقرّر الاختيار بين إنشاء احتياطي مخصّص وضمان تدفق الموارد ذات الصلة للوفاء بالتزامات مستحقات الموظفين المستقبلية.

متابعة التقرير بشأن شعبة العمليات الخارجية

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	نُفذت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفذ
DEO-2017-1	التأزر بين هيئات المحكمة	عندما تستقر آثار مشروع تجديد الرؤية، يوصي المراجع الخارجي بإجراء مزيد من التفكير من أجل تعميق التأزر بين مختلف هيئات المحكمة فيما يتعلق بالعمليات والعلاقات الخارجية، وضمان احترام القواعد القانونية الأساسية في نالوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج أكثر واقعية وعقلانية، وبالتالي أقل اتساماً بالطابع العقائدي، فيما يخص مبادئ الحياد والاستقلالية والسرية، من النهج الذي يبدو سائداً في الوقت الحالي، حتى لو وُجد بالفعل تأزر بين مختلف هيئات المحكمة.		X	
مجموع عدد التوصيات: 1				1	

1- يُعد أن التوصية DEO-2017-1 المتعلقة بالتأزر بين هيئات المحكمة نُفذت تنفيذاً جزئياً. وأُخذت تسعة تدابير في إطار خطة العمل، منها ثلاثة ما زال تحقيقها جارياً. وقيمت شعبة العمليات الخارجية حالة تحقيقها المتقدمة تقدماً جيداً. ورسمياً، ما زال يجب التأكد من تحقيق خطوتين لعد التوصية مكتملة التنفيذ: الموافقة على اختصاصات الفريق العامل المعني بالإرهاب، الأمر الذي لن يتحقق قبل الاجتماع السنوي للجنة تنسيق الأمن، وتدشين التطبيق الخاص بتخطيط مهام تكنولوجيا المعلومات، الذي كان مقرراً في النصف الأول من عام 2020، لكنه أُجّل بسبب آثار جائحة كوفيد-19.

المرفق الثالث

متابعة التقرير بشأن إدارة الموارد البشرية (تموز/يوليو 2018)

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	تُتخذ تنفيذاً جزئياً	لم تُتخذ
HR-2018-1	المساواة	من أجل احترام التوازن بين الجنسين في المحكمة الجنائية الدولية، يوصي المراجع الخارجي بأن تتخذ المحكمة، على أساس دراسة يعدها قسم الموارد البشرية، تدابيراً إضافية لزيادة تمثيل الموظفين على مستويات أرفع، مثل العمل ببرنامج التوجيه أو تعيين جهة اتصال للنساء.		X	
HR-2018-2	سياسات إدارة الموارد البشرية	يوصي المراجع الخارجي بأن تطبق جميع هيئات المحكمة الجنائية الدولية نفس سياسات إدارة الموارد البشرية من خلال القواعد التشغيلية المشتركة. يجب أن يكون قسم الموارد البشرية في قلم المحكمة مسؤولاً عن تطوير هذه القواعد المشتركة وتحديثها، بعد التشاور والتعاون مع الهيئات الأخرى.		X	
HR-2018-3	إدارة المواصفات المهنية	فيما يتعلق بإدارة المواصفات المهنية، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) إجراء عمليات استعراض للإدارة لتحسين تحديد الاحتياجات الإنمائية وإمكانات التطور لموظفي المحكمة الجنائية الدولية؛ (ب) الدخول في مفاوضات بهدف تحقيق إدماج المحكمة الجنائية الدولية في اتفاق الأمم المتحدة المشترك بين المنظمات من أجل توسيع آفاق المسيرة المهنية لموظفيها؛ (ج) أن يقترح على المحكمة تعديل قواعد التعيين تعديلاً محدوداً من خلال الحفاظ على أولوية موظفي المحكمة الجنائية الدولية لنسبة من الوظائف الشاغرة، على أن تكون هذه النسبة محدودةً منعاً لخطر القضاء الفعلي على معظم التوظيف الخارجي (على سبيل المثال 10٪).		X	
HR-2018-6	الموظفون المنتخبون	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأحد الخيارين التاليين: (أ) إما عدم التوافق بين العمل لدى المحكمة كموظف والترشح في الانتخابات؛ (ب) وإما وضع شروط صارمة تضمن عدم تعريض مختلف إدارات المحكمة لخطر تضارب المصالح في أداء الواجبات الواقعة على عاتق المرشحين الداخليين للوظائف الانتخابية.		X	
HR-2018-8	وظيفة أمين المظالم	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة الصيغة النهائية لتأملاتها بشأن إنشاء وظيفة لأمين المظالم ستكون مشتركةً مع مؤسسة أو أكثر من المؤسسات القريبة.		X	
HR-2018-9	الميثاق الأخلاقي	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع المحكمة الجنائية الدولية ميثاقاً أخلاقياً وبأن تنشره.		X	
HR-2018-10	التقرير السنوي لإدارة الموارد البشرية	يوصي المراجع الخارجي بإكمال التقرير السنوي عن سياسة إدارة الموارد البشرية المقدم إلى الاتحاد من خلال: (أ) ضم جميع المعلومات المفيدة لإعداد تقرير شامل عن الموارد البشرية، أي وثيقة موحدة تتناول جميع الجوانب الكمية (اليد العاملة، والتنوع، والتغيب، والأداء، والتدريب، وإلى		X	

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	تُنفَّذت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفَّذ
		آخره.؛ (ب) تحديد معيار ثابت لحساب عدد عمليات التوظيف التي جرت خلال العام على النحو الوارد في التقرير السنوي عن الموارد البشرية في لجنة الميزانية والمالية. (ج) تحسين أدوات الجرد وتحديد تعيينات المساعدة العامة المؤقتة، من خلال تتبع تقارير التقييم، والقياس الدقيق لعدد الموظفين المعيّنين في المساعدة العامة المؤقتة لإدراجهم في التقرير عن الموارد البشرية.			
	مجموع عدد التوصيات	7	0	7	-

- 1- التوصية HR-2018-1 (المساواة) مُنفَّذة تنفيذاً جزئياً. وقررت المحكمة/قلم المحكمة أعمال خمس مجموعات من التدابير، ألا وهي برنامج توجيه النساء، والتدريب الخاص بالتحيز غير الواعي، ووجهة الاتصال الخاصة بالنساء، وإطار اتخاذ القرارات بشأن التوظيف، وتدابير إضافية فيما يخص التوظيف. ولوحظ إحراز تقدم في تنفيذ جميع مجموعات التدابير، وتُتوقع الآثار الأولى القابلة للقياس في النصف الثاني من عام 2020.
- 2- ترى المحكمة أن التوصية HR 2018-2 (توحد سياسات إدارة الموارد البشرية في جميع هيئات المحكمة) "منفَّذة بلافعل". غير أن هذا التقييم أقرب إلى المبدأ والهدف منه إلى الإنجاز المؤتق. لذا، يجب عد أنها تُنفَّذت تنفيذاً جزئياً.
- 3- التوصية HR 2018-3 (إدارة المواصفات المهنية) مُنفَّذة تنفيذاً جزئياً. ولوحظ إحراز تقدم في تنفيذ مشاريع أساسية مثل الإدارة الجديدة للأداء بالاستناد إلى الذكاء الاصطناعي، والإعمال القريب لنظام إدارة التعلم، وانضمام المحكمة إلى اتفاق الأمم المتحدة المشترك بين المؤسسات بشأن التنقل. بيد أنه يُرفض مكوّن التوصية المتعلق بالتنقل الداخلي.
- 4- لم تُنفَّذ التوصية HR 2018-6 (المسؤولون المنتخبون وعدم التوافق) إلا تنفيذاً جزئياً، منذ بدء المشاورات بشأنها، الأمر الذي يستدعي بحث المشكلات القانونية المعقدة وحلها.
- 5- يمكن عد التوصية HR 2018-8 (وظيفة أمين المظالم) منفَّذة تنفيذاً جزئياً. وقدم الخبير الخارجي المنتقى تقريره عن وضع نظام بديل لحل المنازعات على مستوى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر 2019، واعتمدت خطة لتنفيذ هذا المشروع.
- 6- التوصية HR 2018-9 (الميثاق الأخلاقي) منفَّذة تنفيذاً جزئياً. ترمي المحكمة إلى إحراز تقدم في الربط بالتقييمات والتوصيات الواردة في استعراض الخبراء المستقلين الجاري في إطار الدورة التاسعة عشرة لجمعية الدول الأطراف.
- 7- التوصية HR 2018-10 (التقرير السنوي عن إدارة الموارد البشرية) منفَّذة تنفيذاً جزئياً. ولم يكن تقرير عام 2020 المقدم إلى لجنة الميزانية والمالية بشأن إدارة الموارد البشرية في عام 2019 متاحاً في وقت إجراء هذه المراجعة (عُيّر الجدول الزمني للجنة الميزانية والمالية في سياق جائحة كوفيد-19).

المرفق الرابع

متابعة التقرير عن الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية (تموز/يوليو 2019)

- 1- يتضمن تقرير المراجعة عن أداء عملية الميزانية للمحكمة الجنائية الدولية، الصادر في تموز/يوليو 2019، عشر توصيات. وتأتي هذه المراجعة بعد إصدار هذه التوصيات باقل من عام. لذا، من الطبيعي أن يكون تنفيذ ثماني من هذه التوصيات العشر في مراحله الأولى، ووصفت هذه التوصيات الثماني بـ"المنقّدة تنفيذاً جزئياً" في الجدول التالي. ولتوصيتين وصف مختلف:
- 2- التوصية BS-2018-7: التحويلات بين البرامج الرئيسية. لم تُنفذ هذه التوصية. وناقشت لجنة الميزانية والمالية في دورتها الثالثة والثلاثين التوصية ورفضت تعديل القعادة 4-8 من النظام المالي والقواعد المالية والمضي قدماً نحو مزيد من التحويلات المرنة بين البرامج الرئيسية؛
- 3- التوصية BS 2018-6: موعد نشر وثيقة الميزانية. تُعد هذه التوصية منقّدة. وفي شباط/فبراير 2020 أعدت المحكمة وأعدت وثيقة تلخيصية ترد فيها جداول الميزانية الخاصة بكل برنامج رئيسي وبرنامج فرعي/شعبة. وخططت المحكمة لنشر النسخة المفصّلة في الانترنت الداخلي، الأمر الذي تحقق في أيار/مايو، بمراجعة آثار جائحة كوفيد-19.

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	تُنفذت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفذ
BS-2018-1	تفسير الفقرة 2 من المادة 42	يوصي المراجع الخارجي بأن تضع جمعية الدول الأطراف في جدول أعمالها، في سياق تقييم المحكمة المقبل أو من خلال أي منتدى آخر، تفسير الفقرة 2 من المادة (42) من نظام روما الأساسي، وذلك من أجل توضيح إلى أي مدى تمنع المدعي العام من أن ينقل إلى قلم المحكمة، بصفته مقدم الخدمات المشتركة، المساءلة عن المهام الإدارية المشتركة.		X	
BS-2018-2	الميزانية الصفريّة	يوصي المراجع الخارجي المحكمة، عند إعداد عروض الميزانية السنوية، بما يلي: (أ) ينبغي أن تستمر في ألا تكتفي بمراجعة التعديلات التدريجية لمستويات الاعتمادات الحالية من خلال عملية طلبات الخدمة فيما يتعلق بالسنة السابقة؛ بل ينبغي لها أيضاً (ب) اتباع نهج شامل "لميزانية على أساس التعادل" الصفريّة"، والتساؤل عن طبيعة تلك الاعتمادات فيها وبحد ذاتها، وذلك تفادياً لحدوث انحراف تدريجي في اعتمادات الميزانية.		X	
BS-2018-3	الوفورات والكفاءات	فيما يتعلق بالوفورات والكفاءات، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) يجب أن يترأس رئيس قلم المحكمة شخصياً استهلال ورشة العمل السنوية بشأن الوفرات والكفاءات؛ (ب) استخدام النماذج القياسية على نطاق أوسع لدعم الوفرات والكفاءات المقترحة والمعتمدة، والإفصاح عن مستوى خط الأساس، ومبالغ الوفرات المقترحة والمعتمدة التي جرى توفيرها ومنشأ الادخار وطبيعته بالتحديد (خفض التكلفة الحالية أو تفادي التكلفة المحتملة)؛ (ج) يشير ملحق وثيقة الميزانية المقترحة المخصص للوفورات والكفاءات فقط إلى تلك الناجمة عن مبادرات إدارية حقيقية وذات التأثير في خط الأساس؛ (د) ينبغي تصميم نهج متمائل "من الأعلى إلى الأسفل"،		X	

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	تُعدت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفذ
		يبدأ كل عام على مستوى كبار المسؤولين، ويؤدي إلى تحد منتظم بمستويات أقل (أي الشعب والأقسام)، وتنفيذ هذا النهج لأغراض قيود الموظفين.			
BS-2018-4	الوظائف الداخلية	يوصي المراجع الخارجي المحكمة بتكليف النظام الإداري للموظفين بحيث أنه، في الحالات التي قد يؤدي فيها تطور عبء العمل إلى تخفيض عدد الموظفين في بعض القطاعات، تولى أولوية قصوى لتوظيف شاغلي الوظائف في وظائف داخلية أخرى، بدل فصلهم عن العمل، شريطة أن تكون مؤهلاتهم ملائمة ملائمة واضحة لمهامهم الجديدة.		X	
BS-2018-5	هيكل وثيقة الميزانية	يوصي المراجع الخارجي بأن يدرس فريق الميزانية العامل مقترحاً لوثيقة ميزانية جديدة وبمبسطة وأقصر، تركز تركيزاً صارماً على المسائل المتعلقة بالميزانية وتستند إلى الخبرة المكتسبة من المحكمة، وبأن يقدم هذا المقترح إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى الفريق العامل في لاهاي، للموافقة عليه. وسيكون من الممكن أن توافق جمعية الدول الأطراف على هيكل الوثيقة الجديد، بشرط أن تقره لجنة الميزانية والمالية والفريق العامل في لاهاي.		X	
BS-2018-6	موعد نشر وثيقة الميزانية	يوصي المراجع الخارجي بنشر وثيقة الميزانية النهائية للسنة في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني/يناير من نفس العام.	X		
BS-2018-7	التحويلات بين البرامج الرئيسية	يوصي المراجع الخارجي بتكليف القواعد المالية، التي تحظر حالياً عمليات التحويل بين البرامج الرئيسية، من أجل السماح بمثل هذه التحويلات وبالتالي إضفاء مرونة إدارية كافية على البرامج الرئيسية الأصغر، مثل آلية الرقابة المستقلة أو مكتب التدقيق الداخلي.			X
BS-2018-8	الموافقة على المشاريع المتعددة السنوات	ضماناً للاتساق المبسط بين الموافقة على موافقة جمعية الدول الأطراف على المشاريع الاستثمارية المتعددة السنوات وقرارات الميزانية السنوية ذات الصلة، يوصي المراجع الخارجي المحكمة بأن تقدم إلى جمعية الدول الأطراف مقترحاً لتوسيع نطاق المجالات المشمولة بالحساب المتعدد السنوات الخاص حالياً باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات بحيث: (أ) يمكن استخدامه كألية متعددة الأغراض ومتعددة السنوات تسمح بنقل موارد الميزانية العادية غير المنفقة إلى قائمة من المشاريع الاستثمارية الهامة الأخرى المتعددة السنوات التي وافقت عليها جمعية الدول الأطراف؛ ويوصي (ب) بتصميم قواعد مناسبة، تضمن الفصل القاطع بين الاعتمادات المخصصة لكل مشروع معتمد وتقديم تقرير سنوي إلى جمعية الدول الأطراف.		X	
BS-2018-9	العجز في السيولة قبل أن يمثل المال النقدي المتاح المتوقع مدة تقل عن شهر واحد من المدفوعات القياسية)، أن المحكمة وافقت موافقةً استثنائيةً على استخدام صندوق الطوارئ، و/أو، في حالة عدم توفر النقد بالقدر الكافي في الصندوق، للتفاوض مسبق على اعتماد خط مالي؛ (ب) السماح للمحكمة باستخدام أي من هذين التسهلين أو كليهما بفعالية، ولكن	تفادياً للعواقب المالية وتلك المتعلقة بالسمعة في حال حدوث عجز في السيولة، يوصي المراجع الخارجي بأن تفوض جمعية الدول الأطراف بعض المسؤولية إلى المكتب، من أجل: (أ) أن يعلن، في الوقت المحدد (أي بمنح مدة معقولة، مثل أسبوعين/ثلاثة أسابيع، سيتعين تحديدها تحديداً أدق، العجز في السيولة قبل أن يمثل المال النقدي المتاح المتوقع مدة تقل عن شهر واحد من المدفوعات القياسية)، أن المحكمة وافقت موافقةً استثنائيةً على استخدام صندوق الطوارئ، و/أو، في حالة عدم توفر النقد بالقدر الكافي في الصندوق، للتفاوض مسبق على اعتماد خط مالي؛ (ب) السماح للمحكمة باستخدام أي من هذين التسهلين أو كليهما بفعالية، ولكن			X

الرقم	الموضوع	التوصيات المتبقية	اكتمل تنفيذها	تُنفَّذت تنفيذاً جزئياً	لم تُنفَّذ
		فقط عندما يصبح من الواضح أنه لا يمكن تفادي أزمة السيولة ((على سبيل المثال، عندما لا يتبقى إلا يوم واحد أو يومين فقط من النقد)، ومن الضروري أيضاً تحديد هذا التأخير أيضاً إلى تحديداً دقيقاً جداً مسبقاً؛ (ج) وتقديم تقرير عن هذا الوضع فوراً إلى الدول الأطراف بشأن كل من القرارين السابقين.			
		فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية الواردة في مرفقات تقرير أداء الميزانية، يوصي المراجع الخارجي بما يلي: (أ) من أجل تقديم تقرير بشأن أداء الميزانية السنوي يكون أكثر اتساقاً وتركيزاً على الميزانية، تتوقف المحكمة عن نشر الملحقات المخصصة حالياً لمؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالبرامج الرئيسية، ومعظمها غير قابلة للقياس وغير متصلة بأداء الميزانية، أي أنها لا تقدم حتى مؤشرات قابلة للقياس فيما يخص التكلفة/النتائج؛ (ب) من أجل تفادي السماح للجهات المعنية الخارجية بالإفصاح عن مؤشرات بسيطة وإن كانت مضللة فيما يخص الميزانية تستند إلى المعلومات العامة (على سبيل المثال، بتقسيم نفقات الميزانية الفعلية للمحكمة الجنائية الدولية على عدد أحكام الإدانة بالذنب، والأحكام بشأن الأفراد المعنيتين، والحالات، الخ)، أن تغتنم المحكمة فرصة أعمالها الحالية بشأن الخطة الاستراتيجية للفترة الممتدة من 2019 إلى 2021 لاختيار، حيثما أمكن، بعض مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة التي تنطوي على ترابط واضح مع استخدام موارد الميزانية لتحل محل مؤشرات الأداء الرئيسية غير المحددة التي كُشفت عنها في تقارير أداء الميزانية والتي عادةً ما تكون غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالميزانية؛ (ج) بعد الانتهاء من هذه المهمة، تختار كل هيئة عدداً محدوداً جداً من أهم المؤشرات القابلة للقياس المتعلقة بالميزانية (بين اثنين وأربعة، إن وجدت)، لإرفاقها بتقرير أداء الميزانية. يجب عدم التوقف عن نشر المؤشرات الحالية حتى تتوفر مؤشرات جديدة ذات صلة بالميزانية.			
	BS-2018-10				
	مجموع عدد التوصيات	10	1	8	1

1- صرحت المحكمة في تعليقاتها على مشروع تقرير المراجعة حتى 20 حزيران/يونيو 2020 بأنه، فيما يتعلق بالتوصية BS-2018-8، لم يكن من الضروري تعديل قواعد الموظفين، لأن الممارسة الدارجة في المحكمة متماشية بالفعل مع الأولوية الموصى بها في تقرير مراجعة الأداء فيما يخص التوظيف الداخلي. وسيجري التأكد من هذا التصريح خلال حملة المراجعة القادمة. وفي الوقت نفسه، تُعد هذه التوصية منقّدة تنفيذاً جزئياً، بالاستناد إلى الوثائق المتاحة لمراجع الحسابات الخارجي في وقت إعداد تقرير المراجعة.